



# مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

المجلد (23) - العدد (2) (ISSN - 1561 - 0411) يوليو 2021  
دورية محكمة معنية بدراسات السياسات الاقتصادية - نصف سنوية

## البحوث:

فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية  
مصر للتنمية المستدامة 2030.

حازم حسائين

أثر الصكوك الاسلامية على النمو الاقتصادي.

هبة الله أحمد سليمان

تأثير سعر الفائدة على سعر صرف الجنيه  
المصري.

أنور النقيب

كفاءة الانفاق العام على الصحة في دول مجلس  
التعاون الخليجي: بالتركيز على دولة الكويت.

أماني عبد الوهاب

التحقق من تأثير برنامج حساب المواطن  
(CAP) على الاستهلاك والميل الحدي  
للاستهلاك (MPC) للمستفيدين  
السعوديين.

حسين آل عبيد



## مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

### Journal of Economic and Development Policies

#### التعريف بالمجلة

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن المعهد العربي للتخطيط. وتعدى بنشر البحوث النظرية والميدانية في مجال علم الاقتصاد وسياسات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى عروض الكتب والتقارير، ومتابعة الندوات والمؤتمرات وفعاليات العلمية المرتبطة بعلم الاقتصاد.

#### About the Journal

A scientific journal published bi-annually by the Arab Planning Institute. The journal publishes theoretical and field research in economic policy development, in addition to book reports, seminar and conferences proceedings and events related to the field of economics.

#### الأهداف

- تختص المجلة بالدراسات المرتبطة بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الدول العربية على وجه الخصوص في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- تزويد صانعي القرار والممارسين والباحثين في الدول العربية بأحدث نتائج الدراسات التنموية في المجال الاقتصادي.
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصناع القرار بالمنطقة.

#### Goals

- The Journal is specialized with studies related to development issues and economic policies in Arab countries.
- Provide policy makers and researchers in the Arab world with the latest research results and recommendation in development and economic fields.
- Creating a constructive scientific dialogue between all stakeholders interested in the economic policy of the Arab world.

## قواعد النشر

## Publication Guidelines

- The journal publishes original research and studies (Arabic and English) that have not been previously published and were not submitted publication in other journals or periodicals.
  - Studies submitted to the journal may not exceed 30 pages or 10000 words, including figures, illustrations, tables, references, and appendices.
  - Book and Report reviews must not exceed 10 pages and review recent books/reports that were published through certified publishers.
  - Submissions to the journal should be addressed to the Editor on the following email address: [jodep@api.org.kw](mailto:jodep@api.org.kw) taking in account the following points:
    - Margins in all directions should be 2.5 cm
    - Research Title should be written between quotation marks (i.e "Title")
    - Title should be in font size 16 Bold and the title must be accurate and expressive of the content of the search.
    - Font size (12 \ Simplified Arabic) for Arabic texts and (10 \ Time New Roman) for English texts.
    - The research shall be accompanied by two abstracts, in Arabic and English, of no more than 300 words each. And the. The research should contain the name of the researcher (researchers), e-mail address and current position.
    - The journal uses the (American Psychological Association APA) reference system.
    - Six key words relative to the research must be added under the abstracts in both Arabic and English.
    - At least 3 classifications in accordance with the American Economic Classifications must be added to the paper
  - The peer review process is conducted in two stages using the blind review method, as follows:
    - Internal blind review to ensure that the research paper is in line with the journal's requirements (the researcher will be notified within a week)
    - External blind peer review in which the research is reviewed to two referees (the researcher is answered within a month after the initial review, and in case the research is accepted by a reviewer and is rejected by the other. A third reviewer determines the validity of the research)
  - All opinions expressed in the research papers are those of the authors and do not express the opinion of the journal or the Arab Planning Institute.
- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
  - تكون الأوراق العلمية والدراسات المقدمة بحجم لا يتجاوز الـ 30 صفحة وألا يتجاوز عدد الكلمات 10000 كلمة، بما فيها الأشكال والرسوم والملاحق.
  - مراجعة الكتب والتقارير لا تزيد على الـ 10 صفحات على أن تتناول كتب من ضمن مواضيع المجلة وصدرت حديثاً عن دور نشر معروفة.
  - تقدم البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير، على البريد الإلكتروني للمجلة [jodep@api.org.kw](mailto:jodep@api.org.kw) بالمواصفات التالية:
    - تكون الهوامش من كافة الاتجاهات 2.5 سم.
    - يكتب عنوان البحث بين علامتين تنصيص هكذا " --- "
    - يكتب العنوان بخط حجم 16 مع Bold ويجب أن يكون العنوان دقيقاً ومعتبراً عن محتوى البحث.
    - حجم الخط ( 12 \ Simplified Arabic) للنصوص العربية و ( 10 \ Time New Roman) للنصوص الإنجليزية.
    - يرفق مع البحث ملخصان، باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد على 300 كلمة لكل منهما.
    - أن يحتوي البحث على اسم الباحث (الباحثين) وعنوان جهة العمل والمسمى الوظيفي للباحث وعنوان البريد الإلكتروني.
    - التوثيق: تعتمد المجلة نظام ( American Psychological Association APA) للنشر العلمي.
    - يرفق مع البحث ما لا يزيد عن 6 كلمات مفتاحية، وتكون باللغتين العربية والإنجليزية.
    - يرفق مع البحث ما لا يزيد عن 3 رموز حسب تصنيف الكلمات المفتاحية للجمعية الأمريكية للاقتصاد JEL Classification.
  - تتم عملية التحكم على مرحلتين باستخدام أسلوب التحكم المعنى وذلك على النحو التالي:
    - تحكم داخلي للتأكد من مطابقة قواعد النشر للمجلة (يتم الرد على الباحث خلال أسبوع)
    - تحكم خارجي بحيث يتم عرض البحث على محكمين (يتم الرد على الباحث خلال شهر بعد التحكم الأولي وفي حال تم قبول البحث من قبل محكم ورفضه من قبل المحكم الآخر يعرض على محكم ثالث للفصل بمدى صلاحية البحث).
  - جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.

# مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد الثالث والعشرون - العدد الثاني - يوليو 2021

## مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية

### الهيئة الاستشارية

#### حازم الببلاوي

أستاذ الاقتصاد - الرئيس الأسبق لمجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية -  
المدير التنفيذي الأسبق لصندوق النقد الدولي

#### سليمان القدسي

أستاذ وخبير اقتصادي - لبنان

#### سمير المقدسي

أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية ببيروت - لبنان

#### عبدالله القويز

خبير اقتصادي - الأمين العام المساعد الأسبق للشؤون الاقتصادية في منظمة مجلس التعاون الخليجي - السعودية

#### عبداللطيف الرحمد

رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي السابق - الكويت

#### مصطفى النابلي

أستاذ الاقتصاد - كبير اقتصاديين البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سابقاً - تونس

#### رياض المومني

أستاذ الاقتصاد - نائب رئيس جامعة اليرموك - الأردن

### هيئة التحرير

#### أشرف العربي

أستاذ الاقتصاد - وزير التخطيط السابق في جمهورية مصر العربية

#### بلقاسم العباس

أستاذ الاقتصاد القياسي وكبير مستشاري المعهد العربي للتخطيط - الجزائر

#### وليد عبدمولاه

أستاذ التمويل - تونس

#### ايهاب مقابله

أستاذ الاقتصاد ورئيس المركز الإقليمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة - الأردن

#### فيصل المناور

أستاذ السياسات العامة - الكويت

### رئيس التحرير

د. بدر عثمان مال الله  
مدير عام - المعهد العربي للتخطيط

### نائب رئيس التحرير

أ.د. حسين الطلافحه  
وكيل - المعهد العربي للتخطيط

### سكرتير التحرير

أ. عمر ملاعب  
باحث في الجهاز الفني  
المعهد العربي للتخطيط

### توجه المراسلات إلى :

رئيس التحرير - مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية  
المعهد العربي للتخطيط

ص.ب. 5834 - الصقاة 13059 الكويت  
تلفون 24844061 - 24843130 (965) - فاكس 24842935 (965)

البريد الإلكتروني jodep@api.org.kw

## قائمة تصنيف بحوث العدد

التصنيف Code	لغة البحث Papers's Language	عنوان البحث Paper Tittle
اقتصاد Economics	عربي Arabic	فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030  The Effectiveness of Public Policies and their Role in View of Egypt's Vision for Sustainable Development 2030
اقتصاد Economics	عربي Arabic	أثر الصكوك الاسلامية على النمو الاقتصادي  The Impact of Islamic Sukuk on Economic Growth
اقتصاد Economics	عربي Arabic	تأثير سعر الفائدة على سعر صرف الجنيه المصري أنور النقيب  The effect of the interest rate on the exchange rate of the Egyptian pound
اقتصاد Economics	انجليزي English	Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait  كفاءة الانفاق العام على الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي: بالتركيز على دولة الكويت
اقتصاد Economics	انجليزي English	Investigating the Impact of CAP on Consumption and MPC of Saudi Beneficiaries  التحقق من تأثير برنامج حساب المواطن (CAP) على الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك ((MPC للمستفيدين السعوديين

# المحتويات العربية

## البحوث:

فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 .

7

حازم حسانين

أثر الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي.

45

هبة الله أحمد سليمان

تأثير سعر الفائدة على سعر صرف الجنيه المصري .

75

أنور النقيب

## افتتاحية العدد

يسر المعهد العربي للتخطيط أن يضع بين أيديكم العدد الثاني من المجلد الثالث والعشرون لمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، حيث تضمن العدد خمس أوراق بحثية تناولت عدداً من القضايا الاقتصادية الإدارية والتنمية.

استهل العدد بورقة بحثية بعنوان " فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 (سياسات إعادة التوزيع نموذجاً)" حيث هدفت الدراسة إلى تحليل سياسات إعادة التوزيع في مصر كأحد أنواع السياسات العامة عبر توظيف المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود تعدد لمفاهيم السياسات العامة يصل بها إلى درجة الاتصال والوحدة، صاحبها اهتمام متزايد بأليات صياغة وصناعة السياسات العامة، ولا يختلف الأمر في حالة الدول المتقدمة عن النامية.

أما الورقة الثانية، فقد تناولت " أثر الصكوك الاسلامية على النمو الاقتصادي ". حيث هدفت الدراسة إلى محاولة قياس أثر إصدار الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المقطعية-الزمنية خلال الفترة 2011-2017 بالتطبيق على عينة مكونة من 5 دول هي (الإمارات والسعودية وقطر والبحرين وماليزيا). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين إصدار الصكوك والنمو الاقتصادي مما يعني أن أسواق الصكوك تلعب دور ذا اهمية في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. مما يتطلب زيادة إصدار الصكوك الإسلامية لدعم النمو الاقتصادي وتهيئة البيئة التشريعية الملائمة لتطوير سوق الصكوك.

في الورقة الثالثة بعنوان " تأثير سعر الفائدة على سعر صرف الجنيه المصري " يهدف إختبار تأثير سعر الفائدة على قيمة الجنيه المصري وتوصل الى ان العلاقة بين سعر الفائدة (على العملة المحلية او الاجنبية) وسعر صرف الجنية المصري علاقة مستقلة، حيث لا يوجد تأثير لسلك سعر الفائدة المحلية على الودائع بالجنيه المصري او الفوائد على الودائع بالعملة الأجنبية او فروق أسعار الفائدة على سعر الصرف الجنية المصري. كما لا توجد علاقة سببية من سعر الفائدة المحلي او فروق أسعار الفائدة إلى سعر الصرف.

وهدف الورقة المعنونة "كفاءة الانفاق العام على الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي: بالتركيز علي دولة الكويت " الى تقييم كفاءة الإنفاق الصحي في دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على دولة الكويت خلال الفترة الزمنية 2000-2017. حيث أظهرت النتائج

التجريبية للورقة قطاع الصحة يمكن تحسين الأداء دون زيادة الإنفاق. على سبيل المثال، استنتجت الورقة أنه يمكن زيادة الانتاج في قطاع الصحة بنسبة 35% دون إنفاق المزيد من الموارد، كما استنتجت أنه يمكن تحقيق نفس النتائج عن طريق خفض الإنفاق في هذا القطاع بنسبة 23%.

وفي الورقة الخامسة بعنوان " التحقق من تأثير برنامج حساب المواطن (CAP) على الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك ((MPC للمستفيدين السعوديين" توضح الدراسة انه منذ عام 2017، تبنت المملكة العربية السعودية العديد من الإصلاحات المهمة والإيجابية لتقليل الآثار الجانبية المترتبة على تنفيذ السياسات المالية الجديدة وقد حاولت الورقة تحديد كيفية تعديل المستهلكين السعوديين استهلاكهم لتغيرات الدخل الناتجة عن الدعم، وكذلك فهم النماذج الاقتصادية الأكثر اتساقاً مع تعديلات الاستهلاك التي لوحظت في البيانات. حيث أظهرت النتائج أن المستهلكين السعوديين يخصصون في المتوسط 19.5% و25.5% و16.8% من الدخل الإضافي للسلع غير المعمرة والسلع شبه المعمرة والخدمات على التوالي. وهذه النتائج تدعم التنبؤ النظري والنتائج التجريبية التي توصلت لها البلدان الأخرى حسبما خلصت إليه الورقة.

وفي الختام نأمل أن نكون بهذا العدد قد وضعنا بحوث وآراء علمية بناءة بين أيدي القراء والمهتمين، مؤكداً في الوقت ذاته على حرص وترحيب المعهد العربي للتخطيط على تلقي والنظر في جميع المساهمات المقدمة للنشر في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.

رئيس التحرير



## فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 (سياسات إعادة التوزيع نموذجاً)

حازم حسنين\*

### ملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل سياسات إعادة التوزيع في مصر كأحد أنواع السياسات العامة، وعبر المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود تعدد لمفاهيم السياسات العامة يصل بها إلى درجة الاتصال والوحدة، صاحبها اهتمام متزايد بالبيانات صياغة وصناعة السياسات العامة، ولا يختلف الأمر في حالة الدول المتقدمة عن النامية. إلا أن الأمر كثيراً ما يصاب باللبس والخروج عن سياق القضية المطروحة، مما قد شكل فجوة كبيرة في عملية انعكاس المفهوم على الجوانب التطبيقية له. أظهرت الدراسة وجود علاقة بين السياسات العامة والتنمية وإعادة التوزيع، والذي يبدأ من كون السياسات العامة القنطرة التي تحقق كلتا السياستين أهدافهما معا أو بشكل منفصل. وهكذا مثلت السياسات العامة نقطة مرجعية يُخول إليها رصد وتحليل العلاقات الدائرية بين المثلث المذكور. كما بينت الدراسة على مستوى الحالة المصرية أن التوجه نحو إعادة التوزيع لم يكن ليُفصح عنه بشكل مباشر، ولم يكن يُخول إليه العناية التي تمكنه من لعب دور بارز في توفير النهج التنموي الملائم لطبيعة الاقتصاد المصري. وكذلك لم تتناول عملية إعادة التوزيع من قبل السياسات العامة كقضية أولوية. وخلصت الدراسة إلى أن سياسات التوزيع وإعادة التوزيع لم تكن مقرونة بسياسات التنمية، مع الإشارة إلى أن كل الاتجاهات التي اتخذت قد اقتصر على شكل أحادي فيما يتعلق بالسياسات العامة لإعادة التوزيع، وحدث تغافل تام لعناصر هامة مثل إعادة توزيع الثروة وعدالة توزيع الفرص الوظيفية ... وغيرها.

## The Effectiveness of Public Policies and their Role in View of Egypt's Vision for Sustainable Development 2030 (Redistributive Policies as A model)

Hazem Hassanein

### Abstract

The current study aims to analyze the redistribution policies in Egypt as one of the types of public policies, and through the descriptive analytical approach the study indicates the existence of a multiplicity of public policy concepts that bring it to the degree of communication and unity, accompanied by a growing interest in the mechanisms of formulating and making public policies, and the matter is not different in the case of developed countries from Developing. However, the matter often becomes confused and out of the context of the issue at hand, which has formed a major gap in the process of reflecting the concept on the applied aspects of it. The study revealed a correlation between public policies, development, and redistribution, which starts from the fact that the bridge policies that achieve both policies achieve their goals together or separately. Thus, the public policies represented a reference point that enables it to monitor and analyze the circular relations between the mentioned triangle. The study also showed at the level of the Egyptian case that the trend towards redistribution was not directly disclosed by his family, nor was he entrusted with the care that would enable him to play a prominent role in providing the appropriate development approach to the nature of the Egyptian economy. Likewise, the redistribution process was not addressed by public policies as a priority issue. The study concluded that the policies of distribution and redistribution were not associated with development policies, noting that all the directions that were taken were monolithic in relation to the general policies for redistribution, and a complete disregard for important elements such as the redistribution of wealth and the fair distribution of job opportunities ... And others.

\* باحث دكتوراه اقتصاد- عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، جمهورية مصر العربية،  
البريد الإلكتروني: Hazem.h1991@yahoo.com

## مقدمة

اكتسبت السياسات العامة في علاقاتها بالتنمية أهمية خاصة في الآونة الأخيرة على خلفية التداول المتزايد والعميق من قبل الساسة والمفكرين وصانعي السياسات وكذلك المؤسسات المتخصصة والأفراد. ومع تعدد الأزمات تارة وتوالي التوجهات نحو التنمية بتطوراتها المختلفة، أضحت السياسات العامة - كونها خطوات الدول والحكومات وآمال الشعوب وأخذت حيزاً كبيراً على صعيد الدول المتقدمة والنامية على السواء - تختص وترتبط بقضايا محددة هنا بالسياسات التنموية وسياسات إعادة التوزيع - كأحد الأركان الأربعة لأنواع السياسات العامة التي تشمل إلى جانب ذلك السياسات التنظيمية وسياسات التوزيع. وعلى خلفية تشوه مسار عملية التنمية في الاقتصاد المصري تارة بسبب عدم وضوح الرؤية التنموية التي تنتهجها، وأخرى بسبب ثلة من أخطاء في وضع أولويات هذه التنمية والانسياق وراء نماذج تنموية لا تناسب طبيعته، أضحت السياسات العامة تشكل ملاذاً آمناً يمكن الارتكاز عليه، بغية تصحيح المسار ومعالجة التشوهات القائمة في كل من الرؤية والتنفيذ. وعلى ضوء ما تقدم تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي العلاقة بين السياسات العامة والتنمية المستدامة والتوزيع؟
- كيف يمكن تحليل وإعادة التوزيع في مصر كأحد أنواع السياسات العامة؟
- هل توجد مرتكزات يمكن من خلالها تعزيز فعالية السياسات العامة من أجل التنمية المستدامة؟

### أهداف الدراسة، وتشمل:

1. التطرق للإطار المفاهيمي حول علاقة السياسات العامة بالتنمية وإعادة التوزيع.
2. تحليل سياسات إعادة التوزيع في مصر كأحد أنواع السياسات العامة.
3. بيان فعالية السياسات العامة ودورها في تحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030.

### فرضيات الدراسة: وهي:

- 1- يمكن أن تتزامن القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر القدرة على تحديد أولويات السياسات العامة، والتي تقوم على خلفية الاتصال والترابط بين صناعة السياسات العامة وصناعة التنمية المستدامة، حيث تدور الحلقة بينهما عبر عدة مسارات في مقدمتها المسار التنموي ومسار إعادة التوزيع.
- 2- تكتنف فعالية السياسات العامة عدد من المحددات التي تساعد في زيادتها، في الوقت الذي تواجهه بمشكلات تقلل من قدراتها.

**منهج الدراسة:** تعتمد الدراسة في سبيل اختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها على المنهج التحليلي الوصفي الذي يستخدم لبيان علاقة الاتصال والتشابه بين السياسات العامة والتنمية في النظرية وبعض الدراسات التطبيقية، ثم العروج على واقع الاقتصاد المصري عبر عرض وتحليل السياسات العامة للتنمية وإعادة التوزيع فيه، والتطرق لأهم مرتكزات تفعيل دور السياسات العامة في تحقيق أهداف رؤية التنمية المستدامة مصر 2030.

**أقسام الدراسة:** وتشمل ما يلي:

القسم الأول: السياسات العامة والتنمية والتوزيع (إطار نظري وتطبيقي).

القسم الثاني: الوضع الراهن السياسات العامة في مصر: سياسات إعادة التوزيع نموذجاً.

القسم الثالث: نحو تعزيز فعالية السياسات العامة من أجل التنمية المستدامة في مصر.

## القسم الأول

### السياسات العامة والتنمية والتوزيع (إطار نظري وتطبيقي)

#### مقدمة

لقد تعاضم الترابط بين السياسة والاقتصاد إلى أن أضحي بمثابة عملة واحدة ذات وجهان، مع الاحتفاظ بوجود تفرد لكل منها فيما يتعلق ببعض المجالات البحثية، إلا أن الغالب وما يستتبعه من وقائع لا يعبر إلا عن أنهما بيئة واحدة، تتداخل وتتسم بالتعقد والتشابك، فلا يحدث في أحدهما حادث أو أثر إلا ويكون للآخر نصيب منه، فإذا تصدع أحدهما تصدع الآخر، وإذ قوي أحدهما ازدادت شوكة الآخر. ولذا لا يمكن الفصل بينهما على أية حال ولا يمكن الحديث عن أحدهما دون الآخر. ومن هنا فإن السياسات العامة تشكل مجالاً خصباً يمكن خلالها دراسة وتحقيق هذا الاتصال، إذ أن التنمية المستدامة لا يمكن لها أن تسير دون سياسات عامة تقودها وتوجه مساراتها وتعمل على تحقيق ما تصبوا إليه من أهداف. وعلى هذا الأساس تبدأ عملية دراسة فعالية السياسات العامة من أجل التنمية المستدامة على خلفية العلاقة الأم بين السياسة والاقتصاد التي ذكرناها آنفاً، وذلك عبر البرامج والمخططات والأهداف التي تتبناها السياسات العامة وما تؤول إليه أهداف التنمية المستدامة.

#### 1/1 مفاهيم السياسات العامة

يشكل الحديث عن مفاهيم السياسات العامة بيئة بحد ذاتها ولا يكاد يعرف بدايتها من نهايتها، الأمر الذي جعل هناك عديد من التعريفات وثلة من المناظير والأبعاد التي يمكن من خلالها النظر إلى تعريف السياسة العامة فالموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية<sup>(1)</sup> تذهب إلى أنها "سياسات

الحكومة وتحددتها بأنها مجموعة من الأهداف التي تسعى عدة برامج مصحوبة بعدد من القرارات، التي توصف عملية صنعها وتنفيذها والبرامج التي تتضمنها وما تهدف إليه من مآلات. في الوقت الذي يعرفها جارود روز ويجعلها أكثر تخصصية ذاهبا إلى أنها " سلسلة من الأنشطة الحكومية المترابطة قليلاً أو كثيراً على أن نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلاً، وليست قرارات منفصلة<sup>(2)</sup>.

ويطرح جيمس أندرسون السياسة العامة " كبرنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع ما. وتبعه في ذلك كارل فريدريك الذي صاغها أيضاً في شكل برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة التوضيح والفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها للوصول إلى هدف محدد أو لتحقيق أغراض بعينها. ويستطرد في ذلك مبينا أن السياسة العامة تختص بها الأجهزة الحكومية من خلاص مسؤوليتها علما بأن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة<sup>(3)</sup>.

وبعد التطرق إلى مفهوم السياسة العامة يتضح وجود حالتين، الأولى هي حالة الاتصال بين كل المفاهيم كون الحكومة أداة رسم وتنفيذ هذه السياسات في ذات الوقت. وتختص الثانية بحالة التباين أو الانفصام بين كل منظور وكل مستوى يتم من خلاله صياغة ورسم وتنفيذ السياسات العامة، والتي تتنوع بين منظور الحكومة وتحليل وأداء النظام، وكذلك مصادر القوة التي تستمد منها آلية تحقيقها. وبالنظر إلى ذلك التباين، فإنه يتحقق عند صياغة سياسات تختلف في مستواها الكلي عن نظيره القطاعي أو الخاص بنشاط معين. وفي حالة بحثنا الحالي فإن السياسات العامة معنية هنا في المقام الأول برؤية التنمية المستدامة وما سبقها من عمليات التوزيع وما يقترن بها أو يتبعها من عمليات إعادة التوزيع.

## 1/2 نشأة السياسات العامة

تُعزى نشأة تحليل السياسات العامة كعلم مستقل أو كأحد أفرع العلوم السياسية وعلوم الإدارة العامة إلى هارولد لاسويل في كتابه " The Policy Science " في خمسينيات القرن الماضي، وذلك ارتباطاً بتطور كل من العلوم السياسية ونظام الحكم الأمريكي. ومع ظهور المدرسة السلوكية في بدايات عقد الستينيات من القرن المنصرم - الذي عُني بتحليل مدخلات ومخرجات النظام السياسي- كان لتحليل السياسات العامة شأن آخر خاصة مع وجود عوامل عدة ساهمت في تنامي أهميته منها ما يخص بيئة النظام الدولي كحركة الاستقلال والتحرر الناشئة في جوانب العالم، ووجود خصوصيات تتعلق بالمجتمع الأمريكي الذي سرعان ما أصبحت دولته القطب المسيطر والمتحكم في مجريات هذا النظام، مثل المشكلات الخاصة بالترقة العنصرية بين البيض والسود والحرب بين أمريكا وفيتنام، الأمر الذي تنامت معه داخل المؤسسات الأمريكية الحاجة إلى تحليل هذه المشكلات ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها<sup>(4)</sup>.

ومن هنا ازدادت أهمية دراسة وتحليل السياسات العامة وتولدت مهنة محلل السياسات وبدأ أن حقلًا قد شب عملاقًا له ما له من الأطر التحليلية والملاحم التي تميزه عن غيره. ومن ثم برزت عديد من الاتجاهات التي ترى أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستويين المحلي والمركزي. وأن السياسات العامة ما هي إلا نتاج أو تعبير عن إرادة وخطوات هؤلاء الفاعلين الذين عادة ما يكونون أعضاء في شبكة منظمة أو ما يعرف بـ Policy Network. وقد توالت الدراسات المتعلقة بتحليل السياسات خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات متأثرة مباشرة وبدرجة كبيرة بالبيئة المتعلقة بالنظام السياسي والاقتصاد الدولي، ولم يكن هناك تركيز كبير على البعد الخارجي المعني بخصوصية السياسات العامة لكل دولة، إلا في ما تلا ذلك من عقود. ومع الدخول في عصر العولمة وظهور تطبيقات معاصرة سياسة واقتصادية مثل الدخول في الحرب الباردة، وما تلاها من تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور منظمة التجارة العالمية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات وبروز التكتلات الاقتصادية وشيوع أفكار التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والمساواة، التي انتشر على إثرها حالة من الترابط بين السياسات العامة سواء فيما يتعلق بعملية صنعها أو تنفيذها وعملية التنمية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (5).

وانتقل التوجه من مجرد تنفيذ السياسات العامة وتحليل جوانبها إلى عملية تقييم وتقويم مسارها، خاصة مع لحاق الفشل ببعض تجارب استخدامها، ما جعلها محط أنظار أولئك المعنيين بها والقائمين على صياغتها وتنفيذ خطواتها. ومن ثم فقد اكتسب هذا الفرع التحليلي أهمية خاصة في الآونة الأخيرة في العلوم السياسية وعلوم الإدارة العامة، منطلقاً إلى متغيرات السياسة الاقتصادية، مع ملاحظة التركيز على خصوصية كل حالة تحت الدراسة ومحاولة الخروج بأنماط عامة تتعلق بالقدرات والممكنات، التي يمكن استقاؤها في السياسات العامة لكل دولة.

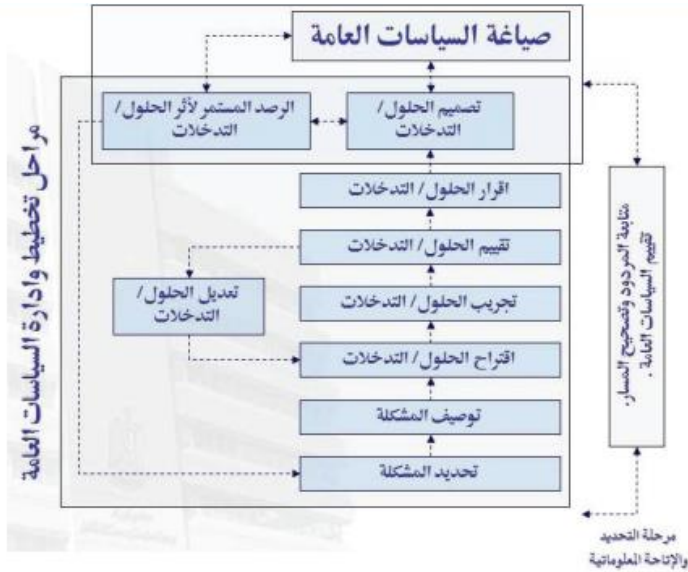
### 1/3 السياسات العامة في المدارس الفكرية

لم تخف البدايات المتأخرة لفرع السياسات العامة وما تلاها من رؤى وأفكار مزاحمة ما سبقها من رؤى ونظريات في عصور سابقة، وكذلك سرعان ما احتلت مكانة متمامية في الأوساط العلمية للسياسة والاقتصاد معاً. فمنذ الستينيات بدأ للمحللين ومن قبلهم صناع السياسات، أهمية الشروع في قوالب نظرية تغطي ما يجري تطبيقه على أرض الواقع. ما ساعد في وجود إسهامات جد خطيرة تتعلق بسلوك الإنسان كمواطن، وتأثير الظواهر الاجتماعية عليه كأحد العناصر المجتمعية التي تتأثر بما يجري من سياسات. وامتد الأمر للنتيئة بردود أفعال الأفراد والمنظمات تجاه السياسات والتغيرات التي تحدث فيها (6). وقد قامت عملية تحليل السياسات العامة خلال العقود الماضية على فرضيات نظريات الاقتصاد الجزئي، خاصة المتعلقة بالرشادة والحيادة ومبدأ تعظيم المنفعة التي يسعى الفرد من خلاله نحو تعظيمها.

1/4 مراحل عملية صنع السياسات العامة: والتي تظهر في الشكل رقم (1)، وتشمل ما يلي<sup>(7)</sup>:

- أ- **مرحلة تحديد إطار صنع السياسة:** ويتم فيها تحديد المشكلة في إطار من القيم والواقع، وحصص الموارد التنظيمية المتاحة، مع تحديد جهاز رسم السياسة وتحديد استراتيجية صنعها وتقييمها بصورة دورية.
- ب- **مرحلة صنع السياسة:** ويتم فيها تخصيص الموارد وتحديد الأهداف والأولويات مع إعداد مجموعة من البدائل الأساسية والتوقعات بخصوص منافعها ونفقاتها وتقدير نفقة ومنفعة البديل الأفضل.
- ت- **مرحلة ما بعد صنع السياسة:** وتشمل تنفيذ السياسة مع تقييمها أثناء تنفيذها وبعد تنفيذها.
- ث- **مرحلة التغذية العكسية للمعلومات:** وتقوم فيها القنوات المتعددة بالاتصال والتغذية العكسية للمعلومات بربط جميع هذه المراحل ببعضها البعض. وفي هذه المرحلة يحدد واضعو السياسة أوجه القوة والضعف وما يترتب عليها من آثار متوقعة وغير متوقعة، وتتكفل التغذية العكسية بإعادة فتح دوائر السياسة لصياغة بدائل تُعدل أو تُلغى تلك السياسة.

شكل رقم (1) مراحل صياغة السياسات العامة



المصدر: حسين علاوي، تخطيط السياسات العامة في العراق: إطار منهجي نحو أجندة لسياسات العامة للعراق 2012-2017، مجلة ثقافتنا، العدد 12، دائرة العلاقات الثقافية العامة، وزارة الثقافة، بغداد، 2013، ص111.

## 1/5 التنمية المستدامة: المفاهيم - الأبعاد - الأهداف

يستخدم مفهوم التنمية للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادهِ. كما تُعني التنمية بزيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. فالتنمية هي النمو زائد التغيير، والتغيير بدوره اجتماعي وثقافي وكذلك اقتصادي، وهو كفي مثلما هو كمي، والمفهوم الأساسي هو التحسين النوعي لحياة الناس. ويعرف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1997 التنمية على أنها " عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس ومستوى ما يحققونه من رضاء، وهذه الخيارات ليست نهائية أو ثابتة. وبغض النظر عن التنمية في حد ذاتها، فإن عناصرها الأساسية تتلخص في؛ القدرة على العيش حياة كريمة وطويلة وفي صحة جيدة، واكتساب معارف ومهارات من خلالها تزداد معها القدرة على استغلال واستخدام الموارد اللازمة لضمان حياة لائقة. ولا تقف عند هذا الحد بل تمتد لتشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن إتاحة الفرص للإبداع والإنتاج.

وبعد مزيد من أطروحات الألفية ظهر عام 2015 مفهوم التنمية المستدامة في ثوبه الجديد على أنه عملية تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية دون التقليل من شأن مرونة الخصائص الداعمة للحياة أو تكامل وتماسك النظم الاجتماعية<sup>(8)</sup>. وفي يناير 2016، بدأ العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015. وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالمياً على الجميع، بحشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفاءة عدم التخلي عن أحد. وتستند أهداف التنمية المستدامة على نجاح الأهداف الإنمائية للألفية وتهدف إلى المضي قدماً للقضاء على الفقر بجميع أشكاله. وتعتبر الأهداف الجديدة فريدة من نوعها من حيث أنها تدعو جميع البلدان، الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل الى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الرضاء، والعمل في الوقت نفسه على حماية كوكب الأرض. وتدرك هذه الأهداف أن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي، وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، وتتصدى في الوقت نفسه لمعالجة تغير المناخ وحماية البيئة<sup>(9)</sup>. ويشتمل نطاق هذا التعريف وتلك الأهداف لأبعد من ذلك، نفرق خلاله بين أربعة أبعاد للاستدامة على النحو التالي:

\* النظم الإيكولوجية

\* النظم الاقتصادية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية

\* الحكم والنشاط السياسي

\* الأداء والقدرات المؤسسية

ليصبح مستداماً، يجب أن يتميز النظام الاجتماعي بأربعة "شروط منهجية"، هي:

(أ) نظم إيكولوجية تثبت التوازن والمرونة.

(ب) الإقتصاد والأنشطة الأخرى التي لا تقلل من شأن النظم الإيكولوجية.

(ت) الحكم الذي يعكس المشاركة والاستجابة.

(ث) الأداء المؤسسي الذي يظهر في التكيف والنتائج.

ولا يمكن لأي نظام أن ينطلق نحو الاستدامة إلا إذا أتم الالتزام بهذه الشروط.

- أهداف التنمية المستدامة (10):

تصل أهداف التنمية المستدامة إلى 17 هدفاً وتتخللها 169 غاية تم صياغتها بعد أحد أكبر حملات الاستشارة العالمية، والتي شارك فيها مختصون من كافة المجالات ومن كافة دول العالم. السبعة عشر هدفاً جاءت نتاجاً للعمل المشترك والسعي الدائم لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في كافة أرجاء المعمورة. ولطالما اهتم الدول أعضاء الأمم المتحدة، فقد سبق أهداف التنمية المستدامة هذه مجموعة أخرى من الأهداف والتي أطلق عليها (الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2000)، والتي التزمت بها الدول أعضاء الأمم المتحدة في عام 2000 وكانت عبارة عن ثمانية أهداف من ضمنها الحد من الفقر والجوع، وتوفير التعليم الأساسي، وتقليل وفيات الأطفال، وتحقيق المساواة بين الجنسين وغيرها من الأهداف الأساسية والتي تتماشى مع تطلعات الأمم المتحدة لكي يصبح العالم مكاناً أفضل لسكانه. إلا أنها انتهت فترتها في عام 2015، ولكن لم يتم التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف بصورة مثلى، ولذا جاء تبني أهداف التنمية المستدامة لاستكمال ما لم يتم إنجازه خلال الخمسة عشر عاماً السابقة للألفية.



شكل رقم (2): أهداف التنمية المستدامة ال 17



المصدر: الأمم المتحدة،

[/http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals](http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals)

وتتعدد هذه الأهداف لتشمل أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية وبيئية كما يوضحها الشكل رقم (2)، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بينها أو تصنيفها منفردة فهدف مثل القضاء على الفقر والجوع وهو الهدف الأول يصنف على أنه هدف اقتصادي واجتماعي وسياسي، ويأتي القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار ليكونا الهدف الثاني والثالث، بينما يهتم الهدف الرابع بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. ويتبعه الهدف الخامس الذي يسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. ويجنح كلاً من الهدف السادس والسابع نحو ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. بينما يذهب الهدف الثامن إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، ويتطرق الهدف التاسع لإقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار. وينصرف الهدف العاشر إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، كذلك يركز الهدف الحادي عشر والثاني عشر على جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة وضمان الاستهلاك والإنتاج

المسؤولين، ويضم الهدف الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، فيما يسعى الهدف السادس عشر والسابع عشر إلى تحقيق السلام والعدل والمؤسسات، وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وخلاصة القول، فإن المتأمل جيداً لأهداف التنمية المستدامة الـ(17) وغاياتها (169)، يجد أنها تصب في كل الجوانب، وتسعى إلى إقامة حياة متكاملة الأركان، تضمن الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية والعيش الكريم والسلام والأمن، واستدامة الموارد لتعمير مستقبل الأجيال القادمة والحفاظ على حقوقهم في الموجودات الحالية وتميئتها.

### 1/6 تحليل السياسات العامة ودورها في التنمية المستدامة وإعادة التوزيع

يُخول إلى السياسات العامة مهمة دفع مسارات التنمية المستدامة والإحاطة بكافة أبعادها خاصة بعديها البشري والجيلي. وإذا كانت التنمية وسيلة لرفع مستويات الشعوب وتحسين اقتصاداتها بخاصة نوعية الحياة، فإن السياسات العامة بمثابة القنطرة التي من خلالها يمكن أن تحقق الأهداف التي تتضمنها التنمية المستدامة في كل أبعادها وغاياتها. غير أن مسألة عدم الوعي بذلك الترابط بين السياسات العامة وأهداف التنمية، لا يزال يحتاج إلى جهود مضمّنية خاصة في البلدان النامية، من أجل التعريف بالأدوار والأفعال المنوط بها لكل عنصر من عناصر المجتمع.

وقد رأى روبرت داي<sup>(11)</sup> أن السياسات العامة تتأثر بالمتغير الاقتصادي سواء كان يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو بسمات النظام الاقتصادي والاجتماعي. وإستطرد في أن المتغيرات الخاصة بالنمو الاقتصادي (التحضر، التصنيع، التعليم والدخل) لها تأثير أكبر من سمات النظام السياسي في التأثير على السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، ونادى بضرورة تنمية فكرة ضرورة تغير النظام السياسي من أجل تغيير السياسات العامة ولغرض مواكبة أهداف التنمية.

وعلى هدي ما تقدم، تكتسب السياسات العامة جل اهتمامها من خلال دورها في صياغة وصناعة تنفيذ سياسات التنمية، ولا يختلف الأمر بين حالة دولة متقدمة أو نامية، وإن كانت في الأخيرة تتعاطف فيها الأهمية على خلفية حاجاتها المستمرة لتدبير وإدارة مواردها وفق منهج علمي منضبط ومسائر لتطلعات هذه الدول والبيئة المحيطة بها. ولعل هذه النقطة تثير حقيقة الاتصال بين عملية صنع السياسات العامة في بيئة تتسم بالاستقرار السياسي من عدمه. ومن ثم فعملية فهم نقاط الاختلاف بين السياسات، يمكن أن تفسره طبيعة العلاقة الدائرية بين النظم السياسية والنظم الاقتصادية والسياسات العامة، باعتباره مثلث لا غنى عنه لفهم علاقة الثابت والمتغير، من خلال

دور الفواعل والبواعث الداخلية والخارجية التي تعمل في ظلها السياسات العامة، وربما تكون أفضل نقطة مرجعية للاستدامة في السياسة العامة هي قدرتها على العبور من الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) إلى أهداف التنمية المستدامة (SDG) من قبل الأمم المتحدة كهدف للسياسات خلال الفترة 2015-2030. ولقد بدأت مخاوف البيئة والاستدامة البيئية في الاندماج في كل جانب من جوانب التنمية، حيث أن المخاوف من استنزاف البيئة تتزايد بسرعة كبيرة بما يهدد عملية التنمية على مستوى العالم<sup>(12)</sup>. وقد أظهر عام 2018، وجود اتساع في حالة عدم المساواة بين الجنسين بما جعلها عقبة في طريق التنمية. بما يعني أن هدف المساواة بين الجنسين لم يتحقق بعد، بل على النقيض فقد ازدادت الأمور سوءاً، بما يُحمل السياسات العامة مزيداً من المسؤولية تجاه القضايا العالمية من هذا النوع<sup>(13)</sup>.

وحللت دراسة (Okeke and IFEAGWAZI, 2018)<sup>(14)</sup> العلاقة بين السياسة العامة والتنمية الوطنية في نيجيريا مع التركيز بشكل خاص على سياسات القبول في التعليم العالي. وذلك باستخدام فرضية مفادها " أن الروابط بين السياسات العامة والتنمية الوطنية في البلد المذكور ضعيفة، وكذلك العلاقة بين سياسات التعليم العالي والتنمية الوطنية في البلاد في وضعية سلبية. وذلك بالاعتماد على إطار نظري هو نظرية الاختيار العام. ووجدت الدراسة بالفعل أنه في الإدارة العامة في البلد (وفي السياق المحدد للسياسات التعليمية - التعبير والصياغة والتنفيذ)، قد استمر نشر القواعد الصارمة والأوامر التعسفية كسياسات عامة. وتوصلت الدراسة أيضاً أنه في المسارات التنموية الوطنية، لم تقود سياسات القبول في التعليم العالي في الدولة النيجيرية إلى وجهات مقبولة بشكل صارخ. وبالتالي فإن الآثار المترتبة على السيناريوهات المصاحبة لها هي حالات عدم اليقين المستمرة في خطوات التنمية في البلد.

فيما هدفت دراسة (نور وإسماعيل، 2014)<sup>(15)</sup>، إلى التعرف على سياسة الإسكان في مصر كنموذج للدول النامية في ضوء إشكالية التقييم للسياسات العامة. واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي. وتمثلت أدوات البحث في مقياس مستوي الإنجاز ومقياس درجة التقدم أو التخلف الاجتماعي للمجتمع. وتوصلت النتائج إلى أن عملية تقييم السياسات العامة في الدول النامية، قد شهدت نوعاً من التهميش وعدم الاهتمام بشكل عام، مما أثر علي نجاح السياسات والبرامج المتبعة، فعلي مستوى التنفيذ لم يكن هناك أي اهتمام بعملية التقييم وكذلك بالنسبة للمجالس المنتخبة والتي يكون لها دور رقابي يتيح لها متابعة ومراقبة عمل الجهات التنفيذية. فتلك المجالس لم تستغل ذلك الدور في تقييم السياسات العامة، وقد يرجع ذلك في حالة مصر إلى تشابه التوجهات بين الجهاز التنفيذي والرقابي.

#### - السياسات العامة والبيروقراطية

إذا كانت السياسات العامة تعد الدائرة الأولى لاهتمام كافة الأفراد والجماعات والمؤسسات في دولة ما، فإن الحكومة تعد الراسم لهذه السياسات والقائم بتنفيذها عبر أجهزتها المختلفة. ويعد وضع

السياسات العامة عنصرًا لا غنى عنه في العملية السياسية سواء في الأنظمة الديمقراطية أو غير الديمقراطية، إلا أنها تختلف باختلاف طبيعة النظام المدني والأحزاب والمؤسسات الحكومية منها وغير الحكومية. وفي الدول النامية ذات الدور غير المحدود للدولة، فإن اتجاه السياسات العامة تستمد أهميتها من قدرتها على تحقيق أهداف المواطنين. ومع وجود رؤى تذهب إلى أن ضعف السياسات العامة وعدم فعاليتها، يرجع بالأساس إلى عدم اهتمام صانعيها وصانعيها بالطرق العلمية الدقيقة والمنضبطة لهذه الصياغة وتلك الصناعة ويمتد الأمر أيضا لأساليب التنفيذ. إلى جانب عدم وجود آليات تتسم بالكفاءة في عملية تقويم السياسات العامة تتسم بالشمولية والاستدامة في بعض الأحيان. كما تواجه السياسات العامة في البلدان النامية على وجه الخصوص عمليات تضليل وإلهاء في أوقات بعينها، تنتوع من حيث الأدوات والعمليات، التي قد تروج لها بعد الحكومات أو السلطات مثل قيامها بالترويج لنجاحات وهمية لسياساتها لا يصدقها الواقع. فقط بغية الاستمرارية في السلطة أو بمعنى أدق احتكارها. وفيها تكون نسبة الفشل للسياسات العامة ذات متولية هندسية وتتبع كل محاولة لتحقيق الأهداف المعلنة، وذلك على ضوء الفجوة الكبيرة والمتزايدة بين الطموحات والأهداف المعلنة للسياسات العامة وبين الإنجاز الفعلي المتوقع. وبالتالي تشمل السياسات العامة في تصحيح مسار البلدان النامية وإخراجها من حالات التخلف والتبعية.

وثمة أسباب عدة تقف وراء هذا الإخفاق من بينها أسباب تتعلق بحالة البيانات والمعلومات التي يستخدمها صانعي السياسات العامة، مع عدم التعريف الدقيق بوسائل تحقيق الأهداف المعلنة، وأحياناً الإفراط اللامحدود في طموحات هذه السياسات. وإلى جانب ما تقدم، تظهر عملية التناقض التي قد تحملها هذه السياسات في متن وصلب برامجها. ولعل ما تم ذكره من أسباب لا يُخفي ولا يُهمل وجود أسباب أخرى فيما يتعلق بعملية صنع السياسات ذاتها، وما يلحق بها من غموض ومركزية مفرطة ومشاركة محدودة لفئات بعينها، مع وجود توزيع خاطيء لبرامج هذه السياسات سواء من الناحية الجغرافية أو الزمنية، حتى حدى بالبعض القول أن القائمين على تنفيذ هذه السياسات أحيانا يكونون أبعد ما يكونوا عنها، لأن راسميا قد أخفوا عنهم طبيعة هذه السياسات وكيفية تنفيذها بالطريق التي تستطيع معها تحقيق أهدافها أي أن المعنيين المباشرين بالسياسات قد يكونوا على غير دراية ببعض نقاطها، التي تحدث خللاً في عملية الصناعة ومن ثم عملية التنفيذ تقتصر على أفراد بعينهم<sup>(16)</sup>. ويبدو ذلك جليا في ضعف قدرة الهيئات المسؤولة عن وضع السياسات العامة وتقديم الحجج الموضوعية والعلمية التي تبرر وجود هذه السياسات وتطلعها لأهداف بعينها، كما أنها قد تدعم خيارات معينة، فضلاً عن غياب المساءلة المستمرة والمتنوعة، التي مع غيابها أو حتى ضعف دورها تسقط أحد الدعام والركائز الأساسية لفعالية السياسات العامة.

ويظهر بجلاء في هذا الصدد دورا البيروقراطية والجهاز الإداري في الدولة، عبر الصلة الوثيقة بينهما وبين السياسات العامة، إذ تمثل البيروقراطية أحد المثبطات الكبرى لفعالية السياسات العامة وأحد أسباب قصورها وعدم تحقيق أهدافها. وذلك انطلاقاً من الدور غير الحميد الذي تمارسه،

ويظهر أثره على السياسات العامة في مرحلتي التنفيذ والتقييم. والمعنى هنا يقصد به البيروقراطية في العالم الثالث أو في دول الجنوب. في المقابل، في دول الشمال أو الدول المتقدمة يُرى أن البيروقراطية تأخذ معنىً مغاير تماماً لما عليه الحال في نظرائها من البلدان النامية، فهي تلعب دوراً إيجابياً استناداً إلى نظرية ماكس فيبر في البيروقراطية، التي تمخض عنها العديد من المبادئ في مقدمتها الخاصة الأساسية للتنظيم البيروقراطي، الذي يعد أحد أدوات تمكين الأجهزة الحكومية منفذة السياسات العامة من تحقيق أعلى قدر من الكفاءة<sup>(17)</sup>.

ولعل التعارض الظاهر أو التناقض الحادث هذا لا يرجع إلى طبيعة الدور النظري، لكنه يعزى لطبيعة البيئة التي تطبق عليها المبادئ. فحالة البلدان النامية تختلف كلياً وجزئياً عن حالة البلدان المتقدمة، التي تكاد تكون وصلت إلى قمة النضج المؤسسي وأضحت هرم كبير للتنظيم السياسي. ومن ثم، فإنه في حالة وحدة الأدوات المستخدمة في كلاهما تختلف طبيعة البيئة التي تفرض تحديات جمة وعقبات كبرى، يتغير معها الدور الذي يمكن أن يلعبه التنظيم البيروقراطي بين هذه وتلك. وأيضاً، تمارس العلاقة بين البيروقراطية والسياسة حالة جامعة يمكن من خلالها الفصل في تحديد ماهية الدور الذي يمارس وكذلك اتجاهاته. ولأن العلاقة بين البيروقراطية والسياسة تتسم بعدم التوازن لصالح الجهاز البيروقراطي نتيجة ضعف الرقابة السياسية على عمل الجهاز البيروقراطي الذي يرجع بالأساس لضعف المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية كالأحزاب والمجتمع المدني وخلافه<sup>(18)</sup>.

#### - السياسات العامة ودور الدولة

تبدأ النظرة الأولى للسياسات العامة في علاقتها بدور الدولة من كونها أدوات حكومية، تتفرد الحكومة بصياغتها وتقوم على تنفيذها، بما يعني أن الحكومة تتخذ من السياسات العامة وسيلة لتحقيق أهداف المجتمع في شتى المجالات. بما يقودونا للقول، أن السياسات العامة وسيلة وليست غاية تستخدم في التعبير عن توجهات الدولة وكيفية استغلالها لما تحوزه من ممتلكات وموارد، من جانب، ويتوقف على طبيعة دور الدولة وفعاليتها من عدمه من جانب آخر. وثمة اتفاق ضمني بين السياسات العامة والدولة إلا أن هذا الاتفاق لا يسري في جميع الأحوال، وقد يختلف بحسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي محل التطبيق. ففي حالة النظام الرأسمالي تُغل يد الدولة في عملية وضع وتنفيذ السياسات العامة ويصبح دورها هامشياً لا تكاد تكون إلا دولة حارسة لهذا النظام لا تتدخل إلا بالنزير اليسير ولا يكون هذا التدخل سوى ذرا للرماد في العيون ولا يحدث أي تغيير يذكر. أي أن الدولة هنا بمثابة مشاهد. وعلى النقيض من ذلك، تبدو السياسات العامة في النظام الاشتراكي لها اليد العليا في عملية بناء وتحديد النظام وميكانيزم السياسات العامة، فهي المحدد للبلور والصائغ والقائم بها وعليها، وكذلك وهي الموزع أيضاً للأدوار والموارد في ضوء رؤية شمولية، تقوم بصياغتها وتنفيذها ومتابعتها. ولعل هذا الدور يكون عبر جهاز إداري كبير له من القدرات والممكنات والفعالية في صياغة السياسات وتحديد البرامج ووضع الأولويات والأهداف المخطط لها.

كما توجد إشكالية كبرى تتعلق بكون الجهاز الإداري للدولة أداة ووسيلة وليس صانع قرار أو صناع السياسات العامة، فمع وجود عديد من المثالب التي تعتور كفاءة هذا الجهاز، وتتحية عن قيامه بأدواره بشكل فعال، تضطرب خطوات تنفيذ هذه السياسات. وحيث أن القائم بها لا يتمتع بقدر عالي من الكفاءة، تظهر العديد من الأخطار على عملية التنمية في جل جوانبها. الأمر الذي يرمي إلى ضرورة وضع وفرض رقابة صارمة من النظام السياسي على الجهاز الإداري، خاصة في الدول النامية التي تتمتع بقدر كبير من الخروقات في جهازها الإداري<sup>(19)</sup>. ويتأتى الخروج من هذه الإشكالية بالتحديد الدقيق والمنضبط للأدوار، وترقية وسائل السيطرة من قبل النظام السياسي على صانعي السياسات العامة وعلى تنفيذها - الجهاز الإداري - ما من شأنه إفساح المجال أما إطلاق قوى الدولة نحو تحقيق ما تصبو إليه من أهداف تنمية تتسم بالكفاءة والفعالية. ونظرا لوجود اتصال وترابط وثيق الصلة ويتميز بأنه مباشر بين النظامين السياسي والاقتصادي والسياسات العامة، حيث أنها الأداة التي من خلالها يمكن الوصول لأهداف كلا النظامين مع نظاماً ثالثاً هو النظام الاجتماعي، فإن التأثير يأتي عبر آلية أقوى وهي آلية توزيع السلطات في الدولة، والتي تأخذ شكلين، هما<sup>(20)</sup>:

❖ التوزيع العمودي للسلطات، الذي يحيل إلى اللامركزية التي تهدف إلى تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وبين السلطات الإدارية في الدولة. ومن الضروري الإشارة هنا إلى التأثير الشديد للسياسات العامة بدرجة اللامركزية الموجودة في الدولة بين المستوى الأعلى والمستوى الأدنى.

❖ التوزيع الأفقي للسلطات، وفيها تتأثر السياسات العامة بدرجة التركيز الموجودة بين السلطات المختلفة، إذ من المفترض وجود خطوط وفواصل واضحة تبدأ من احترام مبدأ الفصل بين السلطات وفق التنظيم الحديث للحكم في الدولة الذي يستند إلى الفكر الليبرالي.

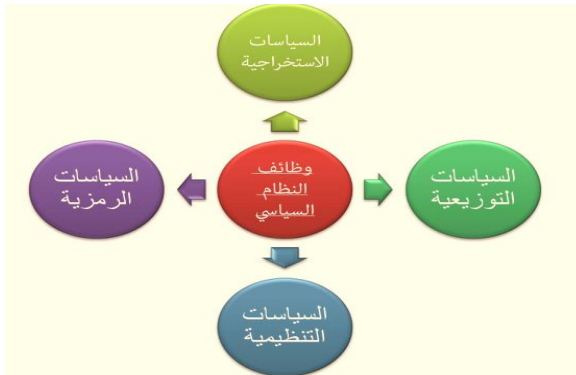
ويوضح الشكل رقم (3) أهم وظائف السياسات العامة التي تتصل بعملية (مفاهيم وأهداف وآلية تنفيذ) التنمية المستدامة، وتتقدمها الوظائف الاستخراجية، التي تستخدم في تحديد كيفية تعبئة الموارد المادية والبشرية سواء كان ذلك مصدره البيئة الداخلية أو الخارجية، ومن أمثلة ذلك نظم الضرائب والإعانات وغيرها. وتأتي الوظائف أو السياسات التوزيعية (وهي محل دراستنا بالدرجة الأولى)، بعملية انفراد السياسة العامة بتخصيص الوكالات الحكومية مختلف أموالها والسلع والخدمات والفرص وتوزيعها على الأفراد والجماعات وكذلك المناطق. وذلك عبر تمثين العلاقة بين الاحتياجات البشرية والتوزيعية الحكومية الرامية إلى تلبية تلك الحاجات. فيما تُعنى السياسات التنظيمية، بممارسة النظام الرقابة على الأفراد والجماعات في المجتمع، وهنا يتم ربط التنظيم عادة بالجبرية القانونية أو التهديد بها. وقد اتسع هذا النشاط التنظيمي للدولة في العصر الحديث بفعل المشاكل التي أفرزتها عمليتي التحديث والتنمية. كالمروور والصحة والأمن الصناعي والتلوث والتغير المناخي واستغلال العمالة والإسكان ... إلخ. وأخيراً، يعزى إلى الوظائف أو السياسات

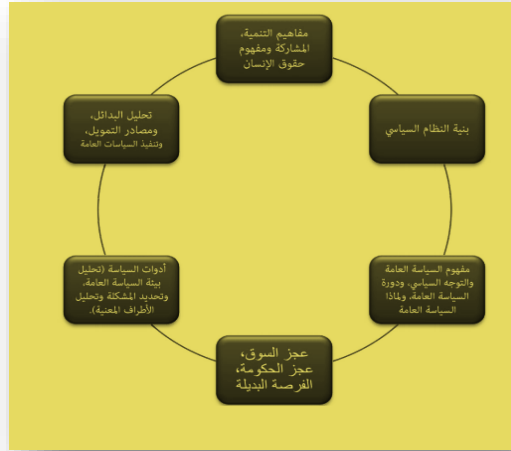
الرمزية، عملية خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة، وتدفع المواطنين نحو تقبل التضحيات والمصاعب من أجل عملية التنمية برمتها.

وقد احتل موضوع إعادة التوزيع مساحة مهمة من الفكر الاقتصادي الحديث بعد أن كان مهملًا لعقود كثيرة مضت، وقد انصب البحث على مسألة غاية في الأهمية، وهي مصدر التشريع للفعالية الاقتصادية صياغة وأهدافا، حيث تبرز مسألة العدالة كمفهوم نسبي في صياغة قوانين الفعالية الاقتصادية، على اعتبار أن العدالة مصدرها المساواة في حق التصويت وانتخاب من يمثل الشعب الذين هم مصدر التشريع، فالتوزيع على هذا الأساس عادل وإعادة التوزيع جاءت لتصحيح مسارات طارئة على الفعالية الاقتصادية تخرجها عن طورها المعتاد في أداءها الكلي<sup>(21)</sup>. واتفق الكلاسيك وماركس في نظرتهم إلى نظرية التوزيع باعتبارها نظرية اجتماعية تُعالج من خلالها العوامل الحاكمة لكيفية اقتسام الطبقات المختلفة للنتاج القومي. وهذه النظرية لم تكشف شيئا عارضا في منهجهم، إذ أن التراكم محكوم بالفائض الاقتصادي أو ما أسماه الطبيعيون الناتج الصافي، والذي هو محكوم بدوره بعلاقات التوزيع، فإن أمكن تحديد علاقات التوزيع أمكن بالتالي التعرف على مصادر التراكم والنمو طويل الأجل. ومن ثم اهتمامهم بالتوزيع لم يأت مستقلاً عن اهتمامهم بالنمو ولا عن اهتمامهم بموضوع التنمية. ومن هنا شكلت قضايا النمو والتوزيع عناصر وحده واحده هي عملية التنمية وما يتبعها من عمليات التوزيع وإعادة التوزيع<sup>(22)</sup>.

ويرى الباحثان، في ضوء ما تقدم، أن عملية الاتصال بين السياسات العامة والتنمية المستدامة، ليست عملية انتقائية ساكنة، بل هي عملية ديناميكية تتداخل جل عناصرها معا من أجل تحقيق أهداف السياسات العامة، التي قد تكون في ذات الوقت هي كل أو بعض أهداف التنمية المستدامة المشار إليها في البند السابق. ولا عجب أن تمارس البيئة دورا فاعلا في تحديد كلا من أهداف السياسات العامة وأهداف التنمية المستدامة، أو حتى يمتد الأمر لفرض أهداف معينة تتعلق بمسألة الأولويات خاصة مسألة التنمية والتوزيع وما يليهما من إعادة التوزيع.

شكل رقم (3): وظائف النظام السياسي وعلاقتها بمفاهيم التنمية والسياسات العامة





المصدر: مركز هي للسياسات العامة، مرجع سابق ص9.

## القسم الثاني

### الوضع الراهن السياسات العامة في مصر: سياسات إعادة التوزيع نموذجاً

#### 1 / 2 السياسات العامة لإعادة التوزيع في مصر بين الثبات والتغيير

يمثل الحديث عن قضايا التوزيع أحد أعمدة التوجهات الفكرية سواء في العصر الحالي أو في الأزمنة السابقة، وعلى ضوء أن التوزيع العادل هو مكن قوة النمو الاقتصادي واستدامته، فإنه في كل مرة يتم فيها الحديث عن التنمية لا يمكن بأي حال من الأحوال غض الطرف عن التوزيع. وقد تناولت عديد الدراسات السابقة الجوانب الخاصة بعملية التوزيع سواء في ذاتها أو في جوانبها المتعددة، فقدمت دراسة (العيسوي، 1993)<sup>(23)</sup>، نتيجة مفادها أن التطور نحو مزيد من العدالة ظل ساري المفعول، وأن الفترة (1952-1976) مثلت نقطة تحول في تطور مصر الاجتماعي، الذي أوضح فشل النظام الاجتماعي المصري في الوصول إلى توازن مستقر عن طريق النمو والعدالة. وخلصت الدراسة إلى أن مصر في أعقاب حقبة السبعينيات، قد شهدت نمواً اقتصادياً يتسم بأنه سريع، لكنها أيضاً تزايد فيها التفاوت في توزيع الدخل في المجتمع. بما يعني أن العلاقة بين النمو والعدالة في توزيع الدخل لم تكن ذات طبيعة واحدة خلال الفترة المذكورة.

أما دراسة (بورجونيون، 2005)<sup>(24)</sup>، فقد ذهبت إلى أن التركيز على العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل الفقر من جهة، وبين توزيع الدخل ومعدل الفقر من جهة أخرى، في غير محله،



حيث إن التقليل من حدة الفقر هو رهن بالتركيز على التفاعل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، انطلاقاً من أنهما لا يتعارضان ويكون ذلك من خلال أثر النظام الضريبي والدعم وتخصيص الائتمان وإعادة توزيع الأصول على كل من النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل، ومن ثم فقد أظهرت الدراسة عدم صحة فرضية كوزنتس<sup>(25)</sup> بالنسبة للاقتصاد المصري. وفي ذات السياق تبعتها دراسة ( خير الدين والليثي، 2006)<sup>(26)</sup>، التي اعتبرت أن خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية، الذي يتطلب تناغماً بين سياسات النمو والتوزيع.

كما قدمت دراسة (يوسف، 2012)<sup>(27)</sup>، صورة مغايرة تتعلق بعدم صلاحية معامل جيني كمقياس للعدالة في توزيع الدخل. وطرحت الدراسة صورة معدلة له من خلال إحلال مستوى العمالة محل السكان والإنتاجية محل الدخل، وذلك لأن العمالة هي المحور المهم للسكان، وأن أي فئة تحصل على دخلها من خلال الجزء العامل بها. وأن الإنتاجية تعكس أهم مصادر النمو الاقتصادي، على اعتبار أنها نتيجة لذلك النمو. كما أضافت الدراسة مقياساً آخر وصف بأنه تكميلي لمعامل جيني وهو كفاءة النمو المُحابي للفقراء. بينما ذهب (العيسوي، 2013)<sup>(28)</sup>، إلى أنه ليس من الصواب المطابقة بين اللامساواة الاقتصادية واللامساواة في الدخل، ومن ثم فليس من الصواب أيضاً حصر العدالة الاقتصادية في مسألتي الدخل والثروة. ذلك أن عدم المساواة في الدخل ليس هو المظهر الوحيد لعدم المساواة الاقتصادية. إذ توجد مظاهر أخرى لا تقل أهمية، كعدم الحصول على عمل سواء من ناحية الإتاحة أو التمكين، وعدم المساواة في الحصول على قدرات وحيات ذات صلة بالوضع الاقتصادي العام للفرد.

وعلى ضوء ما تقدم، فقد ظلت الدراسات التطبيقية عن الاقتصاد المصري لا تخرج عن إطار واحد هو عملية توزيع الدخل سواء من ناحية الرصد أو التقييم. غير أن دراسة (على، 2015)<sup>(29)</sup>، تعد من القلائل التي تناولت أثر السياسات العامة على النمو وتوزيع الدخل في مصر. وتوصلت إلى أن وجود أثر إيجابي لسياسة الإنفاق العام على النمو وعدالة توزيع الدخل، بينما كانت سياسة التوظيف الحكومي ذات أثر معاكس على كل من النمو وتوزيع الدخل والفقر على السواء. كما أن سياسة الدعم تحسن عدالة توزيع الدخل وتكافح الفقر غير أنها تعمل على إعاقة النمو الاقتصادي. فيما أوضحت الدراسة عدم فعالية سياسة الضمان الاجتماعي بالنسبة لمكافحة الفقر وإرساء العدالة الاجتماعية.

ومما هو جدير بالذكر، أن الحديث عن عملية إعادة التوزيع لم يكن ليفصح عنه بصورة مباشرة، ولم تبرز إشكالية إعادة التوزيع كإطار عام يُخول إليه المساعدة في توفير النهج التنموي الملائم والمناسب لحالة الاقتصاد المصري. واقتصرت جل الدراسات السابقة على التركيز على عملية إعادة توزيع الدخل كشكل أحادي، اللهم إلا بعض الدراسات التي جعلت مكافحة الفقر ملازمة لإعادة توزيع الدخل. وحتى وإن لم تتناول قضية إعادة التوزيع من قبل السياسات العامة في أطرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل كافي وكقضية ذات أولوية من ناحية، ومتضمنة لعدد من الأبعاد والإشكاليات في مقدمتها الإنفاق على التعليم والصحة باعتبارهما جناحاً رأس المال البشري

ومؤشرات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وسبل مكافحة الفساد الإداري والمالي فضلا عن القضايا الرئيسية لعملية إعادة التوزيع الخاصة بتوزيع الدخل والثروة ومكافحة البطالة والحد من الفقر. ولعل في عرض هذه القضايا يأتي من الاتصال بأهداف التنمية المستدامة أو بالأحرى تكاد تكون أهداف عملية إعادة التوزيع هي أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030. وعلى ضوء أن مهمة عملية إعادة التوزيع تعد مهمة إصلاحية بالدرجة الأولى، فإنها في ذات الوقت تتسم بالتركيب والتعقيد الشديدين. وثمة اتصال واضح بين انتظام واستدامة عملية التنمية وديناميكية إعادة التوزيع على اختلاف مؤشراتته. فالدول التي ترغب في أن تتسم اقتصاداتها بالاستقرار، عليها أن تصحح مساراتها التوزيعية، التي حتما ستساعدها في أن تكون أقل عرضه لتقلبات النشاط الاقتصادي.

## 1/2 بعض مجالات السياسة العامة لإعادة التوزيع

تتسم سياسات إعادة التوزيع باتساع رقعتها وتنوع مجالاتها، إذ يمكن لصانعي السياسات العامة أن يختاروا منها ما يعكس أولوياتها، انطلاقاً من قاعدة مفادها " أن نجاح أهداف التوزيع لا يمكن أن يعتمد على أسلوب أو أداة واحدة من الأدوات المتاحة، بل يتضمن عديد من الأدوات التي تساعد في تحقيق أهداف السياسات العامة من إعادة التوزيع". وتبدوا إعادة التوزيع ذات أهمية كبرى انطلاقاً من أهمية الأهداف التوزيعية في عملية التنمية من جانب، وضرورة معالجة أهداف إعادة التوزيع على أنها تشكل جزءاً متكاملًا من استراتيجية التنمية وذلك تأسيساً على أن التنمية تخفض من عوامل عدم المساواة في توزيع الدخل وترفع من مستويات المعيشة خاصة عن طريق " البرامج الاجتماعية والتعليم والصحة". ومن ثم، فإن نقص الحركات الاجتماعية بين مجموعات الدخل المختلفة وعدم وجود نظام ضريبي عادل، قد ساعد في تركيز العوائد المكتسبة من الملكية في أيدي فئات الدخل العليا، وأدى إلى عدم مساواة أكبر في توزيع الدخل. ولذا نعرض الموقف الراهن لعدد من سياسات إعادة التوزيع، وهي:

1- **سياسة إعادة توزيع الدخل والثروة**، وكلاهما يمثلان العمود الأول للسياسات العامة ويتصدرا المشهد باعتبارهما المساهم الأكبر في عملية إعادة التوزيع. وبالرغم من وجود معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال العقود الأخيرة ما قبل ثورة يناير 2011، وبالأخص العقد الأول من الألفية، إلا أن توزيع الدخل كان متفاوتاً. كما أن انخفاض حدة التفاوت في توزيع الدخل، لم تكن وبصورة صريحة هي الشغل الشاغل لصانعي السياسات، بقدر ما كان تحقيق معدل كمي للنمو هو الهدف المأمول. وقد تراوح معامل جيني ما بين 0.45 و0.30، بحسب دراسة (السيد، 2015)<sup>(30)</sup>، التي أفضت أيضاً إلى عدم وجود تأثير معنوي لمعامل جيني، الذي يقيس مستوى العدالة في توزيع الدخل على الناتج المحلي الإجمالي. كما أكدت دراسة (المغازي، 2013)<sup>(31)</sup>، أن غياب العدالة الاجتماعية وعدم كفاية التنمية البشرية، بالإضافة إلى تأخر الإصلاح السياسي إلى حدوث تدهور في

مستوى الدخل وتباين فيما بين المحافظات، وحرمان شرائح عديدة بالمجتمع من نيل حقوق متساوية في الدخل، مما يعطي مبرراً قويا لدراسة التوزيع المكاني للدخل.

وهنا لا يخطئنا القول، إذا ما ذهبنا إلى أن التنمية في الاقتصاد المصري لم تكن مقرونة بعملية التوزيع الأمثل للدخل، وبشكل أكثر دقة لم يكن هذا الهدف بالأساس من أولويات صانعي السياسات، وهو ما فجر طاقات مجتمعية، قامت على ضوء صرخاتها ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011. فالعبرة ليست فقط بوجود نمو كمي أو عددي، فقد يزيد الدخل ولا يتأثر دخل الغالبية من المجتمع، وهو ما حدث فعلياً، وقاد إلى تأجيج سخط المجتمع وأخرجه عن القضبان، الذي أعد له مسبقاً من اللامساواة وتردي توزيع الدخل.

وقد يختلف الحديث عن الثروة عن نظيره من الدخل، ليس فقط في وجود عملية منظمة لغض الطرف عنه، وإبعاده عن الساحة، ولكن ربما لتغول اتجاهات تقضي بأسبقية التنمية على إعادة التوزيع. أو بالأحرى، تمنع ولا تلقي بالاً لأهمية إعادة توزيع الثروات، في استراتيجيات التنمية المختلفة. كما توجد أسباب أخرى، تتعلق بأن توزيع الثروة في مصر عملية تخضع للسياسات الاجتماعية القائمة والمنحازة لفئات بعينها<sup>(32)</sup>. ومع ملاحظة أن توزيع الثروة يعتمد بدوره على معدلات العائد على الأصول الإنتاجية، والذي عادة ما يكون نتيجة لتأثير السياسات العامة على تركيبة العوائد على تلك الأصول. وأن توزيع حقوق الملكية وحمايتها أيضاً، عادة ما يكون نتيجة للتعريف الذي يتبناه المجتمع لحقوق الملكية، ومراجعة هذا التعريف مع الزمن من أنظمة الحكم المختلفة، وأن تركيبة الأسعار لمختلف عوامل الإنتاج والسلع عادة ما يكون نتيجة تدخل القوى السياسية الفاعلة في المجتمع<sup>(33)</sup>.

" وفي مصر، ورغم مناداة ثورة يناير بالعدالة الاجتماعية وما يستتبعه ذلك من عدالة في توزيع الدخل والثروات والنظر في توزيع الدخول والمطالبة بتعديل الحد الأدنى والأقصى للأجور، إلا أن الوضع لم يزد إلا سوء بعد أن كشف تقرير اللامساواة الصادر عن بنك كريدي سويس عن تزايد نصيب الشريحة العليا (شريحة 1% الأكثر غنى) الذي بلغ 18% من إجمالي الدخل القومي المصري، في الوقت الذي شهدت الطبقة الوسطى في مصر انخفاضاً لتصل إلى 2.9 مليون شخص بالغ من إجمالي السكان في عام 2015 بنسبة 5% من إجمالي البالغين، بعد أن كانت 5.7 مليون شخص بالغ في عام 2000 أي حدث تراجعاً بنسبة 48.2%، وبلغت نسبة مساهمتها نحو 25.2% من إجمالي الثروة. وفي هذا السياق، فإن الفوارق الاجتماعية لها عدة مستويات لكنها لها تقاطعات أيضاً، من خلال أن تكون حسب الموقع الجغرافي و هنا تقارن بين ثروات ودخول ومستوى معيشة الوجه القبلي بالوجه البحري، وقد يكون لها علاقة النمط الاقتصادي والاجتماعي للمناطق؛ فجد أن الريف (الذي يمثل 57% من السكان أي ما يزيد عن نصف السكان) أشد فقراً من الحضر في معظم أنحاء الجمهورية، حيث يتجه رجال الأعمال إلى الاستثمار في العاصمة فضلاً عن توجه إلى محافظات أخرى لعدم التهيئة بها للاستثمار، ثم نجد أن النوع الاجتماعي له علاقة بالفقر والحرمان من الموارد، فالمرأة عادة أكثر فقراً من حيث الرعاية الاجتماعية والتأمين

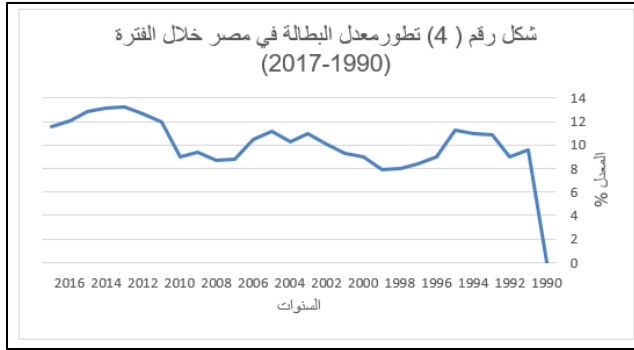
الصحي فنجد أن النساء في ريف الوجه القبلي هن الأكثر معاناة في الوصول للحقوق الصحية. ودفعت السياسة الاقتصادية التي تُنتهج في الدولة إلى خصخصة الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن، وتسببت في تسليع تلك الخدمات. وتسعى الحكومة لأن يكون المصدر الأكبر لدخلها هو ضريبة الاستهلاك الرجعية من خلال ضريبة القيمة المضافة، في حين فشلت الحكومة في جمع الضرائب على الأرباح الرأسمالية في البورصة التي تم تطبيقها عام 2015 وتراجعت عن تحميل أصحاب الدخل الأعلى ضرائب تتناسب مع أرباحهم، وتتشغل القوى السياسية والاقتصادية في مصر بالسعي إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، فمن المتصور أن الدول ذو معدل نمو مرتفع يكون مجتمعاً قليل التفاوت، ولكن هذا ما حدث في مصر في العقود الماضية".<sup>(34)</sup>

2- عدالة توزيع فرص العمل، يأتي توزيع فرص العمل توزيعاً عادلاً في المقام الأول كأحد أساليب معالجة وتحسين مستويات المعيشة ولتحقيق المساواة في الحصول على كافة الخدمات مثل التعليم والصحة هذا من ناحية، وفي أخرى، كونها أحد الأوجه الأساسية في عملية إعادة توزيع الدخل. وقد كان لعلميات التحول الاقتصادي في مصر، أثر سلبي واضح على خلق فرص العمل وكذلك توزيعها سواء الطبقي أو الجبلي أو المكاني، إذ لم يكن الاقتصاد قادراً على إدارة سياسات التوظيف بما يكفي للوصول إلى حالة التشغيل الكامل أو حتى الحدود الأمانة للبطالة<sup>(35)</sup>. وقد تطور معدل البطالة<sup>(36)</sup> خلال الفترة (1990-2017) كما يوضحه الشكل رقم (4). يلاحظ وصوله من 9.2 % عام 1990 إلى 11.3 % عام 1995، ثم تراجع مسجلاً 9 % عام 2000، قبل أن يصل إلى 11.2 % عام 2005، حتى تراجع عام 2010 مسجلاً 8.98%. وصولاً إلى 12.8 % عام 2015 و11.6 % عام 2017. وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للبطالة يتضح بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2016، والتي يعرضها الجدول رقم (1) وجود توزيع لا متكافئ في نسب المتعطلين، حيث ترتفع معدلات البطالة في محافظات البحر الأحمر والسويس بنسب 23.8 و21.2 % تتبعها أسوان بنسبة 19.4 %، ثم تأتي بوسعيد والأقصر والقاهرة والأسكندرية كالثالث تصنيف لأعلى المناطق 17.6 و16.2 و15 و14.2 % على الترتيب. وهذا التوزيع يعني بجلاء وجود معدلات مرتفعة للبطالة في المناطق المكتظة بالسكان، ثم يلي ذلك محافظات الدلتا الشرقية والقلوبية والغربية ومعهم الإسماعيلية. غير أن البحر الأحمر وإن كانت هي صاحبة أعلى معدل بطالة إلا أنها لا تحوي سوى عدد قليل من السكان، ويندر وجود استثمارات فيها. ومما يؤكد ذلك هو ما يعرضه الجدول رقم (2)، الذي يبين أن أعلى نسبة لتقدير المتعطلين توجد في القاهرة وهي (13.3%)، تتبعها الشرقية والجزيرة والبحيرة وهي مدن مليونية ومأهولة بالسكان.

وثمة مظهر آخر لا يقل خطورة في مسألة عدالة توزيع فرص العمل وكذلك توزيع البطالة من ناحية مستويات التعليم، ويمكن وصفه بأنه الأكثر خطورة، إذ يبين الجدول

## هازم هسانين

رقم (3) أن إلى نسبة بطالة المتعلمين من الفنيين تصل هي 44%، وهي نسبة تدل على تواضع مستوى التعليم الفني وتردي مخرجاته، يليها التعليم الجامعي وفوق الجامعي 31.4%، وهنا فإن مخرجات التعليم ما هي إلا بطالة مستقبلية، وأن التعليم في مصر لا يزال يحتاج لجهود مضمّنية حتى يخرج لنا أفراد ذات كفاءة وفعالية. وهنا السياسات العامة معنية بإعادة رسم خريطة التعليم في مصر وصب الاهتمام على كل من التعليم الفني ثم الجامعي. غير أن البطالة في مصر لا تزال مشكلة معقدة تتعدد أبعادها وتتنوع خطورتها من منطقة لأخرى ومن جيل إلى آخر، بل إنها تمتد لتصيب جميع الأعمار وجميع الفئات وكل مستويات التعليم. ولكن تبقى النقطة الحاسمة تكمن في تحمله البطالة من آثار جمه على أصعدة كافة منها السياسي والاجتماعي والثقافي إلى جانب الاقتصادي أيضاً<sup>(37)</sup>.



المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030

جدول رقم (1)

معدل البطالة (15 - 64 سنة) طبقا للنوع والمحافظات 2016  
Unemployment Rate (15- 64 years )By Sex, Gov. 2016

Governorate	الجملة	انثى	ذكر	المحافظة
	%	%	%	
	Total	Female	Male	
Cairo	15.0	26.5	11.2	القاهرة
Alexandria	14.2	31.9	9.6	الاسكندرية
Port-Said	17.6	27.3	13.5	بورسعيد
Suez	23.8	39.9	18.2	السويس
Damietta	10.9	26.1	6.1	دمياط
Dakahlia	11.4	22.5	8.4	الدقهلية
Sharkia	14.1	27.7	9.2	الشرقية
Kalyoubia	13.2	24.2	9.7	القليوبية
Kafr-El-Sheikh	9.7	18.9	6.5	كفر الشيخ
Gharbia	13.2	24.0	9.3	الغربية
Menoufia	7.8	9.4	7.1	المنوفية
Behera	11.9	21.6	7.0	البحيرة
Ismailia	13.5	29.2	7.1	الاسماعيلية
Giza	12.9	25.2	9.9	الجيزة
Beni-Suef	9.2	9.8	8.9	بنى سويف
Fayoum	8.7	19.1	6.4	الفيوم
Menia	11.7	24.1	7.1	المنيا
Asyout	10.9	23.6	8.1	أسيوط
Suhag	10.0	16.8	8.6	سوهاج
Qena	10.9	24.7	8.1	قنا
Aswan	19.4	41.0	12.1	أسوان
Luxor	16.2	45.3	9.9	الاقصر
Red Sea	21.2	38.7	16.9	البحر الاحمر
ElWadi ElGidid	10.1	20.4	7.1	الوادي الجديد
Matrouh	10.3	29.1	7.7	مطروح
North Sinai	17.1	41.5	9.1	شمال سيناء
South Sinai	6.0	24.2	4.6	جنوب سيناء
<b>Egypt Rate</b>	<b>12.5</b>	<b>23.6</b>	<b>8.9</b>	<b>معدل الجمهورية</b>

Egypt in Figures 2018

مصر في ارقام 2018

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام 2018، القاهرة، مايو، 2018.

جدول رقم (2)

تقدير المتطلين (15- 64 سنة) طبقاً للنوع والمحافظات 2016

Unemployed Persons estimates (15 - 64 years) By Sex & Gov. 2016

Governorate	الجملة		أنثى	ذكر	المحافظة
	%	Total	Female	Male	
Cairo	13.3	4 797	2 108	2 689	القاهرة
Alexandria	6.3	2 279	1070	1 209	الاسكندرية
Port-Said	1.2	428	194	234	بورسعيد
Suez	1.4	493	213	280	السويس
Damietta	1.4	521	300	221	دمياط
Dakahlia	6.1	2 195	935	1 260	الدقهلية
Sharkia	8.7	3 129	1 622	1 507	الشرقية
Kalyoubia	6.5	2 328	1025	1 303	القليوبية
Kafir-El-Sheikh	2.9	1 030	514	516	كفر الشيخ
Gharbia	5.8	2 095	1 016	1 079	الغربية
Menoufia	3.0	1 076	379	697	المنوفية
Behera	7.6	2 749	1675	1 074	البحيرة
Ismailia	1.6	560	348	212	الاسماعيلية
Giza	8.4	3 020	1 163	1 857	الجيزة
Beni-Suef	2.5	899	281	618	بنى سويف
Fayoum	2.3	845	338	507	الفيوم
Menia	5.4	1 949	1081	868	المنيا
Asyout	3.6	1 279	495	784	أسيوط
Suhag	3.4	1 214	350	864	سوهاج
Qena	2.5	897	341	556	قنا
Aswan	2.5	894	476	418	أسوان
Luxor	1.5	531	263	268	الاقصر
Red Sea	0.7	269	96	173	البحر الاحمر
ElWadi ElGidid	0.3	109	50	59	الوادى الجديد
Matrouh	0.4	153	52	101	مطروح
North Sinai	0.7	256	153	103	شمال سيناء
South Sinai	0.1	28	8	20	جنوب سيناء
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>36 023</b>	<b>16 546</b>	<b>19 477</b>	<b>الاجمالي</b>

Egypt in Figures 2018

مصر في ارقام 2018

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام 2018، القاهرة، مايو، 2018.

## فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030

جدول رقم (3)

المتعطلون طبقاً لنحائهم التعليميه والنوع بالحضر والريف 2016

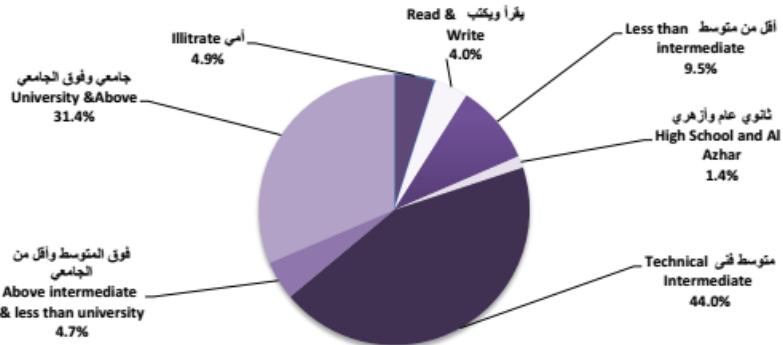
Unemployed Persons By Sex & Educational Status  
in Urban & Rural Areas 2016

Unit: 00 الوحدة : بالمئات

Geographical Area	الجملة			ريف			حضر			التنطاق الجغرافي
	الجملة	أنثى	ذكر	الجملة	أنثى	ذكر	الجملة	أنثى	ذكر	
	Total	Female	Male	Total	Female	Male	Total	Female	Male	
Illiterate	1 775	533	1 242	1054	260	794	721	273	448	لمى
Read & Write	1 455	712	743	425	178	247	1030	534	496	يقرا ويكتب
Less than Intermediate	3 440	591	2 849	1 784	265	1 519	1 656	326	1 330	أقل من متوسط
Intermediate <sup>(1)</sup>	516	152	364	244	76	168	272	76	196	متوسط <sup>(1)</sup>
Technical Intermediate	15 844	7 422	8 422	9 159	4 253	4 906	6 685	3 169	3 516	متوسط فنى
Above intermediate & less than university	1 682	978	704	607	363	244	1 075	615	460	فوق المتوسط وأقل من الجامعي
University & Above	11 312	6 159	5 153	3 875	2 098	1 777	7 437	4 061	3 376	جامعي وفوق الجامعي
<b>Total</b>	<b>36 024</b>	<b>16 547</b>	<b>19 477</b>	<b>17 148</b>	<b>7 493</b>	<b>9 655</b>	<b>18 876</b>	<b>9 054</b>	<b>9 822</b>	<b>الاجمالي</b>

التوزيع النسبي للمتطلين طبقاً للحالة التعليمية 2016

Percentage distribution of Unemployed Persons by Educational Status 2016



(1) include general secondary & Azhar.

(1) تشمل الثانوى العام والازهرى

Egypt in Figures 2018

59

مصر في أرقام 2018

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام 2018، القاهرة، مايو، 2018.



3- **الفقر واستهداف الفقراء**، إذ وصلت نسبة الفقر والفقير المدقع، والذي سجل 26.3 % عام 2015 وتستهدف الخطة إرجاعه إلى 23% عام 2020، ثم إلى 15 % عام 2030. بينما سجلت نسبة الفقر المدقع 4.4% عام 2015 ثم إلى 2.5 عام 2020 وصولاً إلى الصفر بحلول عام 2030. إلا أن الدلائل تشير إلى طريق معاكس ولا تتذر بالسير في اتجاه تحقيق أهداف الخطة الموضوعية. فقد وصل معدل الفقر في مصر عام 2017 إلى ما يزيد عن 27% وفق ما يوضحه الشكل رقم (4)، وذلك رغم وجود جهود حكومية أعدت "برنامج تكافل وكرامة" من البرامج المهمة التي تستهدف مكافحة الفقر، حيث يعالج برنامج تكافل الجوانب الصحية والتعليمية لتلك الأسر، بينما يعتمد برنامج كرامة على تقديم مساعدات مالية للفئات الفقيرة من كبار السن والمعاقين<sup>(38)</sup>. كما يظهر أيضاً جانب آخر من جوانب توزيع الفقر وهو الفقر بحسب المناطق والأقاليم، والذي جاءت بحسب الجدول رقم (4)، منطقة ريف الوجه القبلي بنسبة 56.7%، تليها المنطقة الحضرية لذات الوجه بالنصف تقريباً (27.4%). وتبع ذلك ريف الوجه البحري والمحافظات الحضرية بنسبتا 19.7 و 15.1% على التوالي. كما يوضح الشكل الذي يتبع الجدول أيضاً تطور نسبة الفقر الكلي خلال الفترة (1999-2017). بما يعني أخيراً، وجود توزيع غير عادل بين المناطق المختلفة لجمهورية مصر العربية، جعلت هناك مناطق يصيبها ويقتلها الفقر وأخرها تغمرها الرفاهية، بما يُحمل السياسات العاملة مسؤولية إعادة التوازن ومكافحة الفقر أو الأقل إعادة توزيعه بصورة عادلة.

4- **الإنفاق على التعليم**، إذ اعتبرت مصر قطاع التعليم وقطاعاً ذا أولوية، وبذلت من هذا المنطلق جهوداً كبيرة لتطويره وقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام على قطاع التعليم إلى 474.986 مليار جنيه خلال 5 سنوات وذلك تنفيذاً للاستحقاقات الدستورية بعد اعتماد مخصصات مالية للقطاع بموازنة العام المالي الحالي 2017/2018 بنحو 129.6 مليار جنيه بنسبة نمو 54% عن الإنفاق الفعلي على القطاع عام 2013/2014 والذي بلغ نحو 84.067 مليار جنيه. ويبقى الإنفاق مهم إلا أن الأهم منه هو مكونات هذا الإنفاق، والتي يجب التعامل معها بتوجيه الجزء الأكبر منها إلى تنمية قدرات ومهارات أطراف العملية التعليمية برمتها. ما يعني إتاحة المزيد من المرونة فيما يتعلق بالمهارات المستدامة وتطوير العنصر البشري. ويعرض الجدول رقم (5) تراجعاً في نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الإنفاق العام من 11.5% إلى 10.7% ما بين عامي 2015/2016 و 2016/2017. وإذا كانت هذه النسبة تكتسب أهمية في حد ذاتها كمعبر عن مدى كفاية أو عدم كفاية الإنفاق العام<sup>(39)</sup>، فإنه لا يزال هناك عنصر أكثر أهمية وهو عنصر الكفاءة في هذا الإنفاق، والذي يشير أيضاً لمكونات هذا الإنفاق وتوزيعه على مجموعات التعليم المختلفة. وقد عضدت دراسة (عبد المجيد، 2012)<sup>(40)</sup> من أهمية تحليل دور الإنفاق العام علي التعليم في مصر في رفع كفاءة العملية التعليمية، حيث يعد الإنفاق علي التعليم من أبرز القضايا التي تسعى الدول المتقدمة والنامية لتعظيم العائد منه؛ إلا أن الدول المتقدمة حققت تقدماً ومعدلات مرتفعة من العائد علي الإنفاق علي التعليم<sup>(41)</sup>.

## فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030

جدول رقم (4)

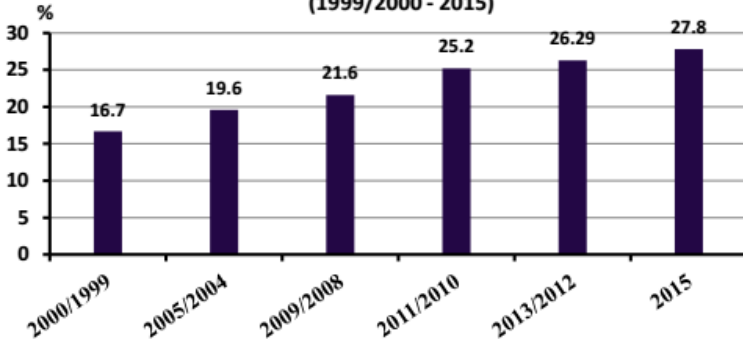
نسبة الفقراء بين الفئات الجمهورية عام 2015

### Poverty Rate in Egypt's Regions in 2015

Unit : (%)	الوحدة : %	
Item	2015	البيان
Urban governorates	15.1	المحافظات الحضرية
Lower Urban	9.7	حضر الوجه البحرى
Lower Rural	19.7	ريف الوجه البحرى
Upper Urban	27.4	حضر الوجه القبلى
Upper Rural	56.7	ريف الوجه القبلى
<b>Total</b>	<b>27.8</b>	<b>اجمالى الجمهورية</b>

نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الكلى (2000/1999 - 2015)

### Poverty Rate by Aggregate Poverty Measurement (1999/2000 - 2015)



Egypt in Figures 2018

مصر في أرقام 2018

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2018، القاهرة، مايو، 2018.

وإلى جانب التحيز للتعليم الجامعي إذا نظرنا إلى الإنفاق على التعليم العالي بالنسبة للتعليم قبل الجامعي، سنلاحظ تحيزاً واضحاً لصالح التعليم العالي على حساب التعليم الأساسي. فمثلاً في عام 2008/2007، بلغت نسبة الطلبة المقيدين في مرحلة التعليم قبل الجامعي 88% من جملة الطلبة المقيدين في التعليم وبلغ نصيب هذه المرحلة التعليمية من جملة الإنفاق العام على التعليم 72% فقط في العام ذاته، بينما بلغ الإنفاق العام على التعليم العالي الذي يستحوذ على 12% من جملة الطلبة المقيدين في التعليم 28% من جملة الإنفاق العام على التعليم<sup>(42)</sup> إلى أن هناك

ارتباط بين الخلفية الأسرية للفرد، وبالأخص ثروة وتعليم الأب والأم، واحتمالية الالتحاق بالتعليم الجامعي. فنجد أن طلبة الجامعة ينتمون بصفة عامة إلى الشرائح الخمسية الرابعة (27.1%) والخامسة (46.5%) للدخول. أما الفقراء فهم ممثلين بشكل أكبر بين طلاب المعاهد ذات العامين فيشكلون نسبة 11% من الطلبة بتمثيل عال للمناطق الريفية، ويشكل أبناء الشريحة الخمسية الدنيا 4.3% فقط من طلبة التعليم العالي ولذلك يعتبر ارتفاع حصة التعليم العالي من الإنفاق العام على التعليم تحيزاً ضمناً ضد الفقراء لصالح الطبقات الأغنى (43).

5- **الإنفاق على الصحة**، رغم تنبه الدساتير المصري لأهمية الإنفاق العام على الصحة والزام الدولة بزيادة الإنفاق على الصحة بصورة كبيرة خلال الثلاث سنوات الفائتة وهو تزامناً مع الشروع في برنامج الإصلاح الاقتصادي لتوليد موارد تكفي لهذه الزيادات. إلا أن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تُظهر في الجدول رقم (6) تذبذباً في نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى الإنفاق العام للدولة بحسب الشكل الملحق بالجدول، كما يُلاحظ أيضاً عودة غير حميدة لنسبة الإنفاق إلى عام 2009/2008 (4.49%)، إذ لا تكاد تختلف نسبة عام 2018/2017 (4.50%) عنها. بما يعني أن الاهتمام بالإنفاق العام على الصحة ظل موقوفاً على نسبة أخذت في التذبذب تارة وأهملت حتى عادة لما قبل عشر سنوات تارة أخرى. وربما قد يكون تغير أولويات السياسات العامة هو المسؤول الأول عن هذا التذبذب وذلك التراجع، خاصة في ظل تقديم أولويات أخرى كالإنفاق على البنى التحتية وخدمات التسليح وغيرها. إلا أن هذا لم يخف أيضاً وجود برامج ومبادرات كمكافحة فيروس سي والسكر والضغط والتي أطلقت في عام 2018 ولا زالت مستمرة بمراحلها المختلفة، بما يعني التوجه نحو رصد ومعالجة بعض الألام التي ظلت متوطنه وتوجع غالبية المواطنين في مصر.

فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030

جدول رقم (5)

الاتفاق العام للدولة على التعليم طبقاً للموازنة العامة للدولة ( 2017/16 - 16/15)

The State Public Expenditure on Education By State Public Budget  
(15/16 - 16/2017)

Item	17/16	16/15	البيان
The state public expenditure	974 794.0	864 564.1	الاتفاق العام للدولة
Public Expenditure on education	103 962.2	99 262.9	الاتفاق العام على التعليم
Public Expenditure on education to Public Expenditure %	10.7	11.5	نسبة الاتفاق العام على التعليم الى الاتفاق العام (%)
Expenditure on pre- university education	72 402.4	69 303.8	الاتفاق على التعليم قبل الجامعى
Public Expenditure on Pre-university education to expenditure on education (%)	69.6	69.8	نسبة الاتفاق العام على التعليم قبل الجامعى الى الاتفاق على التعليم (%)
Expenditure on university education	22 627.1	21 211.1	الاتفاق على التعليم الجامعى
Percentage of public expenditure on university education to expenditure on education (%)	21.8	21.4	نسبة الاتفاق العام على التعليم الجامعى (%) الى اجمالى الاتفاق على التعليم
Other Aspects of Expenditure on Education	8 932.7	8 748.0	أوجه إنفاق أخرى على التعليم
Percentage of other Aspects of Expenditure on Education to expenditure on education (%)	8.6	8.8	نسبة أوجه الإنفاق الأخرى على التعليم الى الاتفاق العام على التعليم

Egypt in Figures 2018

مصر في أرقام 2018

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام 2018، مرجع سابق.

جدول رقم (6)

الاتفاق العام للدولة على الصحة طبقاً ( للموازنة العامة للدولة ) ( ٢٠١٧/٢٠١٨ - ٢٠١٦/٢٠١٧ )

The State Public Expenditure on Health According to the State Public Budget  
(2016/2017 - 2017/2018)

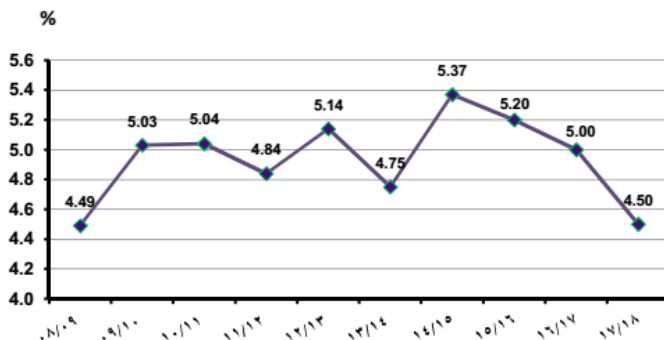
Item	18/17	17/16	البيان
The State public expenditure	1 207 138	974 794	الاتفاق العام للدولة
Public Expenditure on Health	54 922	48 944	الاتفاق العام على الصحة
Percentage of Public expenditure on Health to Public expenditure (%)	4.5	5.0	نسبة الاتفاق العام على الصحة إلى الإنفاق العام (%)

Unit : MIL. L.E.

الوحدة : بالمليون جنيه

نسبة الاتفاق العام على الصحة إلى الإنفاق العام للدولة (2018/2017-2009/2008)

Percentage of Expenditure on Health to Public expenditure of the State  
(2008/2009 - 2017/2018)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام 2018، مرجع سابق.

6- تحقيق الاكتفاء الذاتي وسياسات الأمن الغذائي، وهو شرط ضروري وحيوي لاسترداد القرار الاقتصادي، الذي يكون بمثابة حيز زاوية لاسترداد الهوية الاقتصادية. ويعرف الأمن الغذائي بأنه " قدرة المجتمع على توفير احتياجاته الغذائية الأساسية لأفراده وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام سواء عبر إنتاج السلع الغذائية أو عبر حصيله كافية من عائدات التصدير لاستخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج الغذائي بصورة تضمن عدم تعرض المجتمع لأية أزمات أو ضغوط من أي مصدر كان وفي أي وقت". ومن ثم فإن تحقيق الأمن الغذائي، يعد علامة مميزة وسبيل للقضاء على

## فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030

التبعية الغذائية للدولة المصرية، وهو ما من شأنه أن يساعدها على اتخاذ قراراتها بكل حرية ودون أية ضغوط من هنا أو هناك. لكن الجدول رقم (7) الذي يظهر نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الزراعية الاستراتيجية، لا يزال يقدم لنا صوة مقلقة، يتضح فيها بجلاء تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من المحصول الرئيسي القمح من 55.7% عام 2012 إلى 47.7% عام 2016. كما شهدت نسبة الاكتفاء من الذرة الشامية، تراجعاً من 67.7% إلى 56.3% وأخذ الأرز نفس السلوك الهابط هو الآخر من 102.3% إلى 99.7%. وعلى نفس الدرب سارت كل من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والبقول والبطاطس. في ذات الفترة، اتسم اللبن الحليب والفواكه الطازجة بالثبات النسبي، بينما زادت نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضروات الطازجة والمواالح والعدس.

جدول رقم (7)

نسبة الإكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية (2012 - 2016)

Self-Sufficiency Percentage for Some Food Commodities ( 2012- 2016)

Unit : %	الوحدة : %					
Food Commodities	2016	2015	2014	2013	2012	السلع الغذائية
Wheat	47.7	49.1	52.1	56.7	55.7	القمح
Maize	56.3	56.2	65.1	56.8	67.7	الذرة الشامية
Rice	99.7	102.6	100.4	108.8	102.3	الأرز
Beans	20.0	31.0	33.8	27.8	38.8	البقول
Lentil	2.1	1.6	1.3	0.8	1.6	العدس
Potatoes	105.4	110.2	112.6	103.4	109.0	البطاطس
Fresh Vegetables	103.4	102.6	103.1	103.6	101.2	الخضروات الطازجة
Citrus	149.9	138.8	125.6	142.8	134.9	المواالح
Fresh Fruits	98.4	96.2	99.2	97.8	98.5	الفواكه الطازجة
Red Meat	64.6	57.5	71.9	74.3	85.7	اللحوم الحمراء
Chicken Meat	93.7	93.0	94.8	94.1	96.6	لحوم الدواجن
Fresh Fish	89.7	89.0	87.0	88.9	85.5	الأسماك الطازجة
Eggs	100.2	100.0	100.0	100.0	100.0	البيض
Milk	100.0	100.1	100.1	100.0	100.0	اللبن الحليب

Egypt in Figures 2018

مصر في أرقام 2018

77

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2018، مرجع سابق.

7- تحقيق الأمان البيئي، فتشير السياسات البيئية إلى المجالات التي تتوجه فيها السياسات الحكومية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية، وكذلك استخدام آليات وتقنيات، موجهة نحو القدرات التشاركية والمؤسسية لمعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة من خلال وضع سياسات بيئية فعالة. وذلك حماية وحفاظاً على صحة الإنسان، وهي التزام أخلاقي من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل المجتمع والدولة وكذلك حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء، والتي تعتبر جزء رئيسي في النظام البيئي وكذا كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات، ولمتطلبات الاستثمار المتنوعة للمجتمع الإنساني. وتحجيم الممارسات والأنشطة التي تؤدي إلى تدهور موارد البيئة، واستعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية.

### القسم الثالث

#### نحو تعزيز فعالية السياسات العامة من أجل التنمية المستدامة في مصر

يبدأ نجاح أي سياسة عامة لأي دولة من الارتكاز على عملية تقييم علمية تتسم بالاستمرارية في كل مراحل رسم السياسات العامة، إذ تمارس سلطات الدولة بأجهزتها الرسمية وغير الرسمية هذه العملية للوصول إلى سياسة عامة رشيدة وعقلانية تعالج المشكلات العامة وتصنع الحلول المناسبة لها مستندة إلى أجهزة ونظم من المعلومات الدقيقة داخلية وخارجية ووسائل أعلام واتصالات متطورة تواكب التطور العالمي المذهل في نقل المعلومة وتفسيرها، وعليه نستنتج من خلال البحث التوصل إلى نتائج مهمة لعل أبرزها أن التقييم للسياسات العامة أمر جوهري وهام لأي حكومة تريد أن تكون سياساتها العامة ناجحة وتحقق أهدافها بصورة حقيقة، إذ أن التقييم هو المستند إلى أرضية علمية ومعلومات دقيقة وحديثه عن أي برنامج حكومي وفي كل مراحل من تحديد المشكلة لغاية التنفيذ العملي للبرنامج، كان امراً في غاية الأهمية لأي دولة تريد أن تواكب عصر الثورة العلمية والتقنية الهائلة وفي كل المجالات. ونقدم عدد من مرتكزات تعزيز فعالية السياسات العامة من أجل التنمية المستدامة، وتتمثل فيما يلي:

- 1- دور الدولة، والذي يمثل الركيزة الأولى في تحقيق وتعزيز فعالية السياسات العامة، حيث يوصف هذا الدور بالازدواج، فالدولة هي الصانع والمنفذ لهذه السياسات والقائم عليها، عبر جهازها الإداري، وكلما زادت درجة كفاءة هذه السياسات، كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق أهداف السياسات العامة. كما تُعزى للدولة دور آخر عبر سلطاتها التشريعية خاص برسم إطار تشريعي ملائم لتحقيق أهداف السياسات العامة، وحماية مكتسباتها.
- 2- إعادة إحياء الطبقة الوسطى، إذ تضطلع السياسات العامة في علاقتها بالطبقة الوسطى بدور هام في صياغة وتوجيه وتطبيق هذه السياسات وتنفيذها، وكونها الطبقة المستفيدة والأولى بلفت الانتباه والاهتمام من مجمل السياسات التنموية وسياسات إعادة التوزيع، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات والإسكان..... وغيرها. كما أنها صاحبة

النصيب الأكبر من تلقي الخدمات التي تطرحها الدولة عبر (الأطباء الممرضون - المهندسون والفنيون - المدرسون والمديرون - العمال .... إلخ. وبالتالي لهم مصلحة كبرى في استمرارية تقديم الخدمات ودعمها إلا أن هذا ينطبق بالضرورة على حالة الاقتصاد المصري، الذي يكاد يكون قد ودع الطبقة الوسطى منذ عقدين على الأقل<sup>44</sup>. وذلك كنتاج لغياب سياسات عامة يتولد عنها رؤى تنموية وتوزيعية تحول دون فناء هذه الطبقة. لذا تظل الدعوة قائمة لإعادة إحياء دور هذه الطبقة لما لها من تأثير فاعل يبدأ من توجهات السياسات العامة، ولا يتوقف فقط عند آثارها، بل يمتد لإعادة هيكلة الاقتصاد برمته.

3- إعادة الصلات بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، وهي نقطة جد خطيرة للتنمية التي تقوم على دعائم وأركان حقيقة تختلف أيما اختلاف حول تلك التي تأخذ الجانب النقدي أو المالي فقط. وعليه، فإن سد الفجوة القائمة بين الاقتصاد الحقيقي وكلا من الاقتصاد المالي والنقدي، يعد أمر لا غنى عنه من أجل تعزيز فعالية السياسات العامة وما يتبعها من تحقيق سياسات التنمية إعادة التوزيع. ويحدث ذلك إعادة تخصيص وتوزيع الموارد نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي، والتي إذا ما أحسن توجيهها فإنها تؤدي إلى زيادة كل من الناتج والإنتاجية ويصب في صالح عملية التنمية برمتها. ولأن تخصيص وتوزيع الموارد يعتمد على سلم الأولويات التي تضعها الدولة معياراً يحكم سياساتها التخطيطية والتنفيذية، لتحقيق فعالية أكبر لسياسات الإنفاق العام في التأثير على التنمية الاقتصادية، فإنه لا بد وأن تتوفر للجهاز الإداري القائم على رسم وتنفيذ هذه السياسات كفاءة عالية في المفاضلة بين الحاجات ومتابعة تنفيذ تلك السياسات.

4- الموائمة بين السياسات الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل. والتي تعد واحدة من أهم المرتكزات التي يعول عليها في تحقيق فعالية السياسات العامة وتعزيزها، فالتنمية والتوزيع وجهان لعملة واحدة هي السياسات. وتبدأ معالجة عدم المساواة في توزيع الدخل من خلال سياسات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على توزيع الأجور من خلال أدوات السياسات المالية، عبر آليات عدة في مقدمتها، الضرائب والتحويلات. وتكمن الآلية الثانية لتحقيق إعادة توزيع الدخل في تراكم رأس المال البشري، عبر مزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم، والذي يساهم في زيادة كل من الأجور وإنتاجية العمل، ذات التأثير غير المحدود على بقية أهداف التنمية المستدامة. الأمر الذي يساهم في تحريك الماء الراكد لهذه الأهداف، ويعمل على استدامة الصلة بين السياسات العامة ورؤية مصر للتنمية المستدامة.

5- السماح بوجود عملية تغذية مرتدة أو راجعة من وإلى المستهدفين من السياسات العامة، والذين هم عماد عملية التنمية وهدفها في ذات الوقت، وبالتالي فإن آرائهم ونقاشاتهم تعد ذات أهمية في كل خطوات السياسات العامة بدءاً بعملية الصياغة وصولاً إلى مرحلة التقييم المستمر.

6- صلاحية المعلومات سواء من حيث الدقة ومن حيث الوفرة، وكذلك اتسامها بصفتا الشمول والتحديث، فالسياسات العامة تحتاج إلى قاعدة بيانات دورية لكل أهدافها من



ناحية، ولتكون مراية صادقة تعكس ثقة أفراد الشعب في صانعي السياسات العامة ومنفذيها على حد سواء. وبالتالي تقترح الدراسة على صناعي القرار تدشين قاعدة معلومات للسياسات العامة تكون مهمتها توفير المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب لكل من يريدھا.

7- **توسيع نطاق المشاركة في صياغة ووضع أهداف السياسات العامة، والسعي الدؤوب نحو مشاركة كافة فئات وهيئات المجتمع، بما يضمن صياغة تراعي البعد الإقليمي والبعد الجيلي للمجتمع. وإمدادهم بالمعارف والمهارات والأدوات اللازمة لهم للعب دور قيادي في تنمية مجتمعاتهم عن طريق تحليل وصياغة السياسات العامة، وتصميم برامج للترويج لمقترحات السياسات التي يقومون بصياغتها. وهذه الجزئية يجب أن تكون متضمنة في كلا من السياسات العامة وسياسات التنمية وإعادة التوزيع، باعتبارها ركن رصين لتحقيق الأهداف المرجوة من كل هذه السياسات.**

## النتائج

حاولت الدراسة الحالية تحليل سياسات التنمية وإعادة التوزيع في مصر كأحد أنواع السياسات العامة. بدءً بالتطرق للإطار المفاهيمي وعروجاً على عدد من الدراسات التطبيقية. وعبر المنهج الوصفي التحليلي وفرضية مفادها " يمكن أن تتزامن القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر القدرة على تحديد أولويات السياسات العامة، والتي تقوم على خلفية الاتصال والترابط بين صناعة السياسات العامة وصناعة التنمية المستدامة، حيث تدور الحلقة بينهما عبر عدة مسارات في مقدمتها المسار التنموي ومسار إعادة التوزيع. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أفضت أولى نتائج الدراسة إلى وجود تعدد لمفاهيم السياسات العامة يصل بها إلى درجة الاتصال والوحدة، صاحبها اهتمام متزايد بأليات صياغة وصناعة السياسات العامة، ولا يختلف الأمر في حالة الدول المتقدمة عن النامية. إلا أن الأمر كثيرًا ما يصاب باللبس والخروج عن سياق القضية المطروحة، الأمر الذي شكل فجوة كبيرة في عملية انعكاس المفهوم على الجوانب التطبيقية له.

2- أظهرت الدراسة وجود علاقة بين السياسات العامة والتنمية وإعادة التوزيع، والذي يبدأ من كون السياسات العامة القنطرة التي تحقق كلتا السيارتين أهدافهما معا أو بشكل منفصل. وهكذا مثلت السياسات العامة نقطة مرجعية يُخول إليها رصد وتحليل العلاقات الدائرية بين المثلث المذكور. والتي تعزى إليها قوة أو ضعف السياسات العامة في تحقيق التنمية وسياسات إعادة التوزيع، والتي يأتي في مقدمتها عملية صياغة السياسات بحد ذاتها وكذلك غياب كفاءة عملية التقويم والتقييم والمراقبة خاصة في الدول النامية. كما أظهرت الدراسة أن فضل السياسات العامة قد يتعلق بحالة البيانات والمعلومات وعدم التعريف الدقيق بوسائل تحقيق الأهداف المعلنة وأحياناً الإفراط غير المحدود في أهداف هذه السياسات. فضلاً عما تحويه هذه السياسات من تناقضات في برامجها وآلية تنفيذها، وقد يكون فشل السياسات العامة نابع من الداخل كالسياسة المتنباه كما ذكرنا أنفاً أو دور

الدولة أو الجهاز الإداري أو خارجيا بحسب عوامل خارجية كالبيئة الدولية أو الإقليمية وما تحويه من كوارث وأزمات.

3- كما بينت الدراسة على مستوى الحالة المصرية أن التوجه نحو إعادة التوزيع لم يكن ليُفصح عنه بشكل مباشر، ولم يكن يُخول إليه العناية التي تمكنه من لعب دور بارز في توفير النهج التنموي الملائم لطبيعة الاقتصاد المصري. وكذلك لم تتناول عملية إعادة التوزيع من قبل السياسات العامة كقضية أولوية. وخلصت الدراسة إلى أن سياسات التوزيع وإعادة التوزيع لم تكن مقرونة بسياسات التنمية، مع الإشارة إلى أن كل الاتجاهات التي اتخذت قد اقتصررت على شكل أحادي فيما يتعلق بالسياسات العامة لإعادة التوزيع، وحدثت تغافل تام لعناصر هامة مثل إعادة توزيع الثروة وعدالة توزيع الفرص الوظيفية ... وغيرها.

## الهوامش

- (1) نجوى محمود إبراهيم، مفهوم السياسات العامة، مجلة الديمقراطية، المجلد 1، العدد 1، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2001، ص 258.
- (2) النعمى السائح العالم، مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها، مجلة الأستاذ، العدد 11، خريف، 2016 ص 154.
- (3) جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص 15.
- (4) Dunn William N, Public Policy Analysis, An Introduction, Prentic Hall, Second Edition, New Jercy, 1994.
- (5) سلوى شعراوي جمعة، تحليل السياسات العامة في القرن 21، مجلة الديمقراطية، المجلد 1، العدد 2، مؤسسة الأهرام، 2001، ص 18.
- (6) سلوى شعراوي جمعة، مرجع سابق، ص 21.
- (7) نجوى محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص 260.
- (8) الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، 2015، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي [/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals](https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals)
- (9) الامم المتحدة، خطة التنمية المستدامة، 2016، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي [/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda](https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda)
- (10) الأمم المتحدة، دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة - أجندة ما بعد 2015، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة متاح على الرابط التالي <https://www.agora-parl.org/ar/interact/blog>
- (11) Robert Thomas Dye, Understanding Public Policy, Prentic Hall, New Jercy, 1978.
- (12) Utkarsh Majmudar and Namrata Rana, Public policy can drive social responsibility and sustainability, the Economic Times, february, 8, 2017, <https://economictimes.indiatimes.com/blogs/ResponsibleFuture/public-policy-can-drive-social-responsibility-and-sustainability-says-rajesh-chakrabarti-co-author-public-policy-in-india/>
- (13) Marina Puzyreva, Why Public Policy Matters When It Comes to Gender Equality for Sustainable Development, International Institute for Sustianable Deveolment, January, 2019, <https://www.iisd.org/blog/public-policy-gender-inequality-sustainable-development>
- (14) Remi Okeke and PATRICIA A. IFEAGWAZI, PUBLIC POLICY AND NATIONAL DEVELOPMENT IN NIGERIA: A FOCUS ON ADMISSION POLICIES IN TERTIARY EDUCATION , Conference Paper · February 2018, Available at, [https://www.researchgate.net/publication/323228673\\_PUBLIC\\_POLICY\\_AND\\_NATIONAL\\_DEVELOPMENT\\_IN\\_NIGERIA\\_A\\_FOCUS\\_ON\\_ADMISSION\\_POLICIÉS\\_IN\\_TÉRTIARY\\_EDUCATION](https://www.researchgate.net/publication/323228673_PUBLIC_POLICY_AND_NATIONAL_DEVELOPMENT_IN_NIGERIA_A_FOCUS_ON_ADMISSION_POLICIÉS_IN_TÉRTIARY_EDUCATION)
- (15) عبد السلام علي نور ومحمد عمر إسماعيل، إشكالية تقويم السياسات العامة في الدول النامية: سياسة الإسكان في مصر نموذجاً، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 57، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2014.
- (16) Christ Nwaghoso, Public Policy and Challenges of Policy EVALUATION in the third World, Uk British Journal Of Hamanities and Social Sciences, vol 5, April, 2012.p62.
- (17) عياد طاهر ابن إسماعيل، دور البيروقراطية في صنع السياسات في ليبيا، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، يناير 2018، ص 5.
- (18) كما توجد أسباب أخرى قد أثرت على دور البيروقراطية في صنع السياسات العامة وهي تسييس الإدارة العامة وغياب جل أو بعض آليات المشاركة وشعف القدرات المؤسسية، ويصاحب ذلك الفساد الإداري وضعف القدرات البشرية الذي كان له دور كبير في الصياغة غير المثلي للسياسات من جانب والتقيذ غير المجدي من جانب آخر.

مما قطع على البيروقراطية قدرتها على الإتصال بالمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني للإطلاع على توقعاتهم وخياراتهم حول قضايا السياسات العامة من جدواها إلى تطويرها.

(19) أحمد رشيد، السياسات العامة والحكومة والإدارة، مجلة التنمية الإدارية، المجلد 9، العدد4، القاهرة، إبريل، 1977، ص37.

(20) مركز هي للسياسات العامة، مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة، برنامج هي، القاهرة، 2015، ص26.

(21) أحمد إبراهيم منصور، إعادة توزيع الدخل بين الإعالة والتشغيل في ضوء المساواة والعدالة: دراسة مقارنة مع الاقتصاد الإسلامي، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد29، العدد114، مركز البحوث والتوثيق، اتحاد غرف التجارة والصناعة، الإمارات، 2008، متاح على الرابط التالي <https://search.mandumah.com/Record/236535>

(22) إبراهيم العيسوي، التوزيع والنمو والتنمية: بعض المسائل النظرية والشواهد التطبيقية العلمية مع إشارة خاصة لمصر، المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين " التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، 1981، ص162.

(23) إبراهيم العيسوي، التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، في جودة عبد الخالق، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في سياق النمو الاقتصادي في مصر 1952-1976، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1993.

(24) فرانسوا بورجونيون، العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر: مع تعليق على مصر 1990/1991-2004/2005، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2005.

(25) يعد كوزنتيس أول من درس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي بالتطبيق على بريطانيا، وذلك لتحديد العوامل التي تبين مدى التفاوت في توزيع الدخل كنظام الضرائب والإعانات والخدمات العامة من جهة أخرى، موضعاً أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، ثم يتجه إلى الاستقرار ثم الإنخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي. وأوضح أنه في المراحل الأولى للنمو يزيد التفاوت نتيجة للحركات السكانية بما فيها العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة، حيث إن مستوى دخول العمالة في قطاع الصناعة في المدن أكبر منه في قطاع الزراعة في الريف. وذلك لوجود فارق في مستوى الأسعار والمعيشة بين المدن والريف، ويستمر هذا الوضع إلى أن يصل التفاوت إلى حده الأقصى. وبعد ذلك يبدأ التفاوت في التناقص مع زيادة النمو والانتاجية في كل من قطاعي الزراعة والصناعة ومن ثم تقترب الدخول بين القطاعين. لمزيد من التفاصيل حول فرضية كوزنتيس يمكن الرجوع إلى Simon Kuznets, Economic Growth and Income Inequality, American Economic Review, Vol 14. No 1, March, 1955.

(26) هناك خير الدين وهبه الليثي، العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل والحد من الفقر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2006.

(27) محمد عطوة يوسف، تطوير معامل جيني كمؤشر تحليلي لإتجاهات سياسات النمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتخطيط والتنمية، السنة 20، العدد1، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2012.

(28) إبراهيم العيسوي، الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات، العدد الأول، " اقتصاديات الربيع العربي " معهد التخطيط العربي، الكويت، يناير، 2013، ص205.

(29) حفصه عبد العاطي على، أثر السياسات العامة على الفقر وتوزيع الدخل في جمهورية مصر العربية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، العدد 6، جامعة المنصورة، مصر، 2015.

(30) زينب توفيق السيد، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2015، ص33.

(31) أحمد المغازي، التوزيع المكاني للدخل في مصر: دراسة في التنمية والعدالة الاجتماعية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد15، العدد 12، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو، 2013، ص63.

(32) عزة عبد العزيز سليمان (باحث رئيسي)، العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 168، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو، 2003، ص3.

(33) على عبد القادر، ملخص وقائع المؤتمر السنوي الخامس عشر لمنندى البحوث الاقتصادية حول " الإنصاف والتنمية الاقتصادية"، القاهرة، 23-25 نوفمبر 2008، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص42.

(34) وسام محمد، كيف تعمقت ظاهرة اللامساواة في الدخل والثروة في مصر؟، أوراق بحثية، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، القاهرة، فبراير، 2018، متاحر على الرابط التالي -<https://elbadil-pss.org/2018/02/25/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8> عزة عبد العزيز سليمان، مرجع سابق، ص19.

(36) وتعزي البطالة إلى أسباب عدة من بينها تخلف معدل نمو التشغيل عن معدل نمو قوة العمل، والذي لا يعني سوى وجود البطالة وإتجاهها إلى التزايد سواء بالأرقام المطلقة أو كنسبة من قوة العمل. ويرجع هذا إلى سببين رئيسيين: أولهما: هشاشة النمو الإقتصادي وضعف تأثيره على مستوى العمالة، وهو ما أكدته دراسة (الشوريجي، 2009)، التي إنتهت إلى وجود أثر معنوي ضئيل للنمو الإقتصادي على العمالة. ولم يتوقف ذلك على الفترة التي تبنتها الدراسة أعلاه، بل إنه إستمر تاره مع معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي كعامي 2007 و2008، وأخرى مع معدلات منخفضة خاصة في أعقاب 2011 حتى 2016. وثانيهما: ضعف قدرة أساليب الإنتاج المستخدمة على إستيعاب أعداد كبيرة من العمال، ويرجع هذا السبب بالأحرى إلى ما يطلق عليه " مؤشر الكثافة التشغيلية للنمو الإقتصادي " ومؤشر " مرونة التشغيل بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي".

(37) لمزيد من التفاصيل حول آثار البطالة يمكن الرجوع إلى هازم حسنين، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للبطالة، مجلة أوراق اقتصادية، العدد5، أوراق للإستشارات، الإسكندرية، فبراير، 2018، ص36.

(38) ويهدف برنامج تكافل إلى تقديم دعم نقدي للأسر الفقيرة والتي لديها اطفال يتعلمون في مراحل التعليم المختلفة من مرحلة الحضانه وحتى المرحلة الثانوية وذلك للمساعدة في استمرار هؤلاء الأطفال في العملية التعليمية حيث يقدم برنامج تكافل لكل اسرة 60 جنيتها للتلميذ في المرحلة الابتدائية، و80 جنيتها للتلميذ في المرحلة الإعدادية، و100 جنية للتلميذ في المرحلة الثانوية، ويشترط لحصول الأسرة على هذه المبالغ ان يستمر اطفالها في الحضور بالمدارس بنسبة لا تقل عن 80% من ايام الدراسة الفعلية، هذا بالنسبة للجانب التعليمي لبرنامج تكافل اما بالنسبة للجانب الصحي للبرنامج فهو يقدم دعما نقديا للأسر التي لديها اطفال قبل سن المدرسة (اقل من 6 سنوات)، وللمهام الحوامل وذلك بشرط ان تقوم الأسرة بتنفيذ برامج الرعاية الصحية التي تضعها وزارة الصحة من حيث متابعة الحمل للمهام وتنفيذ برامج التطعيمات والوقاية للأطفال حديثي الولادة والأقل من 6 سنوات، والحد الأقصى للأطفال المستفيدين من هذا البرنامج هو ثلاثة اطفال للأسرة الواحدة. كما يهدف برنامج كرامة الى تقديم مساعدة مالية لغنتين بالأسر الفقيرة هما كبار السن والمعاقين، بالنسبة لكبار السن فيشترط برنامج كرامة أن يكون السن فوق 65 عاماً وأن يكون غير قادر على العمل والكسب وألا يكون للأسرة دخل ثابت مثل المعاشات التأمينية أو معاش الضمان الإجتماعي، أما بالنسبة للمعاقين فيشترط ان تكون الإعاقة مانعة عن العمل ويكون ذلك عن طريق تقديم شهادة طبية معتمدة من القوميسيون الطبي التابع له المستفيد والمعتمد من وزارة الصحة تثبت عدم قدرته على العمل. ويقدم برنامج كرامة 325 جنيتها لكل فرد تنطبق عليه شروط البرنامج داخل الأسرة ومبلغ 425 جنيتها للفرد داخل الأسرة الواحدة، و550 جنيتها لثلاثة افراد (وهو الحد الأقصى للبرنامج) داخل الأسرة الواحدة<sup>38</sup>. وبصرف النظر عن مدى فعالية هذه السياسات من عدمه، فإن وجود خطوات أكثر عمقاً يتطلب " إستهداف الفقراء في مصر" لا بد وأن يشمل سياسات على المستويين الكلي والجزئي.

(39) وعلى غرار ما قدمه العربي (2010) يمكن تقييم الإنفاق العام على التعليم في مصر بالنسبة للدول الأخرى من حيث ثلاثة معايير أساسية ألا وهي الملائمة (adequacy) والعدالة (equity) والكفاءة (efficiency). فإذا نظرنا إلى معيار الملائمة الذي يعبر عن كفاية مجموع النفقات المخصصة للتعليم للوفاء بمتطلباتها وإذا تمت مقارنة الإنفاق العام على التعليم في مصر بالدول العربية الأخرى فسنجد أن نسب الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام في مصر تقل بشكل واضح مقارنة بنظيراتها في بعض الدول العربية حيث يصل نصيب التعليم إلى 25% من جملة الإنفاق العام في دول مثل تونس والمغرب، كما تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي 7.4% و 5.9% في الدولتين على الترتيب. وكذلك فإن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في مصر ما زال منخفضاً بصورة ملحوظة

مقارنة بالعديد من الدول العربية، فمثلاً في حين يبلغ متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي 2239 دولاراً في سوريا و3442 دولاراً في المغرب و4421 دولاراً في الأردن و4500 دولاراً في لبنان و4634 دولاراً في تونس، تبلغ قيمة هذا المتوسط في مصر حوالي 902 دولار. هذه المتوسطات تمثل 53% من دخل الفرد في سوريا و56% من دخل الفرد في تونس و84% في لبنان و90% في المغرب وأكثر من 98% في الأردن بينما تمثل 23% من متوسط دخل الفرد في مصر. ومن خلال هذه النسب ومقارنة نصيب الإنفاق العام على التعليم في مصر بالدول العربية الأخرى نجد أن مصر تحتل تقييماً سيئاً من حيث معيار الكفاية أو الملائمة بالنسبة للدول الأخرى. ومعيار العدالة، يقصد بمعيار العدالة ضمان عدم حرمان أي طالب من الانخراط في العملية التعليمية بسبب عدم القدرة المالية أو النوع أو التوزيع الجغرافي. ويتضح أن الإنفاق العام على التعليم لا يحقق هذا المعيار بشكل كبير لأكثر من سبب، نجملها في النقاط التالية: أولاً، التحيز للتعليم العالي على حساب التعليم الأساسي أو الأشكال الأخرى من التعليم. ثانياً، التفاوت الواضح في المستوى بين التعليم الخاص والتعليم الحكومي. وثالثاً، من خلال بحث مسألة التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية.

(40) فتحي السيد يوسف عبد المجيد، دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم (الحالة المصرية بالمقارنة بالتجارب الدولية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

(41) بيد أن الأمر يختلف بالنسبة إلى الدول النامية التي تعاني من انخفاض في كل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، نسب القيد الإجمالية، وتدني جودة العملية التعليمية بها؛ وقد كانت النتيجة لذلك تواضع عوائد الإنفاق في التعليم في تلك الدول ومنها مصر؛ هذا بالإضافة إلى قصور النظام التعليمي عن إمداد سوق العمل بالمهارات الضرورية اللازمة، وارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات. وإنطلاقاً مما نعرفه عن نصيب التعليم في موازنة الدولة والكيفية التي يتم بها تخصيصه.

(42) منتدى البدائل العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر، متاح على الرابط التالي <http://www.afalebanon.org/ar/publication/5642/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A/>

(43) أشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة قدمت للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، مركز شركاء التنمية، القاهرة، فبراير، 2010، ص 13-19

(44) لمزيد من التفاصيل حول وداع الطبقة الوسطى في مصر يمن الرجوع إلى رمزي زكي، وداع الطبقة الوسطى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1997.

## أثر الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي

هبة الله أحمد سليمان\*

### ملخص

تهدف الدراسة إلى محاولة قياس أثر إصدار الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المقطعية-الزمنية خلال الفترة 2011-2017 بالتطبيق على عينة مكونة من 5 دول وهم (الإمارات، السعودية، قطر، البحرين، ماليزيا)، وذلك من خلال تطبيق اختبارات التكامل المشترك وطريقة المربعات الصغرى المعدلة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين إصدار الصكوك والنمو الاقتصادي مما يعني أن أسواق الصكوك تلعب دوراً هامياً في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. مما يتطلب زيادة إصدار الصكوك الإسلامية لدعم النمو الاقتصادي وتهيئة البيئة التشريعية الملائمة لتطوير سوق الصكوك.

## The Impact of Islamic Sukuk on Economic Growth

Hebatallah A. Soliman

### Abstract

This paper is trying to measure and explores the role that Sukuk has on Economic growth, over the period 2011-2017 applied to 5 countries. (UAE, Saudi Arabia, Qatar, Bahrain, Malaysia), through co-integration tests, and FMOLS. The results showed that there is a long-run relationship between the issuance of sukuk and economic growth, which means that the sukuk market plays an important role in stimulating economic growth in the long run. This requires increasing the issuance of Islamic Sukuk to support economic growth and creating an appropriate legislative environment for developing the Sukuk market.

---

\* مدرس اقتصاد - كلية إدارة الأعمال جامعة سيناء - جمهورية مصر العربية،

البريد الإلكتروني: heba.ahmed@su.edu.eg

## 1. المقدمة

شهد العقد الماضي نمواً غير مسبوق في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ولفت التمويل الإسلامي المزيد من الانتباه في السنوات الماضية، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن صناعة التمويل الإسلامي أظهرت مخاطر أقل وأداء أفضل واستقرار أكبر من نظيرتها التقليدية خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، وهم يعززون هذا الأداء إلى المزايا الفريدة للعقود الإسلامية وكذلك التوسع في إصدار الصكوك وشهادات الاستثمار التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كبديل لإصدار الأوراق المالية ذات الدخل الثابت أو السندات القائمة على الفائدة. (Beck et al., 2013; Hasan and Dridi 2010)، ومن الممكن أن يحد التمويل الإسلامي من الأزمات، حيث أن التمويل الإسلامي يمنع بيع الغرر والبيع على المكشوف ويوجد قيود على بيع الدين ويهدف التمويل الإسلامي في الأساس إلى تمويل شراء سلع وخدمات حقيقية وبالتالي من الممكن أن يساعد في حقن مزيد من الانضباط في النظام المصرفي وبالتالي الحد بشكل كبير من عدم الاستقرار المالي. (Chapra, 2008,1) وتعد الصكوك جزء لا يتجزأ من الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتعد مصدر متميز لتمويل الحكومات من خلال إصدار الصكوك السيادية، وكذلك وسيلة للشركات للحصول على تمويل خارجي من خلال إصدار صكوك الشركات. (Wilson, 2006,1) ويمكن للحكومات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إصدار الصكوك السيادية لتوسيع البنية التحتية، حيث أن هذه المشاريع تكون على المدى الطويل مما يجعل الصكوك وسيلة مناسبة لتمويلها. كذلك يمكن أن تستخدم الصكوك في تمويل مبادرات الطاقة النظيفة من خلال الصكوك الخضراء، حيث تعد صناعة متنامية وقد ارتفع عدد مبادرات الطاقة النظيفة في دول مجلس التعاون الخليجي ويمكن أن تساعد الصكوك الخضراء في تعبئة التمويل المطلوب. (Shaikh, 2015,30-31) وتقوم الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات والهيئات السيادية والمؤسسات المالية بإصدار الصكوك، مما يجعل الصكوك مجموعة فرعية أساسية من النظام المالي الدولي. (Khiyar & Galfy, 2014,31)

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي تفحص التمويل الإسلامي ونمو العلاقة الاقتصادية، اهتمت بالتمويل الإسلامي الكلي دون تحديد الأثر الخاص بالصكوك. حيث تعد الصكوك من أحد أهم مصادر التمويل في إطار التمويل الإسلامي. وكذلك يوجد العديد من الدراسات اقتصرت على المنهج الوصفي لتوضيح دور الصكوك في التنمية الاقتصادية. بينما الدراسات القياسية التي ركزت على دراسة تأثير الصكوك على التنمية الاقتصادية تعد نادرة، ومن أهم هذه الدراسات Alkhawaja. M., 2019، Smaoui. H & Nechi. S., 2017، Echhsbi.A, Malikov. A, 2017، et. al., 2016. مما يتطلب مزيد من البحث، وبالتالي تساهم هذه الورقة في الأدبيات الموجودة بطرق عديدة ومنها. المساهمة في مجال بحث غير مكتشف نسبياً حول التأثير المحتمل للتمويل الإسلامي المتمثل في الصكوك على النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، تساهم النتائج في فهمنا للفئات التي من خلالها يمكن تحفيز أسواق الصكوك وكذلك تحفيز النمو الاقتصادي. كذلك، تعالج الدراسة العلاقة بين تطوير سوق الصكوك والنمو الاقتصادي باستخدام البيانات المقطعية-الزمنية



خلال الفترة 2011-2017 بتطبيق اختبارات التكامل المشترك في ماليزيا وعدد من دول الخليج العربي والتي تتشابه مع خصائصها العديد من دول الشرق الأوسط وأفريقيا مما يساعد متخذي القرار في هذه الدول بالتوجه نحو استخدام الصكوك في تمويل التنمية.

ويقسم البحث في الجزء التالي إلى تعريف الصكوك وتطور إصدارها وأنواعها ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي، يليه نظرة عامة عن إصدار الصكوك في الدول محل الدراسة، ثم أهداف الدراسة، فروض الدراسة، الدراسات السابقة، منهجية البحث، وصف النموذج المستخدم، النماذج القياسية. كما يتلو ذلك النتائج والتوصيات.

## 2. نظرة عامة عن الصكوك وأنواعها ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي

تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية الصكوك في المعيار الشرعي رقم(17) بالصكوك الاستثمارية تمييزاً لها عن الأسهم وسندات القرض بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الأكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، 2015، 467) مما يعني أن الصكوك أوراق مالية مدعومة بالأصول التي توفر لأصحابها ملكية في الأصل الأساسي، وأي أرباح وفقاً لهذه الملكية، وتكون المدفوعات في شكل ربح من مشروع مشترك، أو ربح من بيع أصول ويتوقف ذلك على هيكل الأصول، وهذا يختلف عن السندات والتي يتم فيها دفع فائده ثابتة. (Samoui & Nechi, 2017)

تعد الصكوك الإسلامية الأداة الأكثر جذباً من قبل المصدرين والمستثمرين في مختلف المناطق والمراكز المالية، حيث بلغ إجمالي إصدار الصكوك العالمية 979 مليار دولار خلال الفترة 2001-2017، منها 219 مليار دولار صكوك دولية. (IIFM, 2018, p21) حيث ارتفع إجمالي إصدار الصكوك الدولية من 9 مليار دولار إلى 37 مليار دولار خلال الفترة (2001-2017). بينما ارتفع إجمالي إصدار الصكوك المحلية من 23 مليار دولار عام 2001 إلى 117 مليار دولار عام 2012 ثم انخفض إلى 45 مليار دولار عام 2015 ثم عاود الارتفاع إلى 79 مليار عام 2017. (IIFM, 2018, 24-25) وتعد الصكوك السيادية المتصدرة في قائمة أنواع الإصدارات حيث بلغ إجمالي إصدار الصكوك السيادية 540 مليار دولار خلال الفترة (2001-2017)، بينما بلغ إجمالي إصدار صكوك الشركات 265 مليار دولار، والصكوك العالمية شبه السيادية 123 مليار دولار خلال نفس الفترة. (IIFM, 2018, 32-34)

وتعد ماليزيا رائدة في سوق الصكوك حيث أصدرت 62.5% من إجمالي قيمة الصكوك خلال الفترة 2001-2017 وقد حققت حجماً اقتصادياً كبيراً من خلال استخدام جزء من رأس المال الذي تم توفيره من خلال إصدار الصكوك لتسريع تطورها التكنولوجي (Kantarci & Eren, 2018)

(598)، يليها أندونيسيا 6.4%، باكستان 1.6% بالإضافة إلى سنغافورة والصين وهونج كونج واليابان وذلك بالنسبة لقارة آسيا، أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط تعد السعودية الرائدة في إصدار الصكوك بنسبة 9.7%، الإمارات 7.34%، البحرين 2.8%، قطر 2.64%، وبالنسبة لدول أفريقيا فتعد السودان الرائدة في الإصدار حيث تمثل 2%، وبالنسبة للدول الأوروبية أصدرت الولايات المتحدة 0.14%، المملكة المتحدة 0.14%، ألمانيا 0.02% - (IIFM, 2018, 57) (58) مما يعني أن إصدار الصكوك لم يقتصر على الدول العربية والإسلامية بل تجاوزها.

**ويسهم سوق الصكوك في النمو الاقتصادي للبلاد بعدة طرق منها أولاً،** تتيح أسواق الصكوك من خلال تعبئة المدخرات من مختلف الفئات، التمويل طويل الأجل للمدنيين وبالتالي المساهمة في الأداء الفعال لأسواق رأس المال، نظراً لأن التمويل طويل الأجل أمر ضروري وحيوي لتحقيق مكاسب الإنتاجية في الاقتصاد. إضافة إلى ذلك تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة، لأنها لا تتعامل بها، كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم، بل تتأثر بالتضخم إيجابياً، لأن هذه الصكوك تمثل أصولاً حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك لتلك الأصول. **ثانياً،** قد يحفز سوق الصكوك المتطور جيداً إلى جانب هيكل مالي متقدم النمو الاقتصادي من خلال الإبتكارات التكنولوجية وتعزيز إنتاجية العمل في القطاع الخاص. **ثالثاً،** تعتمد شهادات الصكوك على مشاركة المخاطر وهذا يعني أن مصدر الصكوك والمستثمر يتقاسمان مخاطر الاستثمار ويقتسمان الأرباح أو الخسائر بينهما وفقاً للشروط المتفق عليها، وستقود ميزة مشاركة المخاطر في الصكوك المقترضين والمقرضين إلى مشاركة مخاطر الأعمال في مقابل حصة من الأرباح، مما قد يحفز الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي. **رابعاً،** يمكن أن تستنزف الصكوك مدخرات المسلمين الذين لا يرغبون في الاستثمار في السندات القائمة على الفائدة لأنها لا تلي احتياجاتهم وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الشمول المالي وبالتالي تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، وفي حالة عدم وجود شهادات الصكوك لن يتم استخدام المدخرات بكفاءة وبالتالي لا يتم توجيهها إلى القطاع المالي الرسمي مما قد يعيق الاستثمار والنمو الاقتصادي. (Samoui & Nechi, 2017)، (Al-raeai & Abdul Rahim, 2018, 244) **خامساً،** يمكن أن تساهم الصكوك في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحيوية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام. **سادساً،** تتيح الصكوك فرص لسداد عجز الموازنة العامة للدولة من خلال توفيرها موارد حقيقية غير مؤثرة سلباً على المستوى العام للأسعار بما يمكنها من تمويل مشروعات التنمية الأساسية بصورة غير مكلفة. كذلك يتيح صكوك الاستثمار وتعددها، فرصاً ومجالات أكثر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. **سابعاً،** تساعد الصكوك على تخصيص الامثل للموارد وذلك لأن الصكوك الاستثمارية تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية، وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية، وهذا يعني أن المشروعات عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية من ضروريات وتحسينات. وكذلك تساعد الصكوك في الحد من البطالة والتضخم

وذلك لأن هدف التمويل الإسلامي هو تمويل أصول إنتاجية حقيقية ومن ثم يزداد الطلب على التوظيف ويتم الحد من البطالة وكذلك يزداد الإنتاج ويتقارب الطلب مع العرض ومن ثم يحدث استقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم الاستقرار الاقتصادي. (Kantarci & Eren, 2018, 599)

ويوجد ما لا يقل عن تسعة أنواع مختلفة من هياكل الصكوك وفقا للمعيار الشرعي رقم 17(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، 2015، 467-471 )، وتستند هياكل الصكوك بشكل أساسي على المرابحة، المشاركة/ المضاربة، والإجارة. (Echchabi et al, 2016, 65) ويمكن استخدام صكوك المضاربة والمشاركة في تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال طرح سندات للمضاربة بدلا من سندات الخزنة، كذلك يمكن استخدامها في تمويل المشاريع ذات الأيراد مثل محطات الكهرباء والموانئ وغيرها، حيث يمكن للدولة إصدار الصكوك وطرحها للاكتتاب العام، بحيث تشكل قيمة هذه الصكوك الأموال التي تحتاجها الدولة لتمويل المشروع، ويكون بإمكان الدولة شراء نصيب حملة الصكوك بالتدريج وفق برنامج زمني معين من خلال المشاركة المتناقصة، كما فعلت تركيا عام 1984 حينما أصدرت نوع من صكوك المشاركة المخصصة لبناء جسر البوسفور. وتعد صيغ المشاركة من أفضل الحلول في معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع العام، كما يمكن من خلالها إعادة تأهيل مؤسسات القطاع العام بدلا من خصصتها. (علي حسين، 2019، 321)

بينما تستخدم صكوك الإجارة في تمويل أصول معمرة، وقد يتم إصدار صكوك التأجير على صيغة إجارة أو مشاركة في الإنتاج وقد تمثل حصة في أصول حكومية كما في السودان. (سامر قنطججي، 2015، 441) ويمكن في حالة قيام الدولة ببناء مبني، فبدلاً من امتلاكه تستطيع استجاره بإصدار سندات إجارة بدلا من الاقتراض للحصول على الأموال اللازمة، ويتم إنشاء المبني ويكون مملوكا لحملة الصكوك وتتعهد باستئجار المبني بمبلغ معين مدة من الزمن ثم تنتقل ملكيته في نهاية المدة للحكومة. (علي حسين، 2019، 321) كذلك من الممكن أن تقوم الحكومة بطرح نسبة معينة من ملكيتها في بعض الأصول، ثم تقوم باستئجار الأصل من المالكين الجدد (حملة الصكوك) بعائد تأجيري وبموجب عقد إجارة منتهية بالتمليك. بنهاية الاستحقاق يسترد المستثمر أصل الصك فقط بينما يمثل الإيجار العائد (الربح) على هذه الصكوك. وفي حالة رغبة المستثمرين في بيع هذه الصكوك تمنح الحكومة أولوية لشراء هذه الصكوك، حيث يلتزم كافة المستثمرين بعرضها على الحكومة لشراؤها بسعر السوق. وفي حالة عدم رغبة الحكومة في الشراء يمكن عرض الصكوك على جهات أخرى لشراؤها. (سامر قنطججي، 2015، 442).

وتعتبر صكوك المرابحة أداة مناسبة لتمويل شراء الأصول حيث يمكن أن تلجأ الحكومة إلى استخدام صكوك المرابحة بغرض توفير مستلزمات الإنتاج من الآلات ومعدات وأجهزة وبيع وسيطه و مواد خام لدعم وتطوير الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد وتسهيل تمويل بنود الموازنة العامة المتعلقة

بشراء السلع والمعدات ووسائل النقل عن طريق المرابحة مع المصارف.(علي حسين، 2019، 321) كذلك تعتبر المرابحة أداة تمويل رئيسية واسعة الانتشار، ويتم التمويل بصكوك المرابحة من خلال بيع الدولة أصولاً أو سلعاً وتسليمها فوراً مع تأجيل تحصيل الثمن إلى أجل أو آجال يتم الاتفاق عليها، ويمكن أن تستخدم صيغ المرابحة لتمويل شراء المواد الخام والآلات والمعدات والسلع المعمرة، وعلى الرغم من عدم إمكانية تداول هذه الصكوك لأنها تدخل عندئذ في مسألة بيع الديون، إلا أن الجهة المصدرة لها يمكن أن تستردها شريطة ألا يتوسط في العملية طرف ثالث وذلك حسب فتوى مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة بجدة. (سليمان ناصر وربيعة بن زيد، 2012، 9)

وقد برزت صكوك الاستصناع في استثمارات المصارف الإسلامية الخليجية بشكل خاص ويمكن استخدامها كأسلوب تمويلي إذا أرادت الحكومة بناء مشاريع عمرانية أو تصنيع منتجات بمواصفات خاصة وذلك بالاتفاق مع الشركة مقابل دفع مبلغ مقدم والباقي يقسط على أقساط يتفق عليها.(علي حسين، 2019، 322).

وتهدف صكوك السلم إلى توفير التمويل للمشاريع التي يتم فيها سداد المدفوعات قبل المعاملة. هذه العقود قابلة للتطبيق على نطاق واسع في صناعات الزراعة والتعدين. حيث تقوم المؤسسة المالية بالدفع مقدماً لشراء الأصول، والتي من المفترض أن يزودها البائع في تاريخ متفق عليه مسبقاً. وبالنسبة للدفع مقدماً تحدد الأطراف المتعاقدة تاريخاً مستقبلياً لتوريد السلع ذات الكمية والنوعية المحددة. (Smaoui, Khawaja, 2016,7)

### 3. نظرة عامة على إصدار الصكوك في الدول محل الدراسة

تعد ماليزيا أكبر سوق للصكوك، حيث تأتي في المرتبة الأولى عالمياً من حيث إصدار الصكوك، إذ تمتلك ما نسبته 25% من القيمة الإجمالية للصكوك الدولية، و73% من القيمة الإجمالية للصكوك المحلية وذلك خلال الفترة الزمنية (2001-2017). (IIFM,2018,41,45) وعلى الرغم من الانكماش الاقتصادي العالمي لا تزال ماليزيا رائدة في إصدار الصكوك وقد أثبتت في الواقع أنها مبدعة في تطوير هيكل الصكوك. (Ahmad and Radzi 2011, 33) وقد حققت التجربة الماليزية نجاحاً كبيراً من حيث إصدار الصكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصغيرة، ويعد مطار كوالالمبور نموذجاً شهيراً للمشروعات التي قامت على فكرة الصكوك الإسلامية، حيث تم إصدار صكوك مدتها عشر سنوات وبيعها ثم شراء هذه الصكوك من قبل الدولة مرة أخرى في نفس اللحظة وبنفس القيمة لإعادة ملكيته للدولة ولكن بعد عشر سنوات تذهب فيها عائدات المطار لحملة الصكوك، وخلال هذه الفترة تمكنت الدولة من أن تستخدم الأموال المحصلة وقدرها 100 مليار دولار أمريكي في مشاريع تنموية خاصة في مجال البنية التحتية. (علي حسين، 2019، 325) وتركز ماليزيا على تمويل مشاريع البنية التحتية، حيث بلغ حجم إصدارات صكوك البنية

التحتية في ماليزيا 29.8 مليار دولار خلال الفترة 2006-2012 من خلال برنامج التحول الاقتصادي الوطني الذي يهدف إلى تحويل ماليزيا إلى دولة ذات دخل مرتفع بحلول عام 2020. (Malikov, 2017,14)

أما دولة الإمارات فقد احتلت المرتبة الثانية عالمياً والثالثة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث إصدار الصكوك الإسلامية، حيث امتلكت ما نسبته 29% من القيمة الإجمالية للصكوك الدولية، و1% من إجمالي الإصدارات على المستوى المحلي وذلك خلال الفترة (2001-2017). (IIFM, 2018, 42,46) وكانت أبرز الصكوك المصدرة صكوك استخدمت لتمويل مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في دبي بمبلغ تجاوز 2.8 مليار دولار كان من بينها صكوك إجارة بقيمة مليار دولار لتطوير وتوسعة مطار دبي الدولي. (علي حسين، 2019، 326) وقد تولت حكومة دبي زمام المبادرة، وتعد ناسداك دبي أحد أسرع المنتجات المالية نمواً في المؤسسات المالية الإسلامية. (Onagun, 2016,1).

وتعد السعودية الدولة الثالثة على مستوى إصدار الصكوك الدولية حيث أصدرت صكوك دولية بنسبة 17.78% (2001-2017)، والدولة الثانية في إصدار الصكوك المحلية حيث تبلغ النسبة 7.40% خلال الفترة (2001-2017)، (IIFM, 2018,42.46) وقد تم تمويل إنشاء مطار الملك عبدالعزيز بجدة من خلال إصدار الصكوك بقيمة 7.2 مليار دولار كما أصدرت الشركة السعودية للكهرباء صكوك بقيمة 1.75 مليار دولار لاستخدامها في مشروعات الطاقة الكهربائية. (علي حسين، 2019، 326)

وتعد البحرين رائدة في مجال إصدار صكوك الإجارة، وصكوك السلم، وقد بلغت حصتها من جملة الإصدارات العالمية 4.76%، و2.27% من جملة الإصدارات المحلية وذلك خلال الفترة (2001-2017)، (IIFM, 2018, 42,46) كان أهمها إصدار صكوك التأجير المرتبطة بمطار البحرين الدولي، كما أصدرت مؤسسة النقد البحرينية صكوك سلم ساهمت في امتصاص السيولة التي كانت فائضة عن حاجة المصارف. (علي حسين، 2019، 326)

أما قطر فتبلغ نسبة الصكوك على المستوى الدولي 5.22% وعلى المستوى المحلي 1.90% خلال الفترة (2001-2017) (IIFM, 2018,42-46)، وقد أصدرت شركة قطر العالمية للصكوك التابعة للحكومة القطرية صكوك إجارة بقيمة 700 مليون دولار لتمويل إنشاء مدينة حمد الطبية. (علي حسين، 2019، 326)

#### 4. فرضية الدراسة

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها:

الصكوك الإسلامية لها تأثير حيوي وهام في النمو الاقتصادي، وكذلك تعد من مسببات

النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في تمويل القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

### 5. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 5.1 نظرة عامة عن تطور إصدار الصكوك ودورها في التنمية الاقتصادية.
- 5.2 قياس أثر إصدار الصكوك على النمو الاقتصادي.

### 6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد الموضوعات المعاصرة في تمويل ودعم التنمية الاقتصادية من خلال الصكوك الإسلامية، لما تتمتع به من مزايا تتمثل أهمها في مرونتها ومساهمتها في التنوع الاستثماري واستقطابها لجميع فئات المجتمع. وكذلك ندرة عدد الدراسات القياسية في هذا المجال مما يتطلب المزيد من البحث.

### 7. الدراسات السابقة

على الرغم من ظهور الصكوك في مختلف الأسواق على مستوى العالم، إلا إنه هناك دراسات محدودة للغاية حول الآثار الاقتصادية للصكوك حيث ركزت معظم الدراسات على التمويل الإسلامي بشكل عام. ومن هذه الدراسات دراسة (Muharam et al 2019) والتي ركزت على تحليل العلاقة الثنائية بين سوق الأوراق المالية الإسلامية وتطور سوق الصكوك والنمو الاقتصادي، وما إذا كان الانفتاح التجاري يؤثر على تطور سوق الأسهم الإسلامية وسوق الصكوك والنمو الاقتصادي بالتطبيق على إندونيسيا وماليزيا خلال الفترة 2008-2017. وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تطور سوق الأوراق المالية الإسلامية وتطور سوق الصكوك في إندونيسيا وماليزيا. وهناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تطور سوق الأسهم الإسلامية وسوق الصكوك مع النمو الاقتصادي في إندونيسيا، وكذلك وجد أن للانفتاح التجاري تأثير كبير وإيجابي على تطور سوق الصكوك وكذلك النمو الاقتصادي في ماليزيا.

وقد ركزت دراسة (مفتاح عبدالسلام 2019) على دراسة الدور التنموي لصكوك الوقف من خلال المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن الصكوك الوقفية لها دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تتميز به من أسلوب تمويلي واستثماري مرن يتناسب مع حاجة كل القطاعات الاقتصادية والخدمية كما أنها تفتح المجال أمام كل فئات المجتمع بالمساهمة في الوقف بحيث يصبح لهم دور في التنمية المجتمعية.

وفي دراسة (عبدالجليل مقدم وخولة عدنانني 2019) والتي تهدف لمعرفة الدور التنموي للصكوك الوقفية خلال الفترة 2010-2016 بالتطبيق على إمارة دبي، توصلت الدراسة إلى أن

مساهمة التمويل بالصكوك الوقفية في الناتج المحلي الاجمالي كان ضئيلاً كما أن تعبئة الموارد من خلال التمويل بالصكوك كان ضعيفاً ومحدوداً لدى بنك دبي الإسلامي، وأوصت الدراسة البنوك الإسلامية بضرورة تشجيع أساليب التمويل القائمة على الربح والخسارة وتوزيعها لفتح المجال لزيادة أصولها وارتفاع أرباحها.

وركزت دراسة (علي السائح عام 2019) على دور الصكوك في تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال المنهج الوصفي وأوضحت الدراسة نجاح عدة دول في استخدام الصكوك الإسلامية كأسلوب لتمويل مشروعات البنية التحتية مما أسهم في تخفيف العبء المالي على الموازنة العامة كما أصبحت الصكوك الإسلامية تمثل بديلاً فعالاً لوسائل التمويل القائمة من خلال التوسع في عملية الإصدار والتطبيق.

وقد أهتمت دراسة (Alkhawaja. M., 2019) بقياس تأثير كل من الصكوك السيادية والخاصة على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة الزمنية 2010-2017. وتشير النتائج إلى أن الحكومة هي اللاعب الرئيسي في سوق الصكوك في تركيا، ووجد تأثير إيجابي للصكوك السيادية على النمو الاقتصادي.

وتحاول دراسة (Smaoui. H & Nechi. S., 2017) قياس تأثير تطور سوق الصكوك على النمو الاقتصادي باستخدام عينة تضم جميع الدول المصدرة للصكوك (18 دولة)، خلال الفترة الزمنية 1995-2015. باستخدام النموذج القياسي GMM. وتوصلت الدراسة إلى أن تطور سوق الصكوك له تأثير إيجابي قوي على النمو الاقتصادي، بينما الانفاق الحكومي والانفتاح التجاري يبدو أنهما يؤثران سلباً على النمو الاقتصادي.

قام (Malikov. A, 2017) بدراسة ما إذا كان إصدار الصكوك السيادية له تأثير على التنمية الاقتصادية بالتطبيق على ماليزيا والسعودية خلال الفترة الزمنية 2002-2011. وأوضحت النتائج أنه كان لدى ماليزيا والسعودية بعض المؤشرات المماثلة التي شهدت اختلافات كبيرة قبل وبعد إصدار الصكوك السيادية في قطاع البنية التحتية وتشمل هذه المؤشرات، الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدين الحكومي، الاحتياطيات الدولية، ومؤشر الرفاه الاجتماعي. وبالتالي إصدار الصكوك كان له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وركزت دراسة (Daly & Frikha, 2016) على توضيح مساهمة التمويل الإسلامي في النمو الاقتصادي بالتطبيق على عينة مكونة من 120 بنكاً خلال الفترة الزمنية 2005-2012 بتطبيق طريقة المربعات الصغرى وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير البنوك غير الربحية يدعم النمو الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن التعاون بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي يحسن النمو الاقتصادي وبالتالي يوجد تكامل بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي.

بينما درس (Echchsbi.A, et. al., 2016) ما إذا كان تمويل الصكوك يشجع النمو الاقتصادي باستخدام عينة من 17 دولة مُصدرة للصكوك خلال الفترة الزمنية 2005-2012. باستخدام Toda and Yamamoto Granger Non Causality test، وأشارت النتائج إلى أن إصدار الصكوك كان له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

وتوضح دراسة (Onagun.A 2016) تأثير الصكوك الصادرة عن ناسداك دبي على الاقتصاد الإماراتي، وتوصلت الدراسة إلى أن إصدار الصكوك من ناسداك دبي له تأثير إيجابي على الاقتصاد الإماراتي وذلك نتيجة لتطور سوق الصكوك، الذي حول اقتصاد الإمارات إلى قطاع أكثر تنوعاً مدفوعاً من القطاع الخاص.

وركزت دراسة (Lawal & Imam., 2016) على دراسة تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 2012-2015 بتطبيق نموذج التكامل المشترك وسببية جرانجر، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة إيجابية قوية بين تمويل البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي، مما يعزز فكرة أن النظام المصرفي الجيد يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، علاوة على ذلك، وجدت علاقة سببية في اتجاه واحد من تمويل البنوك الإسلامية إلى النمو الاقتصادي مما يعني أن التمويل الإسلامي يسبب النمو الاقتصادي.

وتهدف دراسة (هناك الحنيطي، 2015) إلى معرفة دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية في دبي، خلال الفترة 2007-2013، توصلت الدراسة إلى وجود تذبذب في معدلات نمو نسبة الاستثمار بالصكوك، وحدث انخفاض في نسبة التمويل بالصكوك إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة مما يعني أن مساهمة التمويل بالصكوك في الناتج المحلي الإجمالي كان ضئيلاً. كما أن تعبئة الموارد من خلال التمويل بالصكوك كان ضعيفاً ومحدوداً لدى بنك دبي الإسلامي، وأوصت الدراسة البنوك الإسلامية بضرورة تشجيع أساليب التمويل القائمة على الربح والخسارة وتنويعها لفتح المجال لزيادة أصولها وارتفاع أرباحها.

وركزت دراسة (Thumrongvit. P. et al, 2013) على قياس تأثير أسواق السندات وأسواق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي بالتطبيق على 38 دولة خلال الفترة الزمنية 1989-2010، باستخدام المربعات الصغرى وتحليل القطاع الزمني Panel data، وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير سوق الأوراق المالية يحفز النمو الاقتصادي، وأن السندات الحكومية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

وفي دراسة (Ahmad.N, et.al., 2012) كان الهدف هو دراسة تأثير العوامل الاقتصادية على إصدار الصكوك في ماليزيا خلال الفترة الزمنية 1996-2011 باستخدام النموذج القياسي Vector Autoregressive Models (VAR). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين



الصكوك والنمو الاقتصادي، أي إن تطور الصكوك يسبب زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يجب على متخذي القرار تصميم سياسات جديدة لتطوير سوق رأس المال الإسلامي.

قام (Abduh & Omar, 2012) بفحص العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام اختبارات Toda-Yamamoto and Bootstrap granger non causality tests. خلال الفترة (1998 – 2012). وتشير النتائج على وجود علاقة أحادية الاتجاه من التطور المالي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي.

تحاول دراسة (Abduh & Omar, 2012) فحص العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في إندونيسيا، وذلك باستخدام بيانات (2003 – 2010) باستخدام نموذج (ARDL) Autoregressive Distributed Lag، ووجدت الدراسة دليلاً على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين.

وتهدف دراسة (Abduh & Chowdhury, 2012) إلى دراسة الديناميكية طويلة المدى بين تنمية التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في حالة بنجلاديش. خلال الفترة (2004 – 2011)، بتطبيق اختبارات التكامل المشترك. وأشارت النتائج إلى أن تمويل البنوك الإسلامية له علاقة إيجابية ومعنوية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل، مما يعني أن تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية هو إحدى السياسات التي يجب على الحكومة النظر فيها وتحسينها.

ركزت دراسة (Furqani & Mulyani, 2009) على دراسة العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في حالة ماليزيا خلال الفترة (1997 – 2005)، بتطبيق نماذج التكامل المشترك ومتجه تصحيح الخطأ (VECM). وتوصلت الدراسة إلى أنه على المدى الطويل والقصير، هناك دليل على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.

*ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة التي أجريت من حيث أن الدراسة الحالية تحاول تقدير أثر كل من الصكوك، حجم القطاع المصرفي، الانفتاح التجاري، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات الجودة المؤسسية على الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة الزمنية 2011-2017 بالتطبيق على ماليزيا، الإمارات، السعودية، قطر، البحرين.*

## 8. النموذج القياسي

في هذه الدراسة لتحديد أثر الصكوك على النمو الاقتصادي، تم الإعتماد على منهجية التكامل المشترك في بيانات panel data حيث تساعد بيانات Panel على التوصل إلى نتائج أوثق وأكثر دقة حيث يتم إدماج البيانات من الاتجاهات الزمنية والمقطعية، وكذلك تتحكم في عدم التجانس الفردي. حيث أنها تقترض أن بيانات الدول غير متجانسة، في حين أن السلاسل الزمنية Time series، والبيانات المقطعية Cross section لا تسيطر على عدم التجانس وبالتالي تكون

النتائج أكثر عرضة للتحيز، كما إنها تعطي المزيد من المعلومات عن البيانات والمزيد من التقلبات وتكون أقل قيم خطية بين المتغيرات، وأكثر كفاءة في حين تعاني السلاسل الزمنية العديد من المشاكل الخطية. (Baltagi, 2005, 4-9). وفيما يلي وصف النموذج والمعادلة المقدرّة.

### 8.1 منهجية التكامل المشترك

عند التعامل مع السلاسل الزمنية توجد مشكلة، حيث إن عملية تقدير النماذج الاقتصادية الديناميكية تتطلب سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، أي أن المتوسط والتباين للمتغير محل الدراسة لا يتغيران بشكل كبير عبر الزمن. ولكن غالبية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير ساكنة . وإذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة فإن ذلك يؤدي إلى انحدار زائف Spurious Regression، مما يعني أن نتائج النموذج المقدر تكون مضللة . ولكن توجد حالة خاصة، وذلك إذا كانت السلاسل الزمنية غير المستقرة الداخلة في الانحدار لها نفس الاتجاه Trending Together، أو بعبارة أخرى تعمل على نفس الموجة Same Wave Length ، وهو ما يشار إليه بأن المركب الجديد ذو تكامل من الدرجة صفر، ويكتب  $I(0)$  ، ويمكن بناء على ذلك الاعتماد على الإحصاءات الخاصة بالمعلومات المقدرّة في كل من إحصاءات F و T ، ومقارنتها بنظيراتها في الجداول الخاصة بهما وهنا يظهر لنا مفهوم التكامل المشترك Co-integration ، مما يعني أن هذه المتغيرات الغير المستقلة تكون متكاملة، أي بينها علاقة في الأجل الطويل، وهو ما يعني أن المتغيرات المفسرة تؤثر على المتغير التابع في الأجل الطويل. (غزال عامر، 2015، 1696) وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل لن تتحرف بعيداً عن المستوى التوازني لها في الأجل الطويل، في حين أنها قد تتباعد في المدى القصير عن ذلك المستوى التوازني، ونتيجة لذلك فإن العلاقة التوازنية تعود مرة أخرى من خلال قوى اقتصادية موجودة في النظام الاقتصادي مثل آلية السوق، أو تدخل الحكومة.

وحيث إن العديد من السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية مستقرة في الدرجة الأولى  $I(1)$  ، وللتعامل مع السلاسل غير المستقرة يتم أخذ الفروق الأولى First Difference لهذه السلاسل، ولكن استخدام علاقات تعتمد على الفروق الأولى للسلاسل الزمنية يعني اقتصار اهتمامنا على النتائج قصيرة الأجل Short-Run Results أو حالة عدم التوازن للظاهرة محل الدراسة، ومن ثم إهمالنا للنتائج طويلة الأجل Long Run Results أو حالة التوازن التي تعتمد على ظهور المتغيرات بقيمها الفعلية كما تقتضي غالبية النظريات الاقتصادية. وبالتالي يمكن حل هذه المشكلة من خلال نماذج تصحيح الخطأ Error-Correction Model (ECM) . وسيتم التحليل على أربع خطوات. تتمثل الخطوة الأولى في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المسماه "اختبارات جذر الوحدة" Unit Root Tests، وذلك لأن العديد من اختبارات التكامل المشترك لا يمكن استخدامها إلا إذا كانت المتغيرات لها نفس الترتيب تكاملياً. وسيتم استخدام الاختبارات التالية:

Levin Lin and Chu (LLC) & Fisher type augmented Dickey –Fuller test (F-ADF).

وبالنسبة لاختبار ADF فتمثل المعادلة الرئيسية كما يلي:

$$P = -2 \sum_{i=1}^n \ln p_i \rightarrow \chi^2 (2n)$$

حيث تكون  $P_i$  قيمة مقارنة لـ p-value لاختبار جذر الوحدة للمقطع  $i$  cross section حيث  $p_i = F(G_{iT_i})$

حيث  $F(.)$  هي دالة التوزيع للمتغيرات العشوائية  $G_i$ . وأضاف العديد من الباحثين مثل (2001) choi العديد من الإختبارات الأخرى بجانب اختبار كاي تربيع العكسي لفيشر منها مثلا الاختبار الطبيعي العكسي inverse normal test وثانيا الاختبار اللوغاريتمي logit test (Baltagi, 2005, 243–244).

### 8.1.1 اختبارات التكامل المشترك

الخطوة الثانية عندما تصبح السلاسل متكاملة في نفس الترتيب Same order فسوف نستخدم

#### 8.1.1.1 اختبار كاو kao

وذلك لاختبار علاقة التكامل المشترك للبيانات الإطارية Panel cointegration test والتي سوف تعتمد علي البواقي المقدره للمعادلة (1). (Baltagi, 2005, 252–253) حيث أن هذا الاختبار يعتمد على اختبار Engle Granger two step (residual-based) co-integration tests، ويتبع اختبار kao نفس منهجية pedroni ولكن يحدد مقطوعا الحد الثابت intercept وأيضا تجانس المعاملات في أول خطوة أو مرحلة.

$$GDP_{it} = \beta_1 + \beta_2 FDI_{it} + \beta_3 EX_{it} + \beta_4 EDU_{it} + \beta_5 Sku_{it} + \beta_6 bond_{it} \\ + \beta_8 Ccour_{it} + \beta_9 Rlow_{it} + \beta_{11} Pstab_{it} + \beta_{13} Voiacc_{it} \\ + \varepsilon_{it}(1)$$

وإذا وجد تكامل بين متغيرات الدراسة فإن المربعات الصغرى OLS ستطبق على المعادلة (1) ولا تؤدي إلى نتائج انحدار زائف بالإضافة إلى أن المعلمات المقدرة تصبح أكثر تماسكا واتساقا في الأجل الطويل. (Baltagi, 2005,257)

### 8.1.2 تقدير التكامل المشترك باستخدام المربعات الصغرى المعدلة كليا Panel co integration estimation FMOLS

في الخطوة الثالثة لاختبار متجه التكامل المشترك طويل الأجل يتم استخدام المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS) Fully Modified Ordinary Least Square

### 8.1.3 اختبار سببية جرانجر

في الخطوة الرابعة يتم اختبار اتجاه السببية بين المتغيرات للبيانات الإطارية من خلال اختبار جرانجر للسببية Granger causality، ويشير وجود تكامل مشترك إلى أنه توجد علاقة طويلة الأجل في اتجاه واحد على الأقل بين المتغيرات. ويتم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM لتصحيح عدم التوازن في علاقة التكامل وذلك باستخدام ECT بالإضافة إلى اختبار السببية في الأجل القصير والطويل بين المتغيرات المتكاملة، ويتم تقدير VECM كما يلي: حيث  $i=1, \dots, N$  تشير إلى الدول،  $t=1, \dots, T$  تشير إلى الفترة الزمنية،  $\varepsilon_{it}$  يفترض أن يكون الخطأ غير مرتبط ذاتيا، ECT يشير إلى تصحيح الخطأ المشتق من علاقة التكامل طويلة الأجل، ويتم تحديد فترة الابطاء الأمثل في كل معادلة للنظام الخطي من خلال اختيار أكبر قيمة لمعامل التحديد  $R^2$ ، ومعيار أكيكي (Akaike Information Criterion (AIC)). (Furqani and Mulyany, 2009)

$$\begin{bmatrix} \Delta LGDP_{it} \\ \Delta LSUK_{it} \\ \Delta DC_{it} \\ \Delta FDI_{it} \\ \Delta EX_{it} \\ \Delta EDU_{it} \\ \Delta Voia_{it} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \alpha_3 \\ \alpha_4 \\ \alpha_5 \\ \alpha_6 \\ \alpha_7 \end{bmatrix} + \sum_{p=1}^r \begin{bmatrix} \beta_{11p} \beta_{12p} \beta_{13p} \beta_{14p} \beta_{15p} \beta_{16p} \\ \beta_{21p} \beta_{22p} \beta_{23p} \beta_{24p} \beta_{25p} \beta_{26p} \\ \beta_{31p} \beta_{32p} \beta_{33p} \beta_{34p} \beta_{35p} \beta_{36p} \\ \beta_{41p} \beta_{42p} \beta_{43p} \beta_{44p} \beta_{45p} \beta_{46p} \\ \beta_{51p} \beta_{52p} \beta_{53p} \beta_{54p} \beta_{55p} \beta_{56p} \\ \beta_{61p} \beta_{62p} \beta_{63p} \beta_{64p} \beta_{65p} \beta_{66p} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta LGDP_{it-p} \\ \Delta LSUK_{it-p} \\ \Delta DC_{it-p} \\ \Delta FDI_{it-p} \\ \Delta EX_{it-p} \\ \Delta EDU_{it-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \theta_1 \\ \theta_2 \\ \theta_3 \\ \theta_4 \\ \theta_5 \\ \theta_6 \\ \theta_7 \end{bmatrix} ECT_{it-1} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1it} \\ \varepsilon_{2it} \\ \varepsilon_{3it} \\ \varepsilon_{4it} \\ \varepsilon_{5it} \\ \varepsilon_{6it} \\ \varepsilon_{7it} \end{bmatrix}$$

## 9. بيانات الدراسة وتحليلها

تم استخدام سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2011 وحتى 2017، وسبب اختيار هذه الفترة هو توفر بيانات السلسلة الزمنية لمقياس قيمة الصكوك وفقاً لبيانات تقرير السوق المالية الإسلامية الدولية خلال هذه الفترة. وتضم الدراسة 5 دول وهم الإمارات، السعودية، قطر، البحرين، ماليزيا. وسبب الاختصار على هذه الدول هو توفر البيانات لقيمة الصكوك وفقاً لتقرير الصكوك وكذلك توفر البيانات للسلاسل الزمنية لجميع المتغيرات خلال نفس الفترة لهذه الدول وذلك للحصول على بيانات متزنة لجميع الدول محل الدراسة *balanced panel data*. تم الحصول على بيانات الصكوك من تقارير IIFM، والمتغيرات الأخرى من قاعدة بيانات البنك الدولي. وقد تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي في توصيف العلاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي، وقيمة الصكوك، وذلك بهدف تقريب السلاسل الزمنية إلى الشكل الخطي، ولم يتم أخذ اللوغاريتم بالنسبة لصادق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأن السلسلة الزمنية بها أرقام سالبة ولكن تم القسمة على مليار، وكذلك لم يتم أخذ اللوغاريتم لمؤشرات الجودة المؤسسية لأن بها أرقام سالبة، وكذلك الانفتاح التجاري والتعليم والتمويل الممنوح من القطاع المصرفي لأنهم نسب مئوية. ويتم كتابة المعادلة كما يلي:

$$GDP_{it} = \beta_1 + \beta_2 FDI_{it} + \beta_3 EX_{it} + \beta_4 EDU_{it} + \beta_5 Sku_{it} + \beta_6 DC_{it} + \beta_7 Ccour_{it} + \beta_8 Rlow_{it} + \beta_9 Pstab_{it} + \beta_{10} Voia_{it} + \varepsilon_{it}(1)$$

حيث أن  $GDP$  الناتج المحلي الإجمالي،  $FDI$  صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر،  $EX$  الصادرات من السلع والخدمات،  $edu$  معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي،  $sku$  قيمة الصكوك،  $dc$  مساهمة القطاع المصرفي في تقديم الائتمان،  $ccour$  التحكم في الفساد،  $rflow$  إنفاذ القانون،  $pstab$  الاستقرار السياسي،  $voiac$  المحاسبة والمسألة،  $\varepsilon$  الخطأ المعياري. وقد تم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية السنوية من مؤشرات التنمية في البنك الدولي خلال الفترة الزمنية 2011-2017.<sup>(1)</sup>

وتشير  $i$  إلى الوحدة في القطاع الزمني  $i = 1, 2, 3, \dots, N$ ، وترمز  $t$  إلى الفترة الزمنية  $t = 1, 2, 3, \dots, T$ ، وتشير  $\beta_i$  إلى تقدير المرونة طويلة الأجل بين صافي الاستثمار الأجنبي، التجارة، التعليم، إصدار الصكوك، حجم القطاع المصرفي التقليدي، مؤشرات الجودة المؤسسية، والنمو الاقتصادي حيث أن  $i = 2, 3, \dots, 10$ . ووفقاً للنظرية الاقتصادية، يتوقع أن تكون العلاقات فيما بين المتغيرات (الإشارة) كما يلي:

**التعليم:** تشير النظرية والأدلة العلمية إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري هو أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي. (Solow, 1956; Lucas, 1988; Barro & Sala-i-Martin, 1995) ولقياس هذا المتغير نستخدم معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية. نتوقع العلاقة الإيجابية بين التعليم والنمو الاقتصادي. (Smaoui & Nech 2017).

**تطور سوق الصكوك:** من الممكن أن تسهم أسواق الصكوك في تعميق الأسواق المالية واستنزاف مدخرات المسلمين الغير مستعدين للاستثمار في السندات القائمة على الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي وتحفيز النمو الاقتصادي. (Smaoui and Nech 2017) تم استخدام القيمة السوقية للصكوك (حجم إصدارات الصكوك).

**الانفتاح التجاري:** أوضحت أدبيات النمو أن الانفتاح على التجارة الدولية له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (Harrison, 1996; Sachs & Warner, 1997; Grossman & Helpman, 1992)، حيث أن الاقتصادات المفتوحة من المرجح أن تكون أكثر استفادة من النقل التكنولوجي وزيادة وفورات الحجم في الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة نمو الصادرات، وزيادة المنافسة في الأسواق المحلية، وتحسين تخصيص الموارد، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. (Dollar, 1992)، مع ذلك فإن الانفتاح على التجارة الدولية قد يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي لأنه يمكن أن يجعل البلدان أكثر عرضة للصدمات الخارجية خاصة في ظل وجود تركيز عالٍ في

<sup>1</sup>Source: The World Bank World Development Indicators:

<http://databank.worldbank.org/data/views/variable>

Selection/selectvariables.aspx?source=world-development-indicators

الصادرات. (Imam & Kpodar, 2015) تم قياس الانفتاح التجاري بنسبة إجمالي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. (Thumrongvit et al., 2013)، (Smaoui & Nech 2017)

**الاستثمار الأجنبي المباشر:** تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعني سهولة تدفق التمويل الخارجي من المستثمرين الأجانب مما سيؤدي إلى تحسين ودعم النمو الاقتصادي. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً مهماً في المساهمة في نمو الاقتصاد ومع ذلك فإن تطوير مستوى الأسواق المالية المحلية أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذه الآثار الإيجابية. (Alfaro et al., 2004) وقد وجدت دراسة Gammoudi et al., 2016 تأثير إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك أوضحت دراسة (Borensztein et al 1995,1) أن الاستثمار الأجنبي المباشر محرك أساسي في نقل التكنولوجيا، وله دور هام أكبر من الاستثمار المحلي، وتتوقف الانتاجية المرتفعة للاستثمار الأجنبي على كفاءة رأس المال البشري في البلد المضيف.

بالنسبة **لحجم القطاع المصرفي** مقاس ب حجم الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي لمختلف القطاعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يعد محددًا لتطور سوق السندات بالدولة، ومن المتوقع أن يكون التأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. (Thumrongvit et al, 2017) (Smaoui and Nech 2017)، حيث أن الأدبيات توضح أن الأسواق المالية التي تعمل جيداً تساهم في التخصيص الفعال للموارد الاقتصادية وبالتالي تحفز النمو الاقتصادي. -Demirguc- Beck et al., 2000 (K. & Maksimivic, 1998; King & Levine, 1993;)

وفيما يتعلق بمؤشرات **الجودة المؤسسية** فقد توصلت الأدبيات التجريبية إلى توافق في الآراء على أن الجودة المؤسسية هي أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي. (Easterly & Levine, 2003; Mauro, 1995; Knack & Keefer, 1995; Dollar & Kraay, 2003; Hall & Jones, 1999) لأنها تشكل الحوافز الاقتصادية في الاقتصاد، وتعزز خيارات السياسة بشكل أفضل، وتساهم في التخصيص الفعال للموارد، وتأخذ قيم من (-2.5) تعني أداء ضعيف إلى (2.5) مما يعني أداء قوي. ويعكس مؤشر سيادة القانون Rule of Law مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والإلتزام بها، بما في ذلك جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية، والسياسات وكذلك الجريمة والعنف، وبالتالي يوضح المقياس تقييم لقوة ونزاهة النظام القانوني والالتزام الشعبي بالقانون، ويتوقع أن يكون التأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. Smaoui and Nech 2017.

وبالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد Control of Corruption فيوضح الفساد داخل النظام السياسي ويرتبط ارتفاع مستوى الفساد والذي يقوّض تطبيق القانون سلباً على تطوير سوق الصكوك، وبالتالي كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان التأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

وبالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف Political stability والذي يقيس احتمال عدم الاستقرار السياسي أو العنف بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب. وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على الاستقرار السياسي، ويتوقع وجود علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

وبالنسبة لمؤشر Voice and Accountability يعبر عن مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلا عن حرية التعبير وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على تمتع المواطنين بمزيد من الحرية. يتوقع وجود تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

المتغير	الرمز	القياس	توقع الإشارة	المصدر
النمو الاقتصادي	Gdp	GDP,PPP current international \$		WBI
الاستثمار الأجنبي المباشر	Fdi	Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US\$)	+	WBI
الانفتاح التجاري	Ex	Exports of goods and services (% of GDP)	+ -	WBI
حجم القطاع المصرفي	Dc	Domestic credit provided by financial sector (% of GDP)	+	WBI
التعليم	Edu	School enrollment, primary (% gross)	+	WBI
قيمة الصكوك	Suk	Sukuk valuemillion \$	+	IIFM
الاستقرار السياسي	pstab	Political Stability and Absence of Violence/Terrorism	+	WBI
سيادة القانون	rflow	Rule of Law	+	WBI
التحكم في الفساد	ccour	Control of Corruption	+	WBI
المساءلة والمحاسبة	voiaacc	voice and acco	+	WBI

يوضح الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لجميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة. نلاحظ أن متوسط معدل النمو بالنسبة للدول محل الدراسة 26.77%، وتتراوح بين 24.66% كحد أدنى و 28.2% كحد أقصى وذلك لأن الدول محل الدراسة من فئة الدخل المرتفع ومتوسطة مرتفعة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولي عام 2019<sup>(2)</sup>، كذلك نلاحظ أن متوسط قيمة إصدار الصكوك 22%، الوسط الحسابي للنتائج المحلي الإجمالي مرتفع، وذلك لأن الدول محل الدراسة أكثر الدول

<sup>2</sup><https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>



## هبة الله أحمد سليمان

إصداراً لللكوك. بينما متوسط معدل نمو الاستثمار الأجنبي، التعليم، القطاع المصرفي التقليدي، الصادرات، مؤشر المسألة والمحاسبة، مؤشر إنفاذ القانون، والتحكم في الفساد والاستقرار السياسي منخفض.

جدول رقم (1): التحليل الوصفي للمتغيرات

<i>Max</i>	<i>Min</i>	<i>Std.Dev.</i>	<i>mean</i>	Variable
28.21	24.66	1.13	26.77	GDP
1.48	-0.10	0.46	0.85	DC
16	-0.84	4.94	5.97	FDI
1.05	0.31	0.22	0.74	EX
24.18	19.39	1.29	22.06	Sku
1.22	0.95	0.07	1.05	EDU
1.22	-1.33	0.78	0.08	Pstab
0.96	0.05	0.25	0.50	Rlow
1.28	-0.31	0.48	0.51	CCour
-0.34	-1.91	0.48	-1.13	Voiacc

## 10. النموذج القياسي

يبدأ التحليل القياسي للمتغيرات بإجراء اختبارات جذر الوحدة، حيث أن العديد من اختبارات التكامل المشترك لا يمكن استخدامها إلا إذا كانت المتغيرات لها نفس الترتيب تكاملياً. ويوضح جدول رقم (2) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات. من جدول رقم (1) يتضح أن جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول. أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) وبالتالي يمكن إجراء التكامل المشترك.

جدول رقم (2): اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات

F-PP-test		F-ADF -test		LLC-test		المتغيرات
Difference	Level	Difference	Level	Difference	Level	
18.89**	0.003	18.46**	5.09	-2.92*	0.79	GDP
21.81**	6.03	21.48**	5.29	-3.01*	-0.88	DC
48.40*	15.83	34.17*	9.31	-6.73*	-0.37	FDI
33.37*	15.67	25.71*	11.89	-5.22*	-0.48	EX
37.29*	6.01	36.84*	6.83	-12.06*	-0.15	Sku
19.90**	1.88	27.95*	3.84	-4.81*	1.13	EDU
40.86*	8.43	19.84**	5.11	-2.68*	1.11	Pstab
43.41*	5.36	18.49**	7.58	-3.136*	-0.22	Rl
26.27*	5.97	24.74*	5.38	-3.76*	0.302	CCour
40.21*	8.29	17.97**	3.36	-3.88*	1.35	Voiacc

\*, \*\* تعني المعنوية عند 1%، 5%.

### 10.1 اختبارات التكامل المشترك panel co-integration test results

تم الاعتماد على إختبار kao وذلك لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (3): نتائج اختبار كاو

All panel		
	t-Statistic	Prob
ADF	-1.820	0.034

يتضح من جدول اختبار كاو أن قيمة p value أقل من 5% أي إننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو وجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

## 10.2 تقدير التكامل المشترك للبيانات

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات لجميع المجموعات، يجب أن يتبعها تقدير للعلاقة طويلة الأجل. ولاختبار مدى قوة العلاقة بين المتغيرات، تم تقدير العلاقة باستخدام المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS. وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم ( 4 ) : نتائج FMOLS

		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
Variables	core	Coeff	Coeff	Coeff	Coeff	Coeff
suk	0.666* (0.087)	0.686* (0.095)	0.694* (0.08)	0.803* (0.076)	0.821* (0.071)	0.686* (0.084)
dc	0.224 (0.286)	0.091 (0.304)	0.135 (0.274)	0.836** (0.339)	1.617* (0.417)	-0.042 (0.322)
edu	10.94* (1.714)	10.64* (1.866)	10.523* (1.66)	6.646* (1.869)	4.162*** (2.041)	10.49* (1.64)
ex	0.412 (0.544)	0.256 (0.810)		0.022 (0.1426)		0.375 (0.539)
pstab		0.046 (0.362)		0.239*** (0.137)	0.283** (0.131)	
Ccour		0.248 (0.621)	0.451*** (0.093)			
Vaiacc				-1.165* (0.409)	-2.20* (0.549)	
fdi					0.069** (0.031)	
Rlow						0.658 (0.577)
Adj. R <sup>2</sup>	0.65	0.66	0.71	0.74	0.71	0.67
X <sup>2</sup> <sub>nor</sub>	0.4554 [0.796]	0.168 [0.919]	0.219 [0.896]	1.096 [0.577]	1.671 [0.434]	0.306 [0.858]
Wald <sub>test</sub>	12432 [0.000]	8801.92 [0.000]	13207.5 [0.000]	13705.03 [0.000]	15030.5 [0.000]	10971.4 [0.000]
Num. of Count	5	5	5	5	5	5
Obs.	30	30	30	30	30	30

\*\*\*، \*\*، \* معنوية عند 1%، 5%، 10%.

جدول رقم (5): اختبارات جذر الوحدة للبقاوي في المستوى

F-PP-test	F-ADF-test	LLC-test
<b>Core</b>		
<b>29.566*</b>	<b>16.37***</b>	<b>-8.893*</b>
<b>(1)</b>		
17.324***	27.853*	-3.889*
<b>(2)</b>		
19.425**	29.411*	-4.230*
<b>(3)</b>		
19.69**	26.116*	-4.118*
<b>(4)</b>		
18.90**	28.31*	-3.452*
<b>(5)</b>		
17.46***	29.423**	-5.233*

\*، \*\* تعني المعنوية عند 1%، 5%.

بالنظر إلى نتائج جدول رقم (4) في جميع النماذج نجد أن إشارة المتغيرات تتفق تماما مع النظرية الاقتصادية، ونلاحظ أن زيادة إصدار الصكوك في جميع النماذج تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، مما يعني أن تطور سوق الصكوك، أي حجم إصدار الصكوك له تأثير إيجابي هام على النمو الاقتصادي. وهو ما يتفق مع نتائج دراسة Smaoui and Nech 2017. وبالنسبة لزيادة نسبة الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي فإنه يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، مما يعكس تطور سوق السندات في الدول محل الدراسة وهو ما يتفق مع نتائج دراسة كل من Smaoui & Nech 2017 & Thumrongvit. P. et al, 2013.

ويتوقع أن يكون معامل التعليم إيجابيا وكبيراً وهو ما نلاحظه من نتائج التحليل حيث أن زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الاساسي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، مما يعكس أهمية الاستثمار في رأس المال البشري لدعم النمو الاقتصادي وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة Smaoui and Nech 2017، وكذلك يؤدي زيادة الانفتاح التجاري إلى زيادة النمو الاقتصادي، وتختلف نتائج الدراسة عن نتائج دراسة Smaoui and Nech 2017 حيث وجد أن الانفتاح التجاري له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

وبالنسبة لمؤشرات الجودة المؤسسية نلاحظ أن مؤشر الاستقرار السياسي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. مما يدل على الاستقرار السياسي لهذه الدول وغياب العنف حيث إنها لم تواجه ثورات الربيع العربي، بينما سجل مؤشر المسألة والمحاسبة تأثيراً سلباً، ويمكن تفسير ذلك بأن الدول عينة البحث تتميز بالنظام الملكي بما يعكس انعدام دور المواطن في المشاركة في اختيار الحكام والحكومات. وعلى الرغم من وجود علاقة ايجابية بين سيادة القانون والنمو الاقتصادي إلا

أن البحث لم يجد أي دلالة معنوية على الرغم من العلاقة الوثيقة بين فاعليه ومصداقية الحكومات في الالتزام بسياستها وبين انجذاب المستثمرين للاستثمار داخل الدولة ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي، ووجدت الدراسة علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي ومؤشر التحكم في الفساد، وتعكس تلك النتائج مدى أهمية الاستقرار السياسي والتحكم في الفساد في جذب الاستثمار لتعزيز النمو الاقتصادي. وكذلك وجدت الدراسة علاقة إيجابية ومعنوية التأثير بين زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي مما يعكس ثقة المستثمرين في مدى التزام تلك الدول بالسياسات الرشيدة لإداره أعمالها ونزاهة القانون بالإضافة إلى التزام الشركات والحكومات بالقانون وكذلك الاستقرار السياسي والذي يساعد في جذب العديد من الاستثمارات، وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة Gammoudi et al., 2016، وعند إجراء الاختبارات التشخيصية نلاحظ أن جميع النماذج لا تعاني من أي مشاكل إحصائية.

**مما سبق يتضح أن زيادة إصدار الصكوك، زيادة نسبة الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي، زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الاساسي، زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة الاستقرار السياسي، زيادة الصادرات، التحكم في الفساد، إنفاذ القانون جميع هذه المتغيرات تؤدي إلى خلق بيئة مناسبة للاستثمار ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي، كذلك نلاحظ أن القطاع المصرفي التقليدي مكمل للصكوك في التنمية الاقتصادية. حيث أن الاصلان متكاملان وليس بديلان لبعضهما البعض، وتتفق النتائج مع دراسة (Naifar et al., 2017)**

### 10.3 نتائج اختبار جرانجر للسببية: panel causality tests results

بعد التأكد من أن متغير الناتج المحلي الإجمالي متداخل بشكل مشترك على المدى الطويل مع باقي المتغيرات، يتم دراسة العلاقة السببية بين هذه المتغيرات، واختبار العلاقات السببية بين المتغيرات في المدى القصير والطويل تم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ The Vector Error Correction Model (VECM)، وقد أوضحت نتيجة ECM إنه يوجد علاقة سببية في الأجل الطويل، حيث أن الإشارة سالبة ومعنوية إحصائياً، وكذلك يوجد علاقة سببية في الأجل القصير من خلال تطبيق Wald test. وقد كانت نتائج اختبار السببية في الأجل القصير والطويل كما في الجدول رقم (6). ومن هذا الجدول نجد أنه توجد علاقة سببية في الأجل الطويل والقصير بين إصدار الصكوك والنمو الاقتصادي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ( Ahmad et al., 2012)، وبالتالي يجب على متخذي القرار تصميم سياسات جديدة لتطوير سوق رأس المال الإسلامي.

وكذلك الائتمان المقدم من القطاع المصرفي يسبب النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير، وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي، ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي يعدوا من مسببات النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

جدول رقم ( 6 ): نتائج اختبار السببية

variables	GDP	
	Short run Wald test	Long run t-statistics
SUK	10.7960* (0.0010) ↑	-3.2857* (0.0047) ↑
DC	11.126* (0.0009) ↑	-3.335* (0.0042) ↑
FDI	5.6083** (0.0179) ↑	2.368 (0.0308)
EX	0.5050 (0.4773)	0.7106 (0.4875)
EDU	13.1304* (0.0003) ↑	3.6236 (0.0023)
Voiaac	2.0294 (0.15430)	1.4245 (0.1735)

## 11. النتائج والتوصيات

### 11.1 النتائج

إصدار الصكوك إيجابي ومعنوي التأثير، كذلك سبب أساسي في النمو الاقتصادي مما يعني أن أسواق الصكوك تلعب دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل وبالتالي تسهم في تعميق الأسواق المالية واستنزاف مدخرات المسلمين الغير مستعدين للاستثمار في السندات القائمة على الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي وتحفيز الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي. وبالتالي قد تحققت فرضية البحث حيث أن الصكوك الإسلامية لها تأثير حيوي وهام في النمو الاقتصادي، وكذلك تعد من مسببات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة من خلال مساهمتها في تمويل القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

**حجم القطاع المصرفي إيجابي ومعنوي التأثير على النمو الاقتصادي وكذلك يعد من مسببات النمو، مما يعني أن القطاع المصرفي مكمل للقطاع الاسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية.**

وبالنسبة للتعليم يلاحظ أن تأثيره إيجابي ومعنوي التأثير وكذلك يسبب النمو الاقتصادي مما يعكس أن الاستثمار في رأس المال البشري هو أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي.

وبالنسبة لصافي الاستثمار الاجنبي يلاحظ أن تأثيره إيجابي ومعنوي التأثير، ويسبب النمو الاقتصادي، مما يتطلب ضرورة ترتيب أولويات الاستثمار ووضع معايير واضحة لتشجيع الاستثمارات النظيفة الصديقة للبيئة.

وبالنسبة للتجارة فأنها ذات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ولكن (غير معنوية إحصائياً).

وبالنسبة لمؤشرات الجودة المؤسسية فنلاحظ أن الاستقرار السياسي معنوي وإيجابي التأثير على النمو الاقتصادي، كذلك التحكم في الفساد معنوي وإيجابي التأثير على النمو الاقتصادي، كذلك إنفاذ القانون إيجابي التأثير على النمو الاقتصادي، مما يخلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمار ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي.

## 11.2 التوصيات

### ويمكن تلخيص التوصيات فيما يلي:

- 1- تمويل مشروعات البنية التحتية من خلال الصكوك لما لها من تأثير إيجابي على تحفيز النمو الاقتصادي.
- 2- تهيئة التشريعات واللوائح لزيادة التوسع في إصدار الصكوك ومواكبة التغيرات التكنولوجية في صناعة التمويل.
- 3- زيادة تطوير مساهمة القطاع المصرفي التقليدي لأنه مكمل للقطاع الإسلامي في التنمية الاقتصادية.
- 4- ترتيب أولويات الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات.
- 5- زيادة الاهتمام برأس المال البشري لأنه من مسببات النمو الاقتصادي.

## المراجع العربية

- سامر قنطقجي، 2015، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
- سليمان ناصر، ربيعه بن زيد، (2019)، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20 العدد 1.
- عبدالجليل مقدم، حولة عدناني، 2019، الصكوك الوقفية كأداة للتمويل وأثرها على النمو الاقتصادي، الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، المؤتمر الدولي الثاني للاكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي) الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب، أسطنبول- تركيا.
- علي حسين، 2019، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة، المؤتمر الدولي الثاني للاكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي) الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب، أسطنبول- تركيا.
- غزال عامر، 2015، الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية. مطابع الشرطة للطباعة والنشر، القاهرة.
- مفتاح عبد السلام، 2019، الدور التنموي للصكوك الوقفية، المؤتمر الدولي الثاني للاكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي) الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب، أسطنبول- تركيا.
- هناء الحنيطي، 2015، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دراسات العلوم الإدارية، (42)، 2.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، 2015، المعايير الشرعية، المنامة- البحرين.



Abduh, M., & Chowdhury, N. T., 2012, Does Islamic Banking Matter for Economic Growth in Bangladesh? *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, 8(3), 104–113.

Abduh, M., & Omar, M. A., 2012. Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 5(1), 35–47.

Ahmad. N., et al., 2012, Economic Forces and the Sukuk Market, *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 65, 127 – 133.

Ahmad. W., & Radzi, R., 2011, Sustainability of sukuk and conventional bond during financial crisis: Malaysia's capital market, global economy and finance journal, vol.4 no.2.

Alfaro, L. et al., 2004, FDI and economic growth: the role of local financial markets, *journal of international economics*, vol 64, issue 1, 89-112.

Alkhwaja. M., 2019, Sukuk: measuring the role of sukuk as an economic growth enhancer in turkey, *Australian journal of basic and applied science*, 13 (2).

Al-raeai& Abdul Rahim, 2018, the role of political risk and financial development factors on sukuk market development of gulf cooperation council (GCC) countries, [Asian journal of finance and accounting](#), vol.10, no. 1.

Baltagi, 2005, *Econometric analysis of panel data*: John Wiley.

Barro, R., & Sala-i-Martin, X., 1995. *Economic Growth*. McGraw-Hill, New York.

Beck, T., et al, 2000. A new database on financial development and structure. *World Bank Econ. Rev.* 14, 597–605.

Beck, T., et al., 2013. Islamic vs. conventional banking: business model, efficiency and stability. *J. Bank. Finance* 37, 433–447.

Borensztein, E., et al., 1995, How does foreign direct investment affect economic growth?, NBER working paper series, working paper No. 5057.

Chapra, M.U., 2008. The global financial crisis: can Islamic finance help minimize the severity and frequency of such a crisis in the future? Conference Paper Presented at the Forum on the Global Financial Crisis at the Islamic Development Bank.

Daly, S. & Frikha, M., 2016, Banks and economic growth in developing countries: what about islamic banks?, *cogent economics and finance*, Vol. 4, Iss. 1.

- Demirguc-Kunt, A., & Maksimovic, V., 1998. Law, finance, and firm growth. *J. Finance* 53, 2107–2138.
- Dollar, D., 1992. Outward-oriented developing economies really do grow more rapidly: evidence from 95 LDCs, 1976–1985. *Econ. Dev. Cult. Change* 40.
- Dollar, D., & Kraay, A., 2003. Institutions, Trade, and Growth: Revisiting the Evidence, Policy Research Working Paper Series No. 3004. The World Bank.
- Easterly, W., & Levine, R., 2003. Tropics, germs, and crops: how endowments influence economic development. *J. Monet. Econ.* 50, 3–39.
- Echhsbi, A. et al., 2016, Does sukuk financing promote economic growth? An emphasis on the major issuing countries. *Turk. J. Islam. Econ.* 3, 63–73.
- Furqani, H., & Mulyany, F., 2009, Islamic Banking and Economic Growth: Empirical Evidence from Malaysia. *Journal of Economic Cooperation and Development*, 30(2), 59–74.
- Gammoudi, M., et al., 2016, FDI and growth in the MENA countries: are the GCC countries different? African governance and development institute, AGDI working paper.
- Grossman, G.M., & Helpman, E., 1992. Innovation and Growth: Technological Competition in the Global Economy. MIT Press, Boston, MA.
- Hall, R.E., & Jones, C.I., 1999. Why do some countries produce so much more output per worker than others? *Q. J. Econ.* 114, 83–116.
- Harrison, A., 1996. Openness and growth: a time series, cross-country analysis for developing countries. *J. Dev. Econ.* 48, 419–447.
- Hasan, M., & Dridi, J., 2010. The Effect of Global Financial Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study. IMF Working Paper, WP/10/201. Imam, P., Kpodar, K., 2015. Is Islamic Banking Good for Growth? IMF Working Paper, WP/15/81.
- International Islamic Financial Market, 2018, A Comprehensive study of the global sukuk market, labuan IBFC, Malaysia.
- Kantarci, H. & Eren, T., 2018, The emergence of sukuk market and economic effects, global journal of emerging trends in e-business, marketing and consumer psychology, (4), 1.
- Khiyar, K., & Galfy, A., 2014, the role of sikuk (Islamic bonds) in economic development, JFAMM-2-2014.

King, R.G., & Levine, R., 1993. Finance and growth: Schumpeter might be right. Q. J. Econ. 108, 717–738.

Knack, S., & Keefer, P., 1995. Institutions and economic performance: cross-country tests using alternative institutional measures. Econ. Polit. 7, 207–227.

Lawal, I., & Imam, U., 2016, Islamic finance and economic growth: empirical evidence from Nigeria, journal of economics and sustainable development, vol.7, No. 16.

Lucas, R.E., 1988. On the mechanics of economic development. J. Monet. Econ. 22.

Malikov, A., 2017, How do sovereign sukuk impact on the economic growth of developing countries? An analysis of the infrastructure sector, Islamic Research and Training Institute, at: <https://www.researchgate.net/publication/316753079>

Mauro, P., 1995. Corruption and growth. Q. J. Econ. 110, 681–712.

Muharam H. et al., 2019, Islamic stock market and sukuk market development, economic growth and trade openness, the case of Indonesia and Malaysia, Business: Theory and practice, 20: 196-207.

Naifar N., et al., 2017, Do regional and global uncertainty factors affect differently the conventional bonds and sukuk? Pacific-Basin Finance Journal 41.

Onagun, A., 2016, the impact of sukuk investment in developing UAE economy, journal of Islamic banking and finance.

Sachs, J.D., & Warner, A.M., 1997. Fundamental sources of long-run growth. Am. Econ. Rev. Pap. Proc. 87, 184–188.

Shaikh, S., 2015, role of sukuk in development finance, at: <https://www.researchgate.net/publication/323219639>.

Smaoui H. & Khawaja M., 2016, The Determinants of Sukuk Market Development, Emerging Markets Finance and Trade.

Smaoui H. & Nechi S., 2017, does sukuk market development spur economic growth? Research in International business and finance, 41, 136-147.

Solow, R., 1956. A contribution to the theory of economic growth. Q. J. Econ. 70.

Thumrongvit. P. et al., 2013, Linking the missing market: the effect of bond markets on economic growth. Int. Rev. Econ. Finance 27.

Wilson. R., 2006, Innovation in the structuring of Islamic sukuk securities, *Lebanese American University, 2nd Banking and Finance International Conference*,

World bank, 2019, <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519>.

World Bank, 2019, World Development Indicators: <http://databank.worldbank.org>.

## تأثير سعر الفائدة على سعر صرف الجنيه المصري

أنور النقيب\*

### ملخص

تهدف الدراسة إلى إختبار تأثير سعر الفائدة على قيمة الجنيه المصري، وتم ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR)، والبيانات السنوية لمصر خلال الفترة (يونيو 1991 - يونيو 2020). وتم قياس الأثر من خلال نموذجين، الأول يضم متغيرات سعر الصرف الاسمي وسعر الفائدة المحلية وسعر الفائدة على الودائع الأجنبية ونسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع في مصر، أما النموذج الثاني فتم استخدام متغيرات سعر الصرف الاسمي، ونسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع في مصر، وفرق سعر الفائدة (سعر الفائدة على الجنيه المصري - سعر الفائدة على الودائع الأجنبية). وتوصل النموذجين الى ان العلاقة بين سعر الفائدة (على العملة المحلية او الاجنبية) وسعر صرف الجنية المصري علاقة مستقلة، حيث لا يوجد تأثير لسلوك سعر الفائدة المحلية على الودائع بالجنيه المصري او الفوائد على الودائع بالعملة الأجنبية او فروق أسعار الفائدة على سعر الصرف الجنية المصري. كما لا توجد علاقة سببية من سعر الفائدة المحلي او فروق أسعار الفائدة إلى سعر الصرف.

## The effect of the interest rate on the exchange rate of the Egyptian pound

Anwar El Nakeeb

### Abstract

The study aims to test the effect of the interest rate on the value of the Egyptian pound, and the vectors self-regression model (VAR) was used, using the annual data for Egypt during the period (June 1991 - June 2020). The effect was measured through two models. The first model includes the variables of the nominal exchange rate, the domestic interest rate, the interest rate on foreign deposits and the ratio of foreign deposits to total deposits in Egypt. The second model includes the variables of the nominal exchange rate, the ratio of foreign deposits to total deposits in Egypt, and the difference Interest rate (the interest rate on the Egyptian pound - the interest rate on foreign deposits). The two models concluded that the relationship between the interest rate (on the local or foreign currency) and the Egyptian pound exchange rate is an independent relationship, as there is no effect of the behavior of the local interest rate on deposits in the Egyptian pound or interest on deposits in foreign currency or interest rate differences on the exchange rate of the Egyptian pound. There is also no causal relationship from the domestic interest rate or interest rate differentials to the exchange rate.

\* استاذ الاقتصاد المساعد، كلية العلوم الإدارية، اكااديمية السادات، جمهورية مصر العربية، البريد الالكتروني: anwar0015@gmail.com

## المقدمة

تتضمن السياسة دوراً هاماً لسعر الصرف، حيث يعتبر سعر الصرف هدفاً وسيطاً (Intermediate Target) للسياسة النقدية (Tee, O., 2013: 308)، ويستخدم كمحور ارتكاز اسمي Nominal Anchor لأهداف السياسة النقدية، حيث يتم تثبيت المتغيرات الاقتصادية الكلية، وربطها بمتغير معين له أهمية واضحة، هذا المتغير هو سعر الصرف الاسمي (عبدالخالق، جودة، 1998: 10). ويتحدد سعر الصرف بناءً على عدة متغيرات اقتصادية، أهمها الاداء الاقتصادي، وتنافسية الدولة، ومعدل التضخم، وفرق معدل التضخم بين الشركاء التجاريين، وشروط التجارة، وعجز الميزان الجاري والدين العام. وتعد العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف محوراً رئيسياً للدراسات الاقتصادية سواء على مستوي النظرية أو التطبيق، وذات أهمية كبيرة ليس فقط للأكاديميين ولكن أيضاً لواقعي السياسات، حيث يعتبر سعر الفائدة، جزءاً مهماً من متغيرات السياسة النقدية للتعامل مع تقلبات سعر الصرف. وعلى الرغم من دراسة العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة /فروق أسعار الفائدة منذ فترة طويلة، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بين العلماء وصانعي السياسات (Si, Deng-Kui., et al, 2019)، حيث تنتبأ معظم النماذج النظرية بأن أسعار الصرف تحددها الأسس الاقتصادية، وأحدها تلك الاسس هو فرق سعر الفائدة بين الداخل والخارج. إلا أن هناك بعض الدراسات التي فحصت العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف إنتهت إلى نتائج مختلطة و / أو متضاربة، ويشير البعض إلى عدم وصول الدراسات التطبيقية إلى نتائج حاسمة بشأن تلك العلاقة (Hnatkovska, V., et al., 2008).

وتشير الحالة المصرية الي استخدام البنك المركزي المصري سياسة سعر الفائدة كآلية لدعم سياسة سعر الصرف منذ بداية الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينات، حيث تزامن كل تخفيض لقيمة الجنيه المصري بواسطة البنك المركزي مع رفع سعر الفائدة على الجنيه المصري. ففي عام 1991 وعندما بلغت عملية إحلال العملة الأجنبية محل العملة المصرية ذروتها، حيث بلغت الودائع الأجنبية نحو 59% من إجمالي الودائع (World Bank, 2020)، تم تخفيض قيمة الجنيه المصري للنصف تقريباً من 1.6 جنيه/ دولار إلى 3.1 جنيه/ دولار في هذا العام، وفي الوقت نفسه تم رفع سعر الفائدة على الجنيه المصري من 12% إلى 19.7% (World Bank, 2020). وفي بداية عام 2003، تم تغيير نظام سعر الصرف، وارتفع سعر الصرف من 4.5 جنيه عام 2002 إلى 5.9 عام 2003. وقد تم تثبيت سعر الفائدة على الجنيه عند 10% تقريباً خلال الفترة من 2002 حتى 2015، ولكن تم استخدام سعر الفائدة على الدولار، حيث تم رفعها إلى أن وصلت ذروتها عام 2007، ثم بدأ تخفيضها بشدة بعد ذلك لرفع الفرق بين سعر الفائدة المحلي وسعر الفائدة على الدولار، والتي ظلت ثابتة عند حدود 8.1% إلى 9.5% من 2008 إلى 2015 World Bank, (2020). وفي نهاية العام 2016، اتجهت مصر إلى تطبيق برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي، وترتب عليه تخفيض قيمة الجنيه من 10 جنيه نهاية عام 2016 إلى 17.8 جنيه عام 2017، كما تم رفع سعر الفائدة من 12.9% نهاية عام 2016 إلى 18.3% عام 2017، بالإضافة الي رفع

الفائدة على الودائع الدلارية، ثم بدأت رحلة تخفيض الفوائد بعد عام 2018، حيث انخفضت إلى 14.5% عام 2019 ثم إلى 9.75% في يونيو 2020 (CBE, 2018, 2020).

وتتمثل مشكلة الدراسة في أن تخفيض قيمة سعر الصرف الرسمي للجنيه يتم تحت ظروف اقتصادية ضاغطة نتيجة ضعف أداء الاقتصاد الحقيقي، وفي ظل ضعف الاقتصاد الحقيقي الدعم لقيمة العملة المصرية، يتم اللجوء الي دعم السياسات الاقتصادية (النقدية)، خاصة سياسة سعر الفائدة. حيث يعتمد البنك المركزي على سعر الفائدة لدعم قيمة العملة، وخاصة في السنوات الأولى من التخفيض. ومن ثم فإن التساؤل الرئيسي للدراسة هو؛ هل لسياسة سعر الفائدة تأثير فعال على سلوك سعر الصرف؟.. وستتم الدراسة من خلال عدة أسئلة فرعية، وهي؛ هل تتأثر قيمة العملة المصرية بسعر الفائدة على الجنيه المصري؟، هل تتأثر قيمة العملة المصرية بالفرق بين سعر الفائدة على الجنيه المصري وعلى الودائع بالعملة الأجنبية؟، هل تتأثر قيمة العملة المصرية بالودائع بالعملة الأجنبية؟، وأخيراً هل تتأثر الودائع الأجنبية بسعر الفائدة؟

وفي إطار المشكلة والأسئلة البحثية، تم صياغة فرضية الدراسة، وهي " سعر الفائدة على العملة المحلية ذات أثر موجب على قيمة الجنيه المصري" أي أن رفع الفائدة يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف للجنيه مقابل العملات الأجنبية، أي ترتفع قيمة الجنيه. وتهدف الدراسة إلى الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضيتها وتحليل العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف وسعر الفائدة في الاقتصاد المصري. وتأتي أهمية الدراسة من أن المعرفة الجيدة بالعلاقة بين تغيرات سعر الفائدة وتغيرات أسعار الصرف في الاقتصادات الناشئة مهمة للغاية من أجل فهم أوضح لآليات انتقال السياسة النقدية (Kohlscheen, E., 2014). حيث يمثل عدم وجود علاقة تطبيقية واضحة بين أسعار الفائدة وسعر الصرف إشكالية من منظور الممارسين وصانعي السياسات (M., 2008), (Sánchez). فسعر الفائدة قصير الأجل هو أداة السياسة المعتادة التي يستخدمها صانعو السياسات للتأثير على قيم العملات. فإن لم تكن تلك الاداة فعالة، فلماذا يستمر صانعو السياسة في استخدام أداة سعر الفائدة للتأثير معدل سعر الصرف؟. كما توجد أهمية للدراسة في ضوء قلة الدراسات التطبيقية التي قامت بدراسة تلك العلاقة في مصر.

وتستخدم الدراسة منهج البحث الاستقرائي، وذلك بالاعتماد على البيانات الاحصائية للوصول إلى العلاقات بين متغيرات الدراسة، وهي سعر الصرف الاسمي للجنيه المصري مقابل الدولار<sup>(1)</sup>، وسعر الفائدة على الجنيه المصري، وسعر الفائدة على الودائع الأجنبية، والفرق بين سعر الفائدة على الجنيه المصري وعلى الودائع بالعملة الأجنبية، ونسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع. وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (Vector Autoregressive (VAR،

(1) تم استخدام سعر الصرف الاسمي للجنيه المصري مقابل الدولار علي اساس ان الدولار هو العملة الرئيسية للتعاملات الخارجية للاقتصاد المصري

باستخدام البيانات السنوية لمصر خلال الفترة (يونيو 1991 - يونيو 2020) لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. والذي يسمح باختبار التأثير المزدوج بين المتغيرات، حيث يعامل جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية لا تُفرض عليها علاقة معينة بناءً على النظرية الاقتصادية. وتم تحديد فترة الدراسة الفترة حتى تشمل بداية التخفيض لسعر الصرف عام 1991، وتزامن تخفيض سعر الفائدة، وتخفيض سعر الصرف عام 2003، ثم التخفيض الأخير عام 2016. وتنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء رئيسية بخلاف المقدمة والخاتمة؛ وهي الإطار النظري للعلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف، والدراسات التطبيقية التي تناولت تلك العلاقة، وتطور متغيرات الدراسة، ثم توصيف النموذج، والقياس والتحليل.

## 1. الإطار الفكري لعلاقة سعر الفائدة بسعر الصرف

تُحدد أسعار الصرف من خلال المتغيرات الاقتصادية، ويعتبر فرق سعر الفائدة بين الداخل والخارج أحد أهم تلك المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف، وتعتبر العلاقة بين سعر الصرف وفرق سعر الفائدة سالبة على المدى القصير وإيجابية على المدى الطويل، فعندما يكون التضخم ثابت في الأجل القصير فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى خفض سعر الصرف (رفع قيمة العملة)، كما أن الزيادة في سعر الفائدة في البلد الأصلي بالنسبة إلى السعر الأجنبي ستؤدي إلى تدفقات رأس المال المالي إلى البلد الأم، مما يؤدي إلى الضغط على عملة تلك البلد للارتفاع. ويمكن تفسير العلاقة الإيجابية طويلة المدى من خلال أن زيادة سعر الفائدة في البلد الأصلي بالنسبة إلى الأجنبي يعكس في كثير من الأحيان زيادة في ظروف التضخم الأعلى في البلد الأصلي مقارنة بالبلد الأجنبي، مما يؤدي أيضًا إلى الضغط على عملة الدولة وتخفيضها (Hacker, S. et al, 2010).

وهناك نماذج مختلفة تشرح الارتباطات المختلفة بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف. وتشير النظرية الكينزية إلى أنه في ظل صلاحية الأسعار الثابتة (التضخم)، فإن أسعار الفائدة المرتفعة في السوق الناتجة عن تشديد إجراءات السياسة النقدية تخلق بيئة جذابة لتدفقات رأس المال إلى البلد المضيف. وذلك لأن أسعار الفائدة المرتفعة في حالة عدم وجود زيادة في معدل التضخم، تؤدي إلى رفع سعر الفائدة الحقيقي الذي يمثل عائدًا حقيقيًا على العملة المحلية للأجانب. نتيجة لذلك، سيكون هناك ارتفاع في قيمة العملة المحلية بسبب زيادة الطلب. أي تتحرك أسعار الصرف بشكل عكسي مع أسعار الفائدة في ظل افتراض الأسعار الثابتة. كما أن تطوير النظام المالي العالمي يساهم في ظهور مثل هذه الآلية تُمكن المستثمرين من الاقتراض من حيث العملة ذات سعر الفائدة المنخفض والإقراض من حيث العملة التي تدفع فائدة أعلى (Sen, H., et al, 2019). وتشير نماذج موازنة المحفظة Portfolio إلى علاقة سلبية بين سعر الصرف وسعر الفائدة، حيث ستحدد التغييرات في سعر الفائدة عمليات إعادة تخصيص المحفظة، وتصبح الأصول المدرة للفائدة في بلد ما أكثر جاذبية في حالة زيادة أسعار الفائدة المحلية، مما يحفز المستثمرين على امتلاك المزيد من



الأصول في تلك الدولة، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة عملة ذلك البلد (Branson, W. H., 1983 & Branson, W. H., et al, 1977).

ويشير نموذج Mundell–Fleming، الذي يتضمن افتراضين أساسيين وهما حرية الحركة لرأس المال وأسعار محلية ثابتة، إلى أن أسعار الفائدة المرتفعة تؤدي إلى زيادة الطلب على الأصول المحلية، وبالتالي تؤدي إلى علاقة سلبية بين المتغيرين (Fleming, M., 1962; Mundell, R., 1963). حيث يتنبأ هذا النموذج بوجود علاقة سلبية بين سعر الفائدة وسعر الصرف. وعلى النقيض من ذلك، فإن النموذج النقدي المرن السعر (Frenkel, J., 1979)، الذي يفترض أن أسعار السلع مرنة تمامًا، يولد علاقة إيجابية تؤدي إلى انخفاض في الطلب على النقود وزيادة في الطلب على الاستهلاك بسبب ارتفاع التضخم المتوقع، بالنظر إلى زيادة خارجية في أسعار الفائدة (Si, Deng–Kui et al 2019). ووفقاً لنظرية تأثير فيشر الدولية (IFE) فإن عملة أي بلد ذات معدل فائدة أعلى نسبياً ستخفض لأن أسعار الفائدة الاسمية المرتفعة تعكس التضخم المتوقع (Shalishali, M. K., et al, 2002)، وتؤكد فرضية فيشر (1930)، على أن أي زيادة في التضخم المتوقع يجب أن تقابلها زيادة في سعر الفائدة الاسمي. كما أن سعر الفائدة في البلد الأصلي يرتفع بشكل خارجي، وليس بسبب اضطرابات سوق المال. ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار بسبب انخفاض الطلب على النقود إلى ارتفاع سعر الصرف. وفيما يتعلق بفرق سعر الفائدة، توجد علاقة سلبية في المدى القصير بين فرق سعر الفائدة وسعر الصرف. وفي المدى الطويل فإن الصدمات النقدية ليس لها أي تأثير على فرق سعر الفائدة، لذا لا يمكنها إحداث أي علاقة طويلة المدى بين فرق سعر الفائدة وسعر الصرف في ذلك النطاق الزمني.

وتتوقع نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) وجود علاقة إيجابية بين سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث يعتمد هذا النموذج على مرونة السعر على المدى الطويل. أما النموذج الذي صاغه (Dornbusch, R. 1976) فهو مزيج من النموذجين المعاكسين المتطرفين. حيث يتضمن ثبات الأسعار في أسواق المنتجات كميزة قصيرة المدى. ويعد تعديل السعر على المدى الطويل -نحو توازنه الجديد- سمة من سمات النموذج النقدي للمعدل المرن. ويرتبط سعر الفائدة وسعر الصرف ارتباطاً سلبياً على المدى القصير نتيجة للصدمات النقدية، بينما يرتبطان ارتباطاً إيجابياً على المدى الطويل مما يتطلب تغيير الأسعار. (Hacker, R., et al, 2010, Hacker R., et al, 2014).

ويقدم (Frankel, J. A., et al, 2007) نهجين أساسيين في شرح الروابط بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف: أحدهما هو نهج سوق السلع الدولية، والآخر هو نهج سوق الأصول. وفقاً لذلك، يمكن ربط أسعار الفائدة بأسعار الصرف من خلال سوق الأصول. لأن أسعار الفائدة وأسعار الصرف قد تؤثر على أسعار الأصول العالمية بينما لا يرتبط سوق السلع الدولية مباشرة بأسعار الفائدة. فيما يتعلق بنهج سوق الأصول، وترى مدرسة شيكاغو أنه في ظل الأسعار المرنة تماماً، يتم تحديد التغيرات في أسعار الفائدة في السوق بشكل أساسي من خلال معدل التضخم المتوقع. أما إذا كانت أسعار الفائدة المحلية تميل إلى الزيادة مقارنة ببقية العالم، فمن المعتقد أن المشاركين

في السوق قد قاموا بالفعل بتسعير الزيادات في معدل التضخم المتوقع. في هذه الحالة، كما أنه من المتوقع أن تقعد العملة المحلية قيمتها بسبب تأثير انخفاض قيمة التضخم. لذلك، يرتفع سعر الصرف من حيث العملة المحلية (انخفاض) نظراً لانخفاض الطلب على العملة المحلية. وبالتالي، فإن هذا يشير إلى أن أسعار الصرف تتحرك في نفس الاتجاه مع أسعار الفائدة الاسمية. وقد تؤدي سياسة سعر الفائدة المرتفع إلى انخفاض الطلب على النقود وزيادة مستوى الأسعار لأن الزيادة في سعر الفائدة تعني زيادة في الدين الحكومي الذي سيتم تمويله عن طريق طباعة النقود. ونتيجة لذلك سيكون هناك انخفاض في سعر الصرف. وبالمثل، فإن زيادة سعر الفائدة قد تؤثر سلباً على أداء الصادرات في المستقبل مما يقلل من التدفق المستقبلي لاحتياجات النقد الأجنبي وبالتالي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة (Sargent, T. J., et al, 1981).

ويجادل (Furman, J., et al, 1998) بأن هناك قناتين مهمتين من المحتمل أن تتأثر أسعار الصرف من خلالهما بزيادة أسعار الفائدة. الأولى هي مخاطر التخلف عن السداد والأخرى هي علاوة المخاطرة. نظراً لأن نظرية تعادل الفائدة غير المكشوفة The uncovered interest parity theory لا تقترض أي دور لكل من هاتين القناتين، فإن سعر الفائدة يمثل العائد المتوقع على الأصول المحلية، أي أن الفائدة الفعلية تساوي الفائدة الموعودة. ولكن في حالة ما بعد الأزمة، قد تؤدي سياسة سعر الفائدة المرتفع إلى تقليل احتمالية السداد وزيادة علاوة المخاطرة على الأصول المحلية بسبب تأثيرها السلبي على النشاط الاقتصادي المحلي من خلال تقليل ربحية الشركات المحلية وزيادة تكاليف الاقتراض. لذلك قد تؤدي الزيادة في سعر الفائدة إلى انخفاض سعر الصرف. وقد يكون هذا أقوى عندما يكون الوضع المالي للشركات والبنوك هشاً (Dash, P, 2012: 6). وعلى الرغم من أن الرأيين المذكورين أعلاه فيما يتعلق بتأثير سعر الفائدة على سعر الصرف يتعارضان مع بعضهما البعض، فإن التأثير الفعلي لسعر الفائدة على سعر الصرف يعتمد على بعض العوامل التي تعمل من خلالها آلية الانتقال The transmission Mmechanism Works.

وتقترض نظرية تكافؤ الفائدة المكشوفة The uncovered Interest Parity Theory التي بُنيت عليها النظرية التقليدية لتحديد سعر الصرف تحركاً كاملاً لرأس المال، وحيادية المخاطرة، وتوقعات منطقية. على الرغم من أن هذه الافتراضات ليست صحيحة في الحياة الواقعية، إلا أن العوائد المرتفعة الخاصة بالبلد بسبب ارتفاع أسعار الفائدة قد لا تسود على المدى الطويل لأن سعر الصرف ينخفض ببطء لموازنة العوائد المحلية مع العائدات الأجنبية. ولكن مع الاستقرار السياسي والمعلومات الكاملة حول أساسيات الاقتصاد، يمكن أن تؤدي الزيادة المؤقتة في سعر الفائدة إلى استقرار سعر الصرف وانخفاض التضخم، لأنها ستجعل المستثمرين يعتقدون أنه سيكون هناك ارتفاع متوقع في سعر الصرف، والذي بدوره لاحقاً يؤدي إلى تغيير في تقدير سعر الصرف الفوري حتى لو تم سحب سياسة سعر الفائدة المرتفع لاحقاً (Drazen, A. 2001). وتشير نظرية تعادل الفائدة المكشوفة إلى أن سعر الفائدة المحلي هو مجموع سعر الفائدة العالمي، والانخفاض المتوقع لقيمة العملة المحلية، بمعنى آخر، فرق سعر الفائدة بين البلد المحلي وبقية العالم يساوي التغيير المتوقع

في سعر الصرف المحلي. بافتراض أن سعر الفائدة العالمي (إذا) سيتم تحديده من الخارج، فإن العلاقة بين سعر الفائدة المحلي وسعر الصرف تعتمد على كيفية استجابة سعر الصرف المتوقع للتغيرات في أسعار الفائدة (Dash, P., 2010: 23) et al.

ولكن وفقاً لـ (Bensaid, B., et al 1997)، فإن قناة الإشارة Signaling Channel لزيادة سعر الفائدة للدفاع عن العملة، عندما يكون الاقتصاد المحلي ضعيفاً، قد يكون له تأثير سلبي على سعر الصرف. ومع ذلك، على مدى فترة من الزمن، قد تنعكس تكلفة الدفاع عن سعر الفائدة في ظل الهشاشة المالية للبنوك والمؤسسات المالية، وتحديد المركز المالي للحكومة، وانخفاض حصة تصدير الدخل القومي، إلى انخفاض قيمة العملة. لذلك، حتى لو كانت الآراء التقليدية بشأن رفع سعر الصرف مقنعة، فإن التأثير السلبي لأسعار الفائدة المرتفعة قد يفوق فائدة رفع سعر الصرف (Peyavali, J., et al, 2014).

## 2. الدراسات التطبيقية

انتقل الجدول بشأن عدم حسم تأثير سعر الفائدة علي سعر الصرف من الاطار النظري الي الدراسات التطبيقية، حيث لم تصل تلك الدراسات الي نتائج متطابقة فيما يتعلق بتأثير سعر الفائدة علي سعر الصرف، فقد توصلت دراسة (Keminsky, G., et al, 1998) والتي قامت بفحص ارتباط السلاسل الزمنية بين أسعار الصرف اليومية وأسعار الفائدة في إندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند والصين باستخدام البيانات اليومية خلال النصف الثاني من عام 1997، الي أن هذه الارتباطات كانت غير مستقرة تماماً، وخلصت إلى أن أسعار الفائدة في تلك البلدان يجب ألا تكون متغيراً خارجياً. ومن ناحية أخرى، قام (Goldfajn, I., et al, 1998) بتحليل العلاقة بين أسعار الفائدة الاسمية وأسعار الصرف الاسمية في أعقاب أزمات العملة، مع التركيز بشكل خاص على الأزمة الآسيوية، ولم يجد أي دليل على تأثير إرتفاع أسعار الفائدة على سعر الصرف. وبفحص تأثير الزيادة في سعر الفائدة والتضخم والعديد من العوامل غير النقدية على سعر الصرف في 9 دول نامية (الأرجنتين، البرازيل، جمهورية التشيك، إكوادور، إندونيسيا، كوريا والمكسيك والفلبين وسلوفاكيا) تم ملاحظة أن ارتفاع سعر الفائدة كان مرتبطاً بانخفاضاً لاحقاً في سعر الصرف الاسمي، ولكن التأثير كان أكثر وضوحاً في البلدان ذات التضخم المنخفض عنه في البلدان ذات التضخم المرتفع (Furman, J., et al, 1998).

وقام (Kraay, A, 1998) بفحص فائدة ارتفاع أسعار الفائدة عبر هجمات المضاربة. ولم يصل إلى دليل لارتباط إيجابي أو سلبي قوي بين رفع أسعار الفائدة ونتائج هجوم المضاربة علي العملة. وبدراسة العلاقة المتزامنة بين سعر الفائدة وسعر الصرف في اربعة أسواق ناشئة (اندونيسيا، كوريا، تايلاند، المكسيك)، تتميز بأسعار فائدة "مرتفعة مؤقتاً". تبين أن حجم ومدة ارتفاع أسعار الفائدة يتزامن مع انخفاض سعر الصرف، وتم تفسير هذه النتيجة بأنها تجعل الفائدة من رفع أسعار الفائدة للدفاع عن سعر الصرف موضع شك. وبدراسة حالة تركيا لم يوجد أي دليل على أن أسعار

الفائدة المرتفعة تسبب ضعف سعر الصرف. وأشارت الدراسة إلى أن هذه النتيجة ليست دليلاً قاطعاً على تأثير أسعار الفائدة المرتفعة على القدرة على الدفاع عن سعر الصرف، ولكنها على الأقل تتساءل عن الافتراض القائل بأن زيادة أسعار الفائدة هي آلية فعالة للدفاع عن سعر الصرف (Basurto, G., et al, 2001). ودراسة العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف من خلال تحليل تأثير سعر الفائدة، وعلاوة المخاطر، واحتمالات التخلف عن السداد على أسعار الصرف في ستة بلدان (اندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند والمكسيك) تبين أن أسعار الصرف في هذه البلدان ذات ارتباط بهوامش الائتمان وأسعار الأسهم وليس أسعار الفائدة (Gould, D., et al, 2000).

وفقاً لنظرية تأثير فيشر الدولية (IFE) فإن عملة أي بلد ذات معدل فائدة أعلى نسبياً ستخفض لأن أسعار الفائدة الاسمية المرتفعة تعكس التضخم المتوقع. وتطبيق تحليل الانحدار على أسعار الصرف التاريخية وفروق الفائدة باختبار نظرية IFE في ثمانية بلدان (كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، والمملكة المتحدة). حيث تم استخدام كل منهما بالتبادل كبلد موطن، وكدولة أجنبية للتحقق من اتجاه التأثير، وكانت النتائج مختلطة. وبينما تنطبق النظرية على بعض البلدان، فإنها لا تنطبق على دول أخرى (Shalishali, M. K., et al, 2002).

واختبر (Cho, D., et al, 2003) بشكل تجريبي العلاقة لأزمات أسعار الصرف في كوريا والفلبين، ووجد أن الزيادة الخارجية في أسعار الفائدة تسببت في ارتفاع سعر الصرف في كوريا والفلبين، وانخفاض قيمة العملة في تايلاند، ومع ذلك، فقد حصلوا على نتائج مختلطة. بالنسبة للبلدان نفسها. كما وُجد أن أسعار الفائدة تتفاعل بشكل مختلف مع الصدمات اعتماداً على ما إذا كانت عمليات انخفاضات العملة توسعية أو انكماشية، حيث تم التوصل إلى أن العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة مشروطة خلال صدمة المخاطر العكسية فهي سلبية للانخفاضات التوسعية وإيجابية للانكماش (Sánchez, M., 2005). وقدمت دراسة (Kim, J. K., et al, 2006) دليلاً على أن الزيادة الحادة في سعر الفائدة تؤدي إلى فشل الأعمال التجارية، مما يزيد من تعميق أزمة سعر الصرف. ومن الناحية الفنية، ترتبط صدمات الانحراف المعياري في سعر الفائدة باستجابة ذات دلالة إحصائية (انخفاض) في سعر الصرف في تايلاند وكوريا والفلبين.

وتشير دراسة (Hnatkovska, V., et al., 2008) إلى أن العلاقة بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الصرف الاسمي هي في الأساس علاقة غير رتيبة non-monotonic في نموذج اقتصادي صغير مفتوح. حيث تؤدي أسعار الفائدة المحلية المرتفعة أولاً إلى زيادة الطلب على الودائع، وبالتالي زيادة القاعدة النقدية. وثانياً، تحتاج الشركات إلى قروض بنكية لتمويل فاتورة الأجور، مما يقلل الإنتاج عندما ترتفع أسعار الفائدة المحلية. وأخيراً، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة العبء المالي للحكومة، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم المتوقع. فبينما يميل التأثير الأول إلى رفع قيمة العملة، يميل التأثيران المتبقيان إلى انخفاض قيمتها، وتعتمد استجابة سعر الصرف على حجم

الزيادة في سعر الفائدة وعلى المستوى الأولي لسعر الفائدة. وبشكل خاص، تعتمد استجابة سعر الصرف على حجم زيادة سعر الفائدة وعلى المستوى الأولي لسعر الفائدة.

وتوصلت دراسة (Huang, P., et al. 2010) إلى وجود دليل على أن التأثير المباشر لسعر الفائدة على سعر الصرف في كوريا والتأثير غير المباشر في إندونيسيا وتايواند لهما سلوك متغير بمرور الوقت. وكشفت النتائج التجريبية التي حصلوا عليها أنه بالنسبة لجميع البلدان الثلاثة لا توجد قناة مباشرة يؤدي من خلالها ارتفاع سعر الفائدة إلى العملة وليس هناك دليل مهم يدعم وجهة النظر التقليدية. وقد اتجهت العلاقة بين سعر الصرف وفروق الفائدة إلى أن تكون سلبية في الأفق الزمنية القصيرة، بينما تميل إلى أن تكون إيجابية على المدى الطويل في السويد (Hacker, s., et al, 2010).

وتشير النتائج التجريبية الأخرى إلى أن هناك ارتباطاً بسيطاً بين أسعار الصرف وفروق أسعار الفائدة بين بنغلاديش والصين وبنجلاديش مع الهند، كما أن العلاقة بين المتغيرات ليست جديرة بالملاحظة بالنسبة لبنجلاديش (Alam, M. M., et al, 2011). ومن ناحية أخرى، تم التوصل إلى علاقة مستقلة بين سعر الفائدة وسعر الصرف من خلال تحليل النطاقات الزمنية المختلفة بين عامي 1990 و 2008 في الولايات المتحدة، وحيث أظهرت الدراسة أن العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف لا تختلف بشكل معنوي عن الصفر على جميع المستويات (Hamrita, M. E., et al, 2011). وفي كينيا، تم التوصل إلى أن الزيادة في سعر الفائدة ضرورية لتحقيق الاستقرار في انخفاض سعر الصرف (Okoth, M. N., 2013). ويستخدم بنك الاحتياطي الهندي سياسة أسعار الفائدة المرتفعة لاحتواء التقلب المفرط في أسعار الصرف في سوق الصرف الأجنبي. حيث تلجأ السلطات النقدية في العديد من البلدان إلى سياسة أسعار الفائدة المرتفعة عندما تكون العملة تحت ضغط وسياسة أسعار فائدة منخفضة عندما تكون العملة في حالة طبيعية (Bhunia, A., 2013).

كما كشفت نتائج دراسة عن نيجيريا بفحص العلاقة طويلة المدى بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم خلال الفترة 1971-2010 أن هناك علاقة سلبية بين سعر الفائدة وسعر الصرف (Ebiringa, O. T., et al, 2014). ولم تتمكن دراسة عن العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة في ناميبيا باستخدام البيانات ربع السنوية للفترة من 1993 إلى نهاية 2012 من اكتشاف علاقة منهجية واضحة بين أسعار الفائدة و سعر الصرف (Wilson, L., et al, 2014). وقد أظهرت العلامة الخاصة بالعلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف تمايزاً فيما يتعلق بالعملة نفسها، ففي حالة ألبانيا، أدت زيادة أسعار الفائدة على الودائع بالعملة الألبانية إلى زيادة سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي، مع ارتفاع تكلفة الدولار الأمريكي. في حين تحقق العكس مقابل اليورو (Tafa, J., 2015). وتعتبر سياسة سعر الفائدة المرتفع مهمة للتخفيف من انخفاض سعر الصرف وكبح الضغط التضخمي، وبالتالي يساعد على تجنب العديد من العواقب

الاقتصادية غير المرغوب فيها (Kumar, S., 2015) ولا يزال التأثير الضار لأسعار الفائدة المرتفعة على سعر الصرف لا يزال مسألة نظرية (Sarac, T. B., et al, 2015).

وفي دراسة عن رومانيا توصلت إلى حركة مشتركة قوية بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة في حالة تغيرات السياسة وفترات الاضطراب كما أن هناك سلوك مختلف للعلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف على المدى القصير مقابل المدى الطويل. ففي المدى القصير، تكون العلاقة سلبية، مما يؤكد نماذج السعر الثابت، وعلى المدى الطويل، تكون العلاقة إيجابية، مما يؤكد نظرية تعادل القوة الشرائية (Andries, A. M., et al, 2017). ومن خلال فحص سلوك سعر الصرف مع أسعار الفائدة الاسمية السلبية باستخدام بيانات مقطعية عن 61 عملة من يناير 2010 حتى مايو 2016، تم التوصل إلى أن أسعار الفائدة السلبية تبدو بأنها ذات تأثير ضئيل على السلوك الملحوظ لسعر الصرف (Hameed, A., et al 2017). ومن خلال دراسة الحركة المشتركة والسببية بين أسعار الصرف وفروق أسعار الفائدة في دول البريكس. أشارت النتائج إلى أن الحركة المشتركة والسببية بين فروق أسعار الفائدة وأسعار الصرف تختلف عبر الترددات وتتطور بمرور الوقت، وغالبًا ما تتحرك أسعار الصرف وفروق أسعار الفائدة معًا على المدى القصير، في دول البريكس (SI, Deng-Kui., et al, 2018). ودعمت دراسة (Shodipe, T., 2018) عن تأثير سعر الفائدة الحقيقي على سعر الصرف الحقيقي في اليابان الأدلة النظرية والتجريبية للعلاقة الإيجابية بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي في اليابان.

وحاولت دراسة (Sen, H., 2019) إثبات إمكانية وجود علاقة طويلة المدى بين أسعار الفائدة والتضخم وأسعار الصرف في خمسة اقتصادات سوق ناشئة هشة (البرازيل، والهند، وإندونيسيا، وجنوب إفريقيا، وتركيا). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشتركة بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف لثلاثة بلدان (البرازيل والهند وتركيا). ومع ذلك، على عكس التوقعات النظرية، فإن البيانات لا تؤكد وجود مثل هذه العلاقة في البلدان المتبقية (إندونيسيا وجنوب أفريقيا). ولا توجد علاقة سببية طويلة الأجل من فرق سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف إلى الدولار. ويوجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من فرق سعر الفائدة الحقيقي إلى الدولار ومخاطر سعر الصرف على المدى القصير. كما تشير هذه النتيجة إلى أن فرق سعر الفائدة يقلل من الدولار على المدى القصير فقط. وبمقارنة العملة الصينية مقابل الدولار الأمريكي، يبدو أن أسعار الصرف تتمتع بحركة مشتركة أقوى وأكثر ثباتًا مع فروق أسعار الفائدة عندما ترتفع قيمة اليوان. وهناك تحركات مشتركة أكثر وضوحًا بين انخفاض سعر الصرف وفروق أسعار الفائدة الإيجابية، وبين ارتفاع سعر الصرف وفروق أسعار الفائدة السلبية. كما يتم ملاحظة أسعار الصرف في كثير من الأحيان على أنها تتحرك بشكل إيجابي مع فروق أسعار الفائدة (SI, Deng-Kui., et al, 2019).

وفي دراسة تجريبية حديثة (Karamelikli, H., et al, 2020) فحصت العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف في الاقتصاد التركي خلال الفترة من فبراير 2003 حتى ديسمبر

2016 ، أظهر التحليل أن العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف إيجابية، ولكنها ليست معنوية على المدى القصير. وفي الوقت نفسه، يوجد عدم تناسق على المدى الطويل مع ارتباط سلبي. وفقاً لذلك، يكون للزيادة في أسعار الفائدة المحلية تأثير قوي على سعر الصرف على المدى الطويل، في حين أن انخفاض سعر الفائدة يعتبر أقل فعالية. وأشارت النتائج إلى أن التأثير الإيجابي لسعر الفائدة المحلي أقوى من التأثير السلبي له على سعر الصرف.

وبالنسبة للدراسات عن مصر، أشارت دراسة (El-Erian, M., 1988) إلى أن الطلب المحلي على الاحتفاظ بالعملة الأجنبية حساس للعوائد الحقيقية المتوقعة للاحتفاظ بها والضغط التضخمي وتوقع انخفاض سعر الصرف. أما دراسة (Hussain, N., 1997) فوجدت أنه في ظروف ارتفاع السيولة النقدية، فإن سعر الفائدة الحقيقي ليس أداة التحرير المالي الأكثر أهمية. وتوصل (Alami, T., 2000) إلى أن المقيمين في مصر يحتفظون بالودائع بالعملة الأجنبية كمخزن للقيمة وليس كوسيلة للتبادل.

ويشير الإطار النظري والدراسات التطبيقية لتأثير سعر الفائدة على سعر الصرف، إلى عدم الوصول إلى نتائج حاسمة بشأن تأثير سعر الفائدة على سعر الصرف، ومن ثم سيتم قياس تلك العلاقة في مصر لتحديد ماهية العلاقة، وما هو تأثير سعر الفائدة على سعر الصرف، وهل هناك تأثير أم لا، وفي حالة وجود تأثير هل هو تأثير سلبي أم إيجابي. وخاصة في ضوء قلة الدراسات التي قامت بدراسة تلك العلاقة عن مصر.

### 3. سلوك متغيرات الدراسة

خلال فترة الدراسة (1991-2020)، تم اتخاذ قراراً رسمياً لتخفيض معدل صرف الجنيه المصري ثلاثة مرات، وبالتزامن مع ذلك تم استخدام/رفع معدل الفائدة أو فرق سعر الفائدة (سعر الفائدة على الجنيه المصري منقوصاً منه سعر الفائدة على العملات الأجنبية)، ويوضح الجزء التالي مراحل تخفيض سعر الصرف خلال فترة الدراسة:

▪ المرحلة الأولى- عام 1991؛ في عام 1991، بدأت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP)، بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهدف البرنامج إرساء أسس التوازن الخارجي والداخلي، متابعة المرساة الاسمية (أداة تثبيت سعر الصرف) لتحقيق الحد من التضخم، بناء إصلاحات هيكلية للتغلب على تشوهات الأسعار، ومعالجة إصلاحات العملة لتحقيق استقرار العملة (Subramanian, A. 1997)، وتضمن هذا البرنامج تحرير أسعار الفائدة، وتوحيد سعر الصرف. ففي فبراير 1991 تم إلغاء نظام سعر الصرف المتعدد واستبداله بنظام صرف مزدوج مؤقت. وكان الهدف الأساسي آنذاك للسلطة النقدية هو ضمان استقرار العملة المصرية (Riad, N., 208). وتم استخدام سعر الفائدة لدعم سعر الصرف، حيث كانت هناك كتلتان داعمتان لسعر الصرف. الأولى كانت تحرير القطاع المالي،

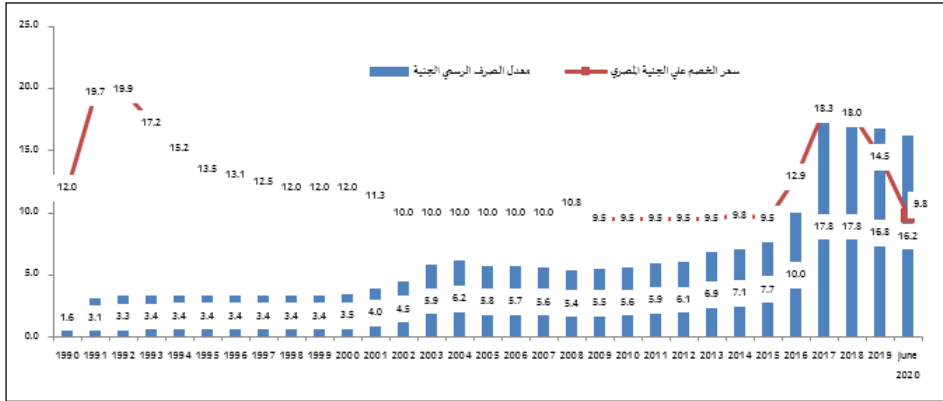
والتحول إلى سيطرة نقدية غير مباشرة بأسعار فائدة محددة من قبل السوق. في يناير 1991، تم رفع الحدود الرسمية لسعر الفائدة، وبدء مزادات لأذون الخزانة. تلا ذلك إلغاء حدود الإقراض للقطاعين العام والخاص في عامي 1992 و 1993 على التوالي، وكانت الكتلة الداعمة الثانية لاستقرار سعر الصرف هي تصحيح الاختلالات المالية (Subramanian, A. 1997) وتم بالفعل رفع سعر الصرف من 1.6 جنيه عام 1990 إلى 3.1 جنيه عام 1991، وفي نفس الفترة تم رفع سعر الفائدة من 12% إلى 19.7%. واستقر سعر الصرف خلال الفترة 1992-1999 عند 3.4 جنيه. وبدأت مرحلة تخفيض سعر الفائدة من عام 1992 إلى أن وصلت 10% عام 2000 (World bank, 2020).

■ المرحلة الثانية: عام 2003؛ في بداية 2003، تم إعادة تصنيف نظام سعر الصرف إلى فئة تعويم مُدار، وتم التخلي عن الربط بدون مسار مُعلن مسبقاً لسعر الصرف، وارتفع معدل الصرف من 4.5 جنيه عام 2002 إلى 5.9 عام 2003. وخلال تلك الفترة تم تثبيت سعر الفائدة على الجنيه عند 10% تقريباً خلال الفترة 2002 إلى 2015، وتم استخدام سعر الفائدة على الدولار، حيث تم رفعها إلى أن وصلت ذروتها عام 2007، ثم بدأ تخفيضها بشدة بعد ذلك لرفع الفرق بين سعر الفائدة المحلي وسعر الفائدة على الدولار، والتي ظلت ثابتة عند حدود 8.1% إلى 9.5% من 2008 إلى 2015 (CBE, 2005, 2010, 2015).

■ المرحلة الثالثة عام 2016: في نوفمبر 2016 وقعت مصر اتفاقية مع صندوق النقد الدولي مدتها ثلاث سنوات في إطار تسهيل الصندوق الممدد (EFF) Extended Fund Facility، لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي من أجل تعزيز النمو الشامل واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، حيث كان تخفيض معدل صرف الجنيه من أهم بنود حزمة سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي (IMF, 2017). وتم بالفعل تخفيض قيمة الجنيه من 10 جنيه نهاية عام 2016 إلى 17.8 جنيه عام 2017، تم رفع سعر الفائدة أيضاً من 12.9% نهاية عام 2016 إلى 18.3% عام 2017، كما تم رفع الفائدة على الودائع الدولارية، ثم بدأت رحلة تخفيض الفوائد بعد عام 2018، حيث انخفضت إلى 14.5% عام 2019 ثم إلى 9.75% في يونيو 2020 (CBE, 2020)

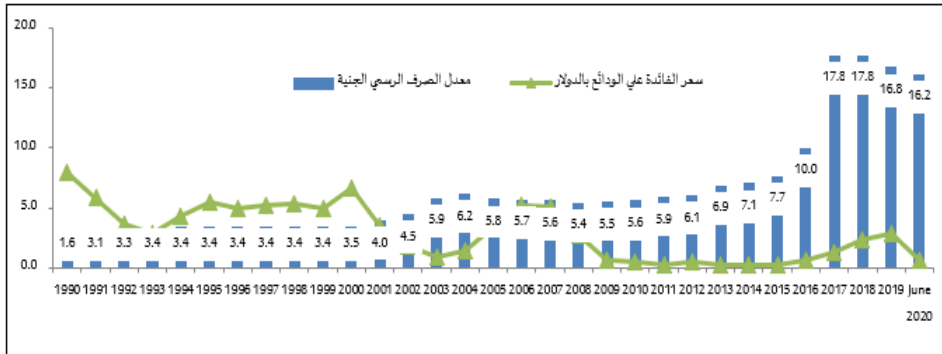


شكل رقم (1) : تطور معدل الخصم على الجنيه المصري وسعر الصرف (يونيو 1990-يونيو 2020)



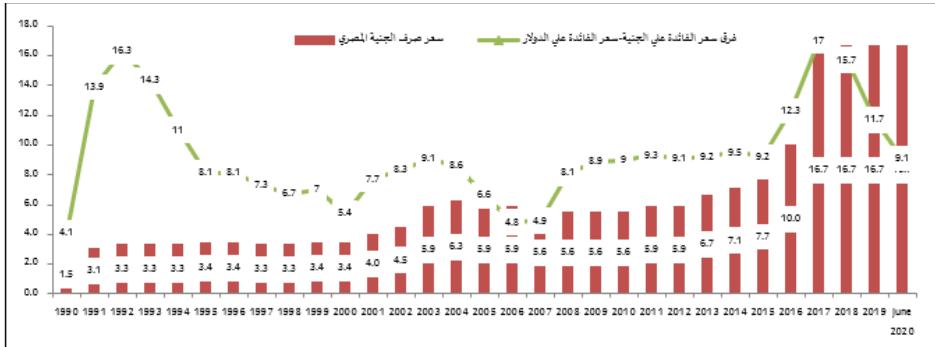
Source: World Bank data set, 2020

شكل رقم (2): تطور سعر الفائدة على الودائع بالدولار وسعر صرف الجنيه المصري (يونيو 1990-يونيو 2020)



Source: World Bank data set, 2020

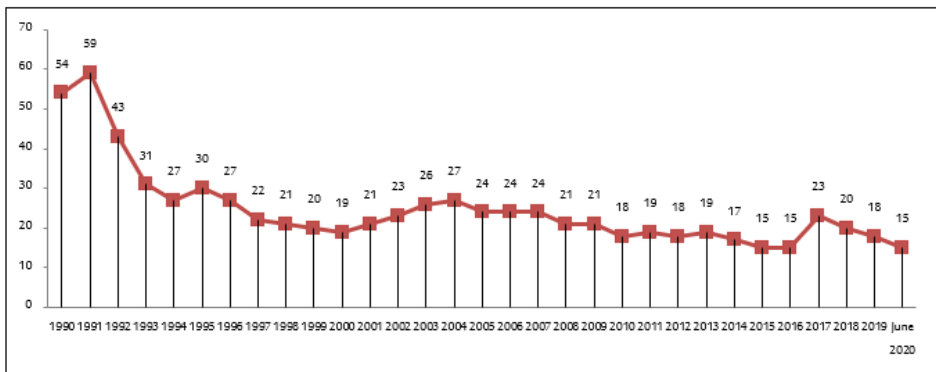
شكل رقم (3): تطور فرق سعر الفائدة وسعر الصرف للجنيه المصري (1990- يونيو 2020)



Source: World Band data set, 2020

وبخصوص الودائع الأجنبية، فمع وصول عملية إحلال العملة ذروتها عام 1991، حيث بلغت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع إلى نحو 59%. ولكن مع تخفيض سعر الصرف ورفع سعر الفائدة على الودائع بالجنيه عام 1991، بدأت عملية إحلال العملة تتناقص، إلى أن وصلت إلى أدنى مستوي لها عام 2000، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى عام 2001، إلا أنها بلغت أقصى قيمة لها 2004، حيث بلغت 27%، ثم بدأت في الانخفاض مرة أخرى إلى أقل قيمة لها عامي 2015 و 2016 (15%)، ثم عاودت في الارتفاع عام 2017، ثم انخفضت في يونيو 2020. ويلاحظ أنه في عام 2003 وهو عام تخفيض سعر الصرف- ارتفاع عملية إحلال العملة، وبلغت أقصى قيمة لها في العام التالي، 2004، قبل بداية الانخفاض. وتكرر نفس السلوك، عند تخفيض قيمة العملة عام 2016، حيث بلغت أقصى قيمة لها في العام التالي لعملية التخفيض، عام 2017، ثم بدأت بالانخفاض بعد ذلك، إلى أن وصلت إلى 15% في يونيو 2020.

شكل رقم (4): نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع



Source: World Band data set, 2020

#### 4. توصيف النموذج

ستطبق الورقة نموذج VAR باستخدام البيانات السنوية لمصر خلال الفترة 1991-2020 لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. حيث اعتمدت معظم الدراسات السابقة على نموذج الانحدار الذاتي للمجهات (vector autoregressive (VAR)، وأهمها Goldfajn I, et al, 1998, Dash, P., et al, 2010, Peyavali J, et al, 2014, Basurto, G., Ghosh, A., 2001, Dekle, Hsiao, and Wang (1999), Berument, (2006), Kim, J. K. & ratti, R. A. (2007)،. ويسمح نموذج VAR باختبار التأثير المزدوج بين المتغيرات. حيث يعامل جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية لا تفرض عليها علاقة معينة بناءً على النظرية الاقتصادية، مما يجعل من الأنسب دراسة العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف، وسعر الفائدة المحلية، وسعر الفائدة على الودائع الأجنبية في مصر، ونسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع. وتم تطوير هذا النموذج بواسطة Sims، لتقدير العلاقة بين المتغيرات في النموذج، إلى جانب الاعتماد المتبادل بين السلاسل الزمنية المتعددة. تتضمن تقنية VAR المتجه والانحدار الذاتي. حيث تعني كلمة متجه أننا نتعامل مع متجه من المتغيرات (متغيران أو أكثر)، وتعني كلمة الانحدار التلقائي أنه على الجانب الأيمن ستظهر قيم الابطاء للمتغير التابع (Merza, 47-48: 2007). ويعتمد النهج الهيكلي التقليدي في نمذجة متغيرات الاقتصاد الكلي على النظريات الاقتصادية في تحديد العلاقة بين المتغيرات. ومع ذلك، غالبًا ما تنقر النظريات الاقتصادية إلى أدلة كافية لتقديم مواصفات ديناميكية تحدد كل هذه العلاقات. أيضًا، يصعب تحليل الاستدلال والتقدير بسبب ظهور المتغيرات الداخلية على جانبي المعادلات الأيمن والأيسر. لذلك، تم إنشاء مناهج غير هيكلية مثل الانحدار التلقائي للمتجه (VAR) وتصحيح خطأ المتجه (VEC) لنمذجة العلاقة بين العديد من المتغيرات (E Views 8 User's Guide II, 2013: 553). وعادةً ما يتم استخدام VAR لتقدير أنظمة السلاسل الزمنية المترابطة وفحص التأثير الديناميكي للاضطرابات العشوائية على نظام المتغيرات. وفي حالة VAR ليست هناك حاجة للنمذجة الهيكلية لأنه يعالج كل متغير داخلي في النظام كدالة للقيم المتأخرة للمتغيرات الداخلية في النظام.

وتم استخدام سعر الصرف الاسمي Nominal Exchange Rate-NER وليس الحقيقي (Hnatkovska, V., Lahiri, A. & Vegh, C. A., 2008). وذلك بسبب ان الدراسة ستقيس أثر سعر الفائدة على سعر الصرف (متغير تابع)، ويستخدم سعر الصرف الحقيقي عندما يتم قياس أثر سعر الصرف على المتغيرات الاخرى (اي ان سعر الصرف متغير مستقل). وتم استخدام سعر الفائدة المحلي والاجنبي (Ebiringa & Anyaogu, 2014), (Wilson & Sheefeni, (Hameed & Rose, 2017), (Hamrita & Trifi, 2011), (Basurto & Ghosh, 2001), (Karamelikli & Karimi, 2020), (SI, et al., 2019), (SI, et al., 2018), (Hacker, et al., 2011), (Alam, et al., 2011), (Shalishali & Ho, 2002). كما تم استخدام نسبة

الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع. وبناءً على ما سبق تتم الدراسة على نموذجين لاختبار فرضية الدراسة:

1- النموذج الأول ويتكون من سعر الصرف (EX)، وسعر الفائدة المحلي (INT (d)) ، وسعر الفائدة الأجنبية (INT (f))، ونسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع (DEP (f) / DEP (t)).

2- وفي النموذج الثاني، تم استبدال سعر الفائدة المحلي والأجنبي بفروق أسعار الفائدة. لذلك، يتضمن النموذج الثاني سعر الصرف (EX)، فرق سعر الفائدة (الفائدة المحلية - الفائدة الأجنبية) (INT (d) - INT (f))، والودائع الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الودائع (DEP (f) / DEP (t)).

وتتبنى هذه الورقة مواصفات النموذج المستخدمة من قبل (Hacker, R. K., et al, 2010) ولكن تم تعديلها لتلائم أهداف الدراسة وتتبع نهج ناقل الانحدار التلقائي (VAR):

$$y_t = A_1 y_{t-1} + \dots + A_p y_{t-p} + B x_t + \varepsilon_t$$

حيث  $y_t$  هو  $k$  متجة للمتغيرات الداخلية،  $x_t$  هي  $d$  متجه للمتغيرات الخارجية،  $A_1, A_p, \dots$ ،  $B$  and هي مصفوفات المعاملات المطلوب تقديرها، و  $\varepsilon_t$  هو متجه للصدمات العشوائية غير المرتبطة بقيمتها المتأخرة  $its$  lagged values وجميع المتغيرات على الجانب الأيمن، ولكن قد تكون مرتبطة بشكل متزامن. وفي نموذج VAR، كل متغير داخلي هو دالة للقيم المتأخرة لجميع المتغيرات الداخلية حتى المتغير التابع نفسه. لذلك، على الجانب الأيمن من المعادلة، تظهر فقط القيم المتأخرة للمتغير الداخلي، مما يتجنب مشكلة التزامن ويعطي OLS تقديرات متسقة (E Views User's Guide II، 8، 553: 2013).

## 5- منهجية ونتائج الدراسة

### 5-1 النموذج الأول

يحدد النموذج الأول الشكل الوظيفي التالي للعلاقة بين تقلبات أسعار الصرف (EX) ، وسعر الفائدة المحلي (INT(d))، وسعر الفائدة على الودائع الأجنبية والودائع الأجنبية في مصر (INT(f))، ونسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع (DEP(f)/DEP(t)). ويمكن وصف الشكل المصغر غير المقيد لنموذج VAR على النحو التالي:

$$y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث

$y_t = \{EX, INT(d), INT(f), DEP(f)/DEP(t)\}$  is a  $(n \times 1)$  vector containing each of the  $n$  variables included in the VAR. –  $A_0 = (n \times 1)$  vector of intercept terms –  $A_i = (n \times n)$  matrices of coefficients–  $\varepsilon_t = (n \times 1)$  vector of error terms

ويتم استخدام المتغيرات في شكل لوغاريتمي طبيعي. ويجب التأكيد على سعر الصرف المستخدم هو معدل العملة الأجنبية للعملة المحلية، أي؟ % دولار = 1 جنيه مصري. ومن ثم فإن الزيادة في EX تعني ارتفاع قيمة الجنيه المصري وانخفاض قيمة EX يعني انخفاض قيمة الجنيه المصري.

### 1- 1-5 اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

تعتبر الأدبيات الاقتصادية القياسية أن السلاسل الزمنية غير المستقرة Non Stationary عقبة تؤدي إلى نتائج "رائفة" وغير مؤكدة. وذلك لأن المتغيرات غير المستقرة ليس لديها ميل للعودة إلى مستوى توازنها على المدى الطويل. لذلك، من أجل ضمان موثوقية تقدير نموذج VAR والتنبؤ بالقيم المستقبلية المعقولة، يجب فحص استقرار متغيرات النموذج، والسلسلة المستقرة هي سلسلة لها متوسط وتغاير تلقائي لا يتغير مع الوقت (ثابت مع الوقت). وإذا كانت السلسلة المستقرة عند الفروق، فيقال إنها متكاملة من الترتيب  $d$  ويُشار إليها بالرمز  $I(d)$ ، حيث  $d$  هو عدد اختبارات جذر الوحدة المضمنة في السلسلة، أو عدد العمليات المختلفة التي تتطلبها سلسلة مستقرة. وتم اختبار للسلاسل الزمنية خلال الفترة 1991 إلى 2020، باستخدام اختبار Augmented Dickey–Fuller Test ، وثبت أن السلاسل الزمنية لسعر الفائدة المحلي وسعر الفائدة الاجنبي والودائع الأجنبية تتسم بالسكون عند المستوي (0)  $I(0)$ ، أما متغير سعر الصرف فهو غير ساكن عند المستوي، ومن ثم تم اجراء الاختبار عند الفروق الأولى First differences وكانت النتيجة أن سعر الصرف اصبح ساكن عند الفروق الاولي  $I(1)$

جدول رقم (1): نتائج اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى ADF-test – النموذج الاول

ADF at level				
Variables	Intercept		Trend and Intercept	
LnEX	0.731171	[0]	-2.221215	[1]
LnINT(d)	-3.477115	[1] **	-3.779440	[1] **
LnINT(f)	-1.871799	[1]	-4.264688	[2] **
LnDEP(f)/Dep(t)	-3.769786	[0] *	-4.096994	[0] **
ADF at first difference				
LnEX	-3.507735	[0] **	-3.632706	[0] **
(1) The results of second column are based on assuming the existence of a constant in the regressions, while the results of third column are based on assuming the existence of a constant and a time trend in the regressions. (2) The * indicates rejection the null hypothesis of unit root at 1% significant level. (3) The ** indicates rejection the null hypothesis of unit root at 5% significant level. (4) The *** indicates rejection the null hypothesis of unit root at 10% significant level. (5) The lag length of the ADF regression is specified in brackets [ ]. (6) The lag length of the ADF regression is based on the Schwarz Information Criterion (SIC) for appropriate lag length. Source: Authors Analysis using eviews 10				

## 5-2-2 فترات الابطاء / التأخير lag Length

لتقدير نموذج VAR ، من المهم تحديد طول فترة الابطاء/التأخر المثلي، حيث سيكون لها تأثير كبير على النتائج. ويمكن تقديم نتائج متحيزة عند إجراء اختيار غير مناسب لطول الابطاء. لذلك، لتجنب المشكلة، من الضروري الحصول على معلومات دقيقة حول ترتيب الابطاء في السلسلة. الحد الأقصى لطول الفاصل الزمني الذي اقترحه العلماء هو 2 سنة ، حيث أننا نتعامل مع البيانات السنوية (18: 2016, Ahmad, F., et al). وسيتم اختبار طول الابطاء الأمثل باستخدام خمسة معايير مختلفة، وهي Akaike Information Criteria (AIC), Likelihood Ratio Tests (LR), Schwarz Bayesian Information Criteria (SBIC), Hannan–Quinn Information Criteria (HQIC), and Final Prediction Error (FPE). ويعتمد العدد الأمثل لاختيار طول الفاصل الزمني على توصية كل معيار والتأخر مع أدنى قيمة ممكنة هو الموصى به. وتم تحديد فترات الابطاء بناءً على جميع معايير اختيار الابطاء. والتي توصلت جميعها – باستثناء SC – الي ان فترة الابطاء سنين تأخير في النموذج. لذلك، قام الباحث بتشغيل النموذج وفقاً لذلك. ويوضح الجدول 2 نتائج اختيار فترات الابطاء. وتحديد فترة الابطاء.

جدول رقم (2): فترات الابطاء - النموذج الاول

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	.654998	NA	9.65e-06	-0.196667	-0.004691	-0.139582
1	6.80553	114.3194	1.78e-07	-4.207817	-3.247938*	-3.922395
2	7.60360	27.73075*	1.36e-07*	-4.563230*	-2.835447	-4.049469*

- LR indicates the sequential modified LR test \* indicates the lag order selected by the criteria. statistic; FPE the final prediction error; AIC the Akaike information criterion; SC the Schwarz information criterion; and HQ the Hannan-Quinn information criterion.

Source: Authors Analysis using eviews 10.

### 5-1-3 نتائج تقدير النموذج

تم تقدير نموذج VAR من خلال فترة تأخير /ابطاء، ويتضمن أربعة متغيرات داخلية ثلاثية منها في شكل مستواها؛ وهي سعر الفائدة المحلي وسعر الفائدة الأجنبية ونسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع، بينما سعر الصرف في شكل الفرق الأول، بالإضافة إلى المقطع باستخدام البيانات السنوية عن الفترة يونيو 1991 - يونيو 2020. وكل المتغيرات في الشكل اللوغاريتمي الطبيعي. ويوضح الجدول 3 ملخص نتائج تقدير نموذج VAR، مع الانتباه إلى حقيقة أن تقديرات المعاملات المعنوية يتم تحديدها بعلامة نجمية أو اثنتين. وتشير النتائج إلى أن سعر الصرف لا يتأثر بسلوك سعر الفائدة المحلية او الأجنبية، ويتأثر ايجابياً بسلوكه في السنة الماضية، ويتأثر سلباً بسلوك الودائع الأجنبية في السنة الماضية. وتتأثر الودائع الأجنبية ايجابياً بسلوك معدل الصرف العام الماضي، ولا تتأثر بسلوكها ولا بسلوك سعر الفائدة الأجنبية ولا بسلوك سعر الفائدة المحلية.

جدول رقم (3): ملخص نتائج نموذج VAR- النموذج الاول

	LnINT(d)	LnINT(f)	LnDEP(f)/DEP(t)	D(LnEX)
LnINT(d) (-1)	1.075481 * (0.39915) [0.0088]	0.617792 (2.04117) [0.7630]	-0.382443 (0.42876) [0.3754]	0.502004 (0.35012) [0.1560]
LnINT(d) (-2)	-0.464974 (0.31407) [0.1431]	-1.043998 (1.60610) [0.5177]	0.012341 (0.33737) [0.9709]	-0.257883 (0.27549) [0.3524]
LnINT(f) (-1)	0.045974 (0.05727) [0.4247]	1.105634 * (0.29284) [0.0003]	0.116877 (0.06151) [0.0614]	-0.075848 (0.05023) [0.1354]
LnINT(f) (-2)	-0.053705 (0.05207) [0.3058]	-0.357923 (0.26628) [0.1831]	-0.054950 (0.05593) [0.3292]	0.041252 (0.04567) [0.3694]
LnDEP(f)/DEP(t) (-1)	-0.266845 (0.32563) [0.4152]	0.420139 (1.66521) [0.8015]	0.157655 (0.34978) [0.6535]	0.874947 * (0.28563) [0.0031]
LnDEP(f)/DEP(t) (-2)	0.330266 (0.30508) [0.2826]	1.358033 (1.56012) [0.3869]	0.612426 (0.32771) [0.0657]	-0.525466 (0.26760) [0.0534]
D(LnEX(-1))	-0.474944 (0.47478) [0.3205]	-1.582056 (2.42794) [0.5167]	-1.114367 ** (0.51000) [0.0321]	1.131235 * (0.41646) [0.0083]
D(LnEX(-2))	0.144646 (0.23131) [0.5337]	-0.807931 (1.18287) [0.4968]	0.096074 (0.24847) [0.7001]	-0.018182 (0.20289) [0.9288]
C	0.718961 (0.60396) [0.2378]	-4.504463 (3.08851) [0.1491]	1.472142 ** (0.64875) [0.0263]	-1.625161 * (0.52976) [0.0030]
R-squared	0.778260	0.828787	0.721778	0.551033



	LnINT(d)	LnINT(f)	LnDEP(f)/DEP(t)	D(LnEX)
Adj. R-squared	0.679708	0.752693	0.598124	0.351493
Sum sq. resid	0.222871	5.828317	0.257161	0.171477
S.E. equation	0.111273	0.569030	0.119527	0.097604
F-statistic	7.897003	10.89154	5.837082	2.761509
Log likelihood	26.44813	-17.61437	24.51620	29.98708
Akaike AIC	-1.292454	1.971435	-1.149348	-1.554598
Schwarz SC	-0.860508	2.403381	-0.717402	-1.122653
Mean dependent	2.429369	0.476375	3.039791	-0.059609
S.D. dependent	0.196616	1.144239	0.188547	0.121202
The standard errors are specified in brackets ()- The p-values are specified in brackets []- The * indicates a 1% significant level. - The ** indicates a 5% significant level. Source: Authors Analysis using eviews 10.				

وكان اختبار الارتباط التلقائي-*Auto-corelation* واختبار الحالة الطبيعية جميع الاختبارات التشخيصية التي أجريت على البواقي في النموذج لضمان تحديد النموذج بشكل صحيح. أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط تسلسلي وأن المخلفات موزعة بشكل طبيعي. ولذلك، وفقاً (Hoffmaister, A. W., et al, 1996)، يصعب تفسير تقديرات VAR بشكل مباشر. نظراً لأن المتغيرات تتحرك معاً، يمكن لهذه الحركات المتزامنة تغيير هذه الميزات؛ لذلك فإن النظر إلى معاملات نموذج VAR قد يكون مضللاً. وبالتالي، ننقل إلى الاستجابات الاندفاعية *Impulse Response Function* للحصول على صورة كاملة لديناميكيات الاقتصاد. ما هو مهم في نموذج VAR، هو بناء تحليل محاسبة الابتكار لنموذج VAR، للحصول على الآثار وتقديم توصيات السياسة. لذلك، فإن الخطوة التالية هي تنفيذ دالة الاستجابة النبضية وتحلل التباين على نموذج VAR.

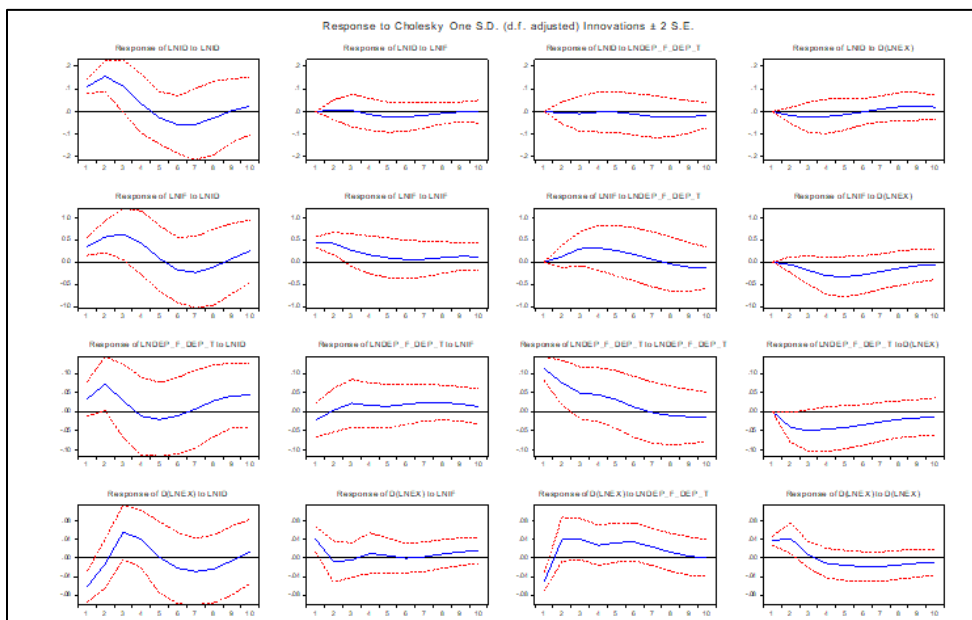
#### 5-1-4 دالة الاستجابة: *Impulse Response Function*

تقيس دالة الإستجابة (IRF) رد فعل أي نظام ديناميكي استجابة لأي صدمة عشوائية خارجية. من خلال الهيكل الديناميكي (lag) ل VAR، لا تؤثر الصدمة في متغير معين على هذا المتغير فحسب، بل تؤثر أيضاً على المتغيرات الداخلية الأخرى في النظام. دراسة IRF تأثير الصدمة لمرة واحدة على أحد الصدمات العشوائية على القيم الحالية والمستقبلية للمتغير الداخلي ( $E$ ). (Views & User's Guide II, 2013: 561) وقد يصعب تفسير المعاملات في نموذج VAR، لأننا نعلم أن جميع المتغيرات في نموذج VAR تعتمد على بعضها البعض، ولا توفر تقديرات

المعاملات الفردية سوى معلومات محدودة عن رد فعل النظام على الصدمة. لذلك، غالبًا ما يقدر الممارسون وظيفة الاستجابة النبضية من أجل الحصول على صورة أفضل للسلوك الديناميكي للنموذج. يتتبع استجابة المتغير التابع في VAR للصدمة في مصطلح الخطأ. يُظهر السلوك الديناميكي لمتغير كدالة في مساره الزمني، استجابةً للصدمة العشوائية الخارجية المعطاة له والمتغيرات الأخرى. هذا يجعل من الممكن مقارنة النظرية الاقتصادية بتنبؤات النموذج. يتطلب إجراء التحليل الهيكلي فرض ترتيب سببي على المتغيرات في VAR والتي يشار إليها باسم Cholesky decomposition لتحقيق IRF ، نحتاج إلى الاهتمام بالترتيب. يجب ترتيب المتغيرات بطريقة بحيث يتم وضع المتغير الخارجي أولاً، ثم المتغير الثاني حتى نصل إلى المتغير الأخير الذي تؤثر عليه جميع المتغيرات الأخرى.

يوضح الشكل 5 دوال الاستجابة النبضية (IRFs) لنموذج VAR لمدة 10 سنوات. تصور كل لوحة في الشكل التأثير الديناميكي لصدمة انحراف معياري واحد على كل من المتغيرات الأربعة. وتوضح دالة الاستجابة أن استجابة سعر الصرف لصدمة في سعر الفائدة المحلي متقلبة، في العامين الأولين كانت استجابة سعر الصرف للتغيرات في سعر الفائدة المحلي سلبية، مما يعني أن الزيادة في سعر الفائدة المحلي ستؤدي إلى انخفاض القيمة من الجنيه المصري. ومع ذلك، بعد عامين، كانت استجابة سعر الصرف إيجابية حتى السنة الخامسة عندما تتحول إلى السلبية مرة أخرى. يمكن تبرير هذه العلاقة بحقيقة أن صانعي السياسة في مصر يميلون في أوقات تخفيض قيمة العملة إلى زيادة سعر الفائدة لامتصاص الصدمة في العامين الأولين. وبعد ذلك يستقر سعر الصرف و يبدأون في خفض سعر الفائدة مرة أخرى. بينما كانت استجابة سعر الصرف للفائدة الأجنبية إيجابية خلال العامين الأولين وما بعدهما مستقرة نسبيًا. من ناحية أخرى، كانت استجابة سعر الصرف للودائع الأجنبية سلبية في أول عامين وتكون إيجابية بعد ذلك (أي عندما تزيد الودائع الأجنبية من المتوقع أن يرتفع الجنيه المصري). وكانت استجابة الودائع الأجنبية لسعر الفائدة المحلية إيجابية خلال السنوات الثلاث الأولى، ثم تتحول إلى سلبية حتى السنة السابعة ثم إيجابية مرة أخرى. كما ذكرنا من قبل، خلال فترات تخفيض قيمة العملة، يميل صانعو السياسة إلى زيادة سعر الفائدة من أجل مكافحة الدولار. هذه الزيادة في سعر الفائدة مصحوبة بانخفاض في الودائع الأجنبية. ومع ذلك، فإنه لا ينعكس في نسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع بسبب الزيادة في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بالعملة المحلية. لذلك، يبدو أن الزيادة في سعر الفائدة مصحوبة بزيادة في الودائع الأجنبية. كانت استجابة الودائع الأجنبية لسعر الفائدة الأجنبية سلبية خلال العامين الأولين ثم تتحول إلى إيجابية. كما أن استجابتها لسعر الصرف كانت سلبية خلال السنوات العشر، مما يعني أنه مع ارتفاع قيمة الجنيه، تنخفض الودائع الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الودائع والعكس صحيح.

شكل رقم(5): دوال الاستجابة- النموذج الأول



Source: Authors analysis using E-views 10

### 5-1-5 تحليل مكونات التباين Decompositions Variance:

بينما تظهر دالة IRF تأثير الصدمة على أحد المتغيرات الداخلية على المتغيرات الأخرى في VAR، يوضح تحليل التباين (VDC) لكل متغير نسبة الحركة في هذا المتغير بسبب صدماته الخاصة، وكذلك الصدمات في أخرى المتغيرات. ومن ثم، في حين تُظهر IRFs اتجاه الاستجابة الديناميكية للمتغيرات للابتكارات المختلفة، فإن VDCs توفر حجم الاستجابة للصدمات. لذلك، يعطي VDC معلومات حول الأهمية النسبية لكل ابتكار عشوائي يؤثر على المتغيرات في VAR، بينما يقدم IRF معلومات حول اتجاه استجابة متغير للابتكارات المختلفة (*E Views 8 Users Guide*، 2013: 564). // ويكشف تحليل اختلاف الخطأ المتوقع لكل متغير عن نسبة الحركة في هذا المتغير بسبب صدماته الخاصة، مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في آفاق زمنية مختلفة. يتم الإبلاغ عن النتائج في الجدول 4 في آفاق توقع مختلفة على مدى فترة عشر سنوات. يعطي تحليل فرق الخطأ المتوقع للمتغيرات الأربعة المدرجة في VAR المقدر.

## تأثير سعر الفائدة على سعر صرف الجنيه المصري

وكشف تحليل التباين في سعر الصرف أنه في السنة الأولى، يتم تفسير 14.45% من تباين الخطأ المتوقع في سعر الصرف من خلال المتغير نفسه، ويزداد مصدر التباين هذا بشكل طفيف على المدى الطويل حتى يصل إلى 17.28% بعد 10 سنوات. بعد ذلك، تعتبر التغييرات في سعر الفائدة المحلي هي أعلى مصدر للتغير في سعر الصرف على المدى القصير والمدى الطويل، حيث يبلغ تحلل التباين حوالي 40% على مدى السنوات العشر. ثاني أكبر مصدر للتغير في سعر الصرف هو التغييرات في الودائع الأجنبية، حيث تبدأ عند 28% في السنة الأولى وتزداد على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن أصغر مصدر للتغير في سعر الصرف هو التغييرات في سعر الفائدة الأجنبية. ومن تحليل التباين لسعر الفائدة المحلي يمكننا أن نلاحظ أنه يعتبر المتغير الخارجي حيث أن التغييرات في المتغيرات الأخرى لا تفسر التغييرات في سعر الفائدة المحلي. ومع ذلك، فإن الاختلافات في المتغير نفسه تفسر التغييرات المستقبلية.

عند ملاحظة تحليل التباين للودائع الأجنبية، يمكننا أن نستنتج أن التغييرات في المتغير نفسه تعتبر ذات التأثير الأكبر في تفسير سلوكه المستقبلي. ومع ذلك، فإن التغييرات في سعر الفائدة المحلي تعتبر مصدراً كبيراً للتباين في الودائع الأجنبية، في المتوسط، تفسر التغييرات في سعر الفائدة المحلي حوالي 20% من التغييرات في الودائع الأجنبية. ومع ذلك، فإن التغييرات في سعر الصرف لا تفسر التغييرات في الودائع الأجنبية في السنة الأولى، ولكن على المدى الطويل يمكننا أن نرى زيادة تأثير التغييرات في سعر الصرف على الودائع الأجنبية. لكن التغييرات في سعر الفائدة الأجنبية تعتبر ذات أقل تأثير على التغييرات في الودائع الأجنبية.

جدول رقم (4): تحليل التباين- النموذج الاول

Variance Decomposition of LnINT(d)					
Period	S.E.	LnINT(d)	LnNTI(f)	LnDEP(f)/DEP(t)	D(LnEX)
1	0.111273	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.193158	98.93347	0.154885	0.079283	0.832360
3	0.225073	97.74585	0.159397	0.229512	1.865243
4	0.229149	96.62447	0.450575	0.228792	2.696163
5	0.232479	95.25756	1.560629	0.232312	2.949502
6	0.241210	94.33310	2.453244	0.471681	2.741978
7	0.249348	93.25631	2.733139	1.218706	2.791841
8	0.253296	91.65119	2.741889	2.240043	3.366882
9	0.255456	90.13184	2.700297	3.056766	4.111094
10	0.257923	89.35093	2.649100	3.382632	4.617340
Variance Decomposition of LnINT(f):					
Period	S.E.	LnINT(d)	LnINT(f)	LnDEP(f)/DEP(t)	D(LnEX)
1	0.569030	38.42238	61.57762	0.000000	0.000000
2	0.920145	53.17091	44.44732	1.974782	0.406988
3	1.200156	58.85338	30.87846	7.534667	2.733500
4	1.359261	56.02375	25.49985	11.25778	7.218614

يتبع ....

5	1.428451	51.06073	23.55577	13.45935	11.92415
6	1.478947	49.05770	22.13751	13.91759	14.88720
7	1.514632	49.09266	21.30049	13.42902	16.17783
8	1.529137	48.71262	21.33480	13.26452	16.68806
9	1.542701	48.13275	21.64171	13.55209	16.67345
10	1.573403	48.72500	21.43118	13.70710	16.13673
Variance Decomposition of LnDEP(f)/DEP(t):					
Period	S.E.	LnINT(d)	LnINT(f)	LnDEP(f)/DEP(t)	D(LnEX)
1	0.119527	7.545854	3.676001	88.77815	0.000000
2	0.164466	23.71344	1.997749	67.96823	6.320574
3	0.182122	21.75246	3.048151	62.55304	12.64634
4	0.193960	19.55379	3.357155	60.40926	16.67979
5	0.202328	18.98141	3.554304	57.93536	19.52893
6	0.206841	18.45826	4.283383	55.74878	21.50958
7	0.210004	18.02490	5.424942	54.10080	22.44936
8	0.214411	19.03857	6.413749	52.13191	22.41577
9	0.220403	21.63407	6.891598	49.70294	21.77139
10	0.225650	24.12551	6.942787	47.77959	21.15210
Variance Decomposition of D(LnEX):					
Period	S.E.	LnINT(d)	LnINT(f)	LnDEP(f)/DEP(t)	D(LnEX)
1	0.097604	40.48279	16.87328	28.19231	14.45162
2	0.114494	30.59606	12.82184	32.63994	23.94216
3	0.133499	39.43571	9.551477	33.18417	17.82864
4	0.142890	42.42905	8.807758	32.52576	16.23744
5	0.147635	39.75257	8.349165	35.50280	16.39547
6	0.154237	38.46011	7.653861	37.36453	16.52150
7	0.159888	39.20063	7.141689	36.91159	16.74609
8	0.162953	39.80974	7.140240	36.06771	16.98231
9	0.164041	39.41546	7.683290	35.65123	17.25002
10	0.165660	39.36829	8.397862	34.95876	17.27509
Cholesky Ordering: LnId LnI f LnDEP(f)/DEP(t) D(LnEX)					
Source: Authors Analysis using Eviews 10					

### Causality Test: 6-1-5 اختبار السببية

إذا كانت هناك علاقة بين متغيرين X و y، سواء كانت علاقة سالبة أو موجبة، فهذا لا يعني أن X تسبب y، أو y تسبب X، أو أن كلا المتغيرين يسببان بعضهما البعض. ومع ذلك، إذا احتوت X على معلومات قيمة تمكننا من التنبؤ بـ y بكفاءة، فإن X تسبب في y. إذا كان من الممكن التنبؤ بمتغير ما بكفاءة باستخدام القيم السابقة والحالية لمتغير آخر. والهدف من اختبار السببية ليس تحديد العلاقة بين المتغيرات، بل إيجاد العلاقة السببية بينهما. على سبيل المثال، إذا كان سعر

الفائدة المحلي ((INT (d)) مرتبطاً بشكل إيجابي بسعر الصرف (EX)، فإننا نستخدم اختبار سببية Granger لمعرفة اتجاه السببية بينهما. ويحدد اختبار السببية ما إذا كانت السببية تمتد من سعر الفائدة المحلي إلى سعر الصرف، ومن سعر الصرف إلى سعر الفائدة، أو أن كلا منهما يسبب الآخر، أو لا توجد اي علاقة سببية بينهم (Granger, C. W., 1969: 428; Merza, E., 2007: 50).

في القسم السابق تم القيام بتحديد وتحليل العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف، ولكن وجود علاقة بين المتغيرات لا يعني أن أحدهما يسبب الآخر. لذلك، واستخدمت الدراسة اختبار جرانجر السببية، من أجل تحديد السببية بين المتغيرات المستهدفة قيد الدراسة. يلخص الجدول التالي نتائج السببية بين المتغيرات قيد التحقيق. من الجدول 5، وتوصلت دراسة السببية الي عدم رفض الفرضية الصفرية لاختبار جرانجر السببية، مشيرة إلى أنه لا توجد علاقة سببية تمتد من سعر الفائدة المحلي إلى سعر الصرف، ولا توجد علاقة سببية تمتد من سعر الصرف إلى سعر الفائدة المحلي

جدول رقم (5): اختبار السببية لجرانجر

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
LNID does not Granger Cause D(LNEX)	0.65856	0.5275
D(LNEX) does not Granger Cause LNID	0.08533	0.9185

## 2-5 اختبار النموذج الثاني

يحدد النموذج الثاني الشكل الوظيفي للعلاقة بين تقلبات أسعار الصرف، وفرق أسعار الفائدة (الفرق بين سعر الفائدة على الودائع بالجنية المصري وسعر الفائدة)، والودائع الأجنبية في مصر والودائع الأجنبية. يمكن وصف الشكل المصغر غير المقيد لنموذج VAR بأنه:

$$y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث

$y_t = \{EX, INT(d), INT(f), DEP(f)/DEP(t)\}$  is a  $(n \times 1)$  vector containing each of the  $n$  variables included in the VAR -  $A_0 = (n \times I)$  vector of intercept terms -  $A_i = (n \times n)$  matrices of coefficients -  $\varepsilon_t = (n \times I)$  vector of error terms

ويتم استخدام المتغيرات في شكل لوغاريتمي طبيعي

## 5-2-1 اختبار جذر الوحدة

توصل اختبار جذر الوحدة الي أن السلاسل الزمنية للفرق بين أسعار الفائدة والودئع الأجنبية تتسم بالسكون عند المستوي (0) ، اما متغير سعر الصرف فهو غير ساكن عند المستوي، ومن ثم تم اجراء الاختبار عند الفروق الاولي First differences وكانت النتيجة أن سعر الصرف أصبح ساكن عند الفروق الاولي (1) .

جدول رقم (6): اختبا جذر الوحدة- النموذج الثاني

ADF at level				
Variables	Intercept		Trend and Intercept	
EX	-0.429763	[1]	-3.352150	[2] ***
INT(d)_INT(f)	-3.871171	[1] *	-4.235119	[1] **
DEP(f)/Dep(t)	-7.313284	[0] *	-7.134702	[0] *
ADF at first difference				
EX	-3.375849	[0] **	-3.344173	[0] ***

(1) The results of second column are based on assuming the existence of a constant in the regressions, while the results of third column are based on assuming the existence of a constant and a time trend in the regressions. (2) The \* indicates rejection the null hypothesis of unit root at 1% significant level. (3) The \*\* indicates rejection the null hypothesis of unit root at 5% significant level. (4) The \*\*\* indicates rejection the null hypothesis of unit root at 10% significant level. (5) The lag length of the ADF regression is specified in brackets [ ]. (6) The lag length of the ADF regression is based on the Schwarz Information Criterion (SIC) for appropriate lag length.  
Source: Authors Analysis using eviews 10

## 5-2-2 فترة الإبطاء

تم تحديد فترة الإبطاء لمتغيرات الدراسة، وهي 2 سنة كفترة ابطاء في النموذج، قام الباحث بتشغيل النموذج وفقاً لذلك.

جدول رقم (7): فترات الإبطاء- النموذج الثاني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-64.18399	NA	0.029102	4.976592	5.120573	5.019405
1	-18.06535	78.57249*	0.001873	2.227063	2.802990*	2.398316*
2	-8.494133	14.17958	0.001850*	2.184751*	3.192624	2.484444

(1) \* indicates the lag order selected by the criteria. (2) R indicates the sequential modified LR test statistic; FPE the final prediction error; AIC the Akaike information criterion; SC the Schwarz information criterion; and HQ the Hannan-Quinn information criterion.  
Source: Authors Analysis using eviews 10.

5-2-3 نتائج تقدير VAR

تم تقدير نموذج VAR من خلال فترة ابطاء 2 سنة، باستخدام فرق سعر الفائدة، والودائع الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الودائع عند المستوى، في حين أن سعر الصرف، في شكل الفرق الأول، باستخدام باستخدام البيانات السنوية عن الفترة يونيو 1991 - يونيو 2000. يتم الحصول على تقدير فعال باستخدام تقديرات OLS. يوضح الجدول 8 ملخص نتائج تقدير نموذج VAR ، مع الانتباه إلى حقيقة أن تقديرات المعاملات المعنوية يتم تحديدها بعلامة نجمية أو اثنتين. وتشير النتائج إلى أن سعر الصرف لا يتأثر بفرق سعر الفائدة، ويتأثر سعر الصرف سلبياً بسلوك الودائع الأجنبية العام الماضي، فزيادة الودائع الأجنبية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة)، نتيجة زيادة الطلب على الودائع الأجنبية، وضعف الطلب على الجنيه المصري. كما يتأثر سعر الصرف بسلوكه خلال العام الماضي ايجابياً. أما بالنسبة للودائع الأجنبية فإنها لا تتأثر بفرق أسعار الفائدة ولا تتأثر بسلوكها، وتتأثر ايجابياً بسلوك سعر الصرف العام الماضي، بمعنى أنه عندما يرتفع سعر الصرف في مصر (ترتفع قيمة العملة) ترتفع الودائع الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الودائع.

جدول رقم (8): نتائج اختبارات VAR -النموذج الثاني

	INTd_INTf	DEP(f)/DEP(t)	D(EX)
INTd_INTf(-1)	1.012299* (0.22161) [0.0000]	-0.355414 (0.36528) [0.3345]	0.003187 (0.00189) [0.0977]
INTd_INTf(-2)	-0.344955 (0.19667) [0.0845]	0.099489 (0.32418) [0.7600]	-0.001308 (0.00168) [0.4394]
DEP(f)/DEP(t)(-1)	-0.164307 (0.14554) [0.2634]	0.447582 (0.23990) [0.0670]	0.003749* (0.00124) [0.0038]
DEP(f)/DEP(t)(-2)	0.003490 (0.11800) [0.9765]	0.273686 (0.19450) [0.1646]	-0.001650 (0.00101) [0.1071]
D(EX(-1))	-19.29938 (29.3581) [0.5135]	-116.4614** (48.3913) [0.0192]	0.743264** (0.25093) [0.0044]
D(EX(-2))	11.47413 (22.4480) [0.6111]	7.130796 (37.0012) [0.8478]	0.194601 (0.19187) [0.3145]
C	6.357991 (1.96254) [0.0020]	6.601600 (3.23487) [0.0457]	-0.061708 (0.01677) [0.0005]



يتبع .....

R-squared	0.777417	0.704955	0.508313
Adj. R-squared	0.710642	0.616441	0.360806
Sum sq. resids	44.87002	121.9082	0.003278
S.E. equation	1.497832	2.468889	0.012802
F-statistic	11.64232	7.964378	3.446042
Log likelihood	-45.16843	-58.66167	83.40985
Akaike AIC	3.864328	4.863827	-5.659989
Schwarz SC	4.200286	5.199785	-5.324031
Mean dependent	8.951852	21.25926	-0.008889
S.D. dependent	2.784486	3.986444	0.016013

The standard errors are specified in brackets ( ) - The p-values are specified in brackets

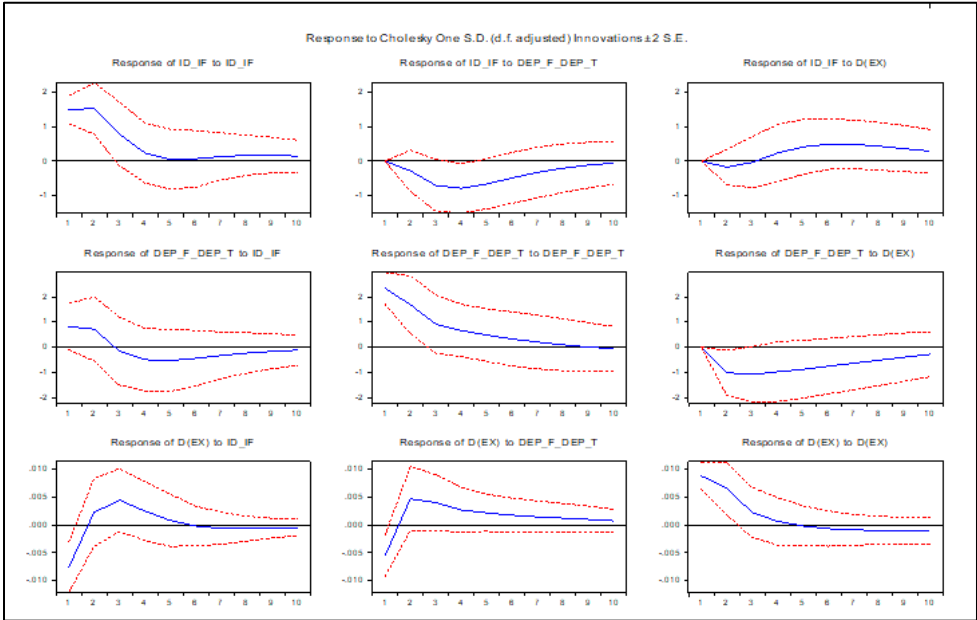
□ - The \* indicates a 1% significant level. - The \*\* indicates a 5% significant level.

Source: Authors Analysis using eviews 10.

### 5-2-4 دالة الاستجابة: Impulse Response Function

يوضح الشكل 2 وظائف الاستجابة النبضية (IRFs) لنموذج VAR لمدة 10 سنوات. وتشير دالة الاستجابة إلى أن استجابة سعر الصرف لصدمة في فرق سعر الفائدة في العامين الأولين سلبي، أي أن الزيادة في فرق سعر الفائدة يصاحبها انخفاض في قيمة الجنيه المصري. ومع ذلك، بعد عامين، كانت استجابة سعر الصرف إيجابية حتى السنة السادسة. تبين أنه مع زيادة فرق سعر الفائدة، يرتفع سعر الصرف. بعد ذلك يبدأ في الوصول إلى حالة مستقرة. من ناحية أخرى، كانت استجابة سعر الصرف للودائع الأجنبية سلبية في أول عامين وتكون إيجابية بعد ذلك (أي عندما تزيد الودائع الأجنبية من المتوقع أن يرتفع الجنيه المصري). كانت استجابة الودائع الأجنبية لفرق سعر الفائدة إيجابية خلال السنوات الثلاث الأولى، ثم تتحول بعد ذلك إلى سلبية تظهر أن صدمة إيجابية لتفاوت أسعار الفائدة ستؤدي إلى انخفاض الودائع الأجنبية بعد ثلاث سنوات. كانت استجابة الودائع الأجنبية لسعر الصرف سلبية خلال السنوات العشر، مما يعني أنه مع ارتفاع قيمة الجنيه، تنخفض الودائع الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الودائع والعكس صحيح.

شكل رقم (8): دالة الاستجابة - نموذج 2



Source: Authors Analysis using Eviews 10

### 5-2-5: تحليل مكونات التباين

يكشف تحليل اختلاف الخطأ المتوقع لكل متغير عن نسبة الحركة في هذا المتغير بسبب صدماته الخاصة، مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في آفاق زمنية مختلفة. يتم الإبلاغ عن النتائج في الجدول 9 في آفاق توقع مختلفة على مدى فترة عشر سنوات. يعطي تحليل فرق الخطأ المتوقع للمتغيرات الثلاثة المدرجة في VAR المقدرة.

يكشف تحليل التباين في سعر الصرف أنه في السنة الأولى يتم تفسير 46.4% من تباين الخطأ المتوقع في سعر الصرف من خلال المتغير نفسه، ويزداد مصدر الاختلاف هذا قليلاً على المدى القصير بعد ذلك على المدى الطويل يبدأ في الانخفاض حتى يبدأ تصل إلى حوالي 42% بعد 10 سنوات. بعد التغييرات في فرق سعر الفائدة، اشرح حوالي 35.1% من التغيير في سعر الصرف في السنة الأولى بعد ذلك يبدأ في الانخفاض حتى يصل إلى 29.5% في السنة العاشرة. ومع ذلك، هناك مصدر آخر للتغير في سعر الصرف وهو التغييرات في الودائع الأجنبية، حيث تبدأ من 18.5% في السنة الأولى وتزداد على المدى الطويل. وعند النظر إلى تحلل التباين للودائع الأجنبية، يمكننا ملاحظة أن التغييرات في سعر الصرف ليس لها أي تأثير على التغييرات في

## أنور النقيب

الودائع الأجنبية في السنة الأولى. ومع ذلك، يزداد تحلل التباين بشكل كبير حتى يصل إلى 31% بحلول العام العاشر. كما لوحظ أن التغيرات في فرق أسعار الفائدة تفسر حوالي 11% من التغيرات في الودائع الأجنبية على مدى فترة العشر سنوات.

جدول رقم(9): تحليل التباين- النموذج الاول

Variance Decomposition of INTd_INTf:				
Period	S.E.	INTd_INTf	DEP(f)/DEP(t)	D(EX)
1	1.497832	100.0000	0.000000	0.000000
2	2.164390	97.76333	1.631967	0.604707
3	2.407461	89.69040	9.806787	0.502809
4	2.553341	80.60307	18.08986	1.307070
5	2.670945	73.70379	22.63250	3.663717
6	2.760308	69.07528	24.28074	6.643972
7	2.825110	66.17825	24.49177	9.329978
8	2.870814	64.46678	24.20194	11.33128
9	2.901188	63.48757	23.84620	12.66623
10	2.919776	62.93391	23.57239	13.49370
Variance Decomposition of DEP(f)/DEP(t):				
Period	S.E.	INTd_INTf	DEP(f)/DEP(t)	D(EX)
1	2.468889	10.92101	89.07899	0.000000
2	3.236935	11.24162	78.91314	9.845237
3	3.537655	9.617882	72.68991	17.69221
4	3.762950	10.27370	67.33599	22.39032
5	3.928512	11.21687	63.25665	25.52647
6	4.038052	11.81207	60.51278	27.67515

يتبع ....

7	4.105669	12.06804	58.77154	29.16042
8	4.145412	12.15983	57.69869	30.14148
9	4.167684	12.19392	57.08376	30.72232
10	4.179570	12.20699	56.77854	31.01447
Variance Decomposition of D(EX):				
Period	S.E.	INTd_INTf	DEP(f)/DEP(t)	D(EX)
1	0.012802	35.06196	18.53335	46.40469
2	0.015241	26.82022	22.34701	50.83276
3	0.016497	30.02722	24.85612	45.11665
4	0.016888	30.71553	26.10819	43.17628
5	0.017040	30.38061	27.19097	42.42842
6	0.017140	30.04544	27.85949	42.09506
7	0.017235	29.85813	28.22942	41.91245
8	0.017321	29.71969	28.42930	41.85101
9	0.017392	29.59546	28.50916	41.89539
10	0.017446	29.49394	28.50664	41.99942
Cholesky Ordering: INTd_INTf DEP(f)/DEP(t) D(EX)				
Source: Authors Analysis using Eviews 10				

### 5-1-6 اختبار السببية

توصلت دراسة السببية إلى أنه لا توجد علاقة سببية تمتد من فروق أسعار الفائدة إلى سعر الصرف، كما لا توجد علاقة سببية من سعر الصرف إلى فروق أسعار الفائدة.

جدول رقم (10): اختبار جرنجر للسببية- نموذج 2

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
ID_IF does not Granger Cause D(EX)	0.45904	0.6378
D(EX) does not Granger Cause ID_IF	0.47931	0.6255

وفي النهاية تشير نتائج الدراسة الي ان العلاقة بين سعر الفائدة (علي العملة المحلية او الاجنبية) وسع صرف الجنية المصري علاقة مستقلة، حيث لا يوجد تأثير لسلوك سعر الفائدة المحلية على الودائع الجنيه المصري أو الودائع بالعملة الأجنبية او بفروق سعر الفائدة علي سعر الصرف، وعدم وجود علاقة سببية تمتد من سعر الفائدة المحلي او من فروق أسعار الفائدة إلى سعر الصرف، وتتفق النتيجة السابقة مع بعض الدراسات التطبيقية التي، الا انها مخالفة لبعض النظريات و بعض الدراسات التطبيقية الأخرى والتي تؤكد وجود تأثير (ايجابي ام سلبي) لسعر الفائدة على سعر الصرف. ويمكن تفسير تلك النتائج بأن قيمة سعر صرف الجنية المصري تخضع لعوامل ادارية من خلال قرارات البنك المركزي، وكذلك التدخل المباشر للبنك المصري في دعم الجنية بصورة غير مباشرة من خلال ضخ عملات اجنبية وذلك من خلال زيادة سعر الفائدة على استثمارات الأجنب في أذون الخزانة التي تطرحها وزارة المالية (من خلال زيادة جاذبية وتنافسية السوق المصري مقارنةً بالأسواق المنافسة الأخرى مثل تركيا وغيرها)، حيث أن تلك الاستثمارات تعزز من احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي (بشكل مباشر وغير مباشر)، بما يساعد على الحفاظ على استقرار سعر الصرف. ولعل خير دليل على ذلك هو خروج أكثر من 15 مليار دولار من تلك الاستثمارات الأجنبية في مصر خلال شهري مارس وإبريل 2020 نتيجة جائحة كوفيد 19 (CBE, 2020)، فلولا قيام السلطات المصرية باقتراض 13 مليار دولار (8 مليار من صندوق النقد الدولي و5 مليار من سوق السندات الدولية)، لكان من الصعوبة بمكان الحفاظ على استقرار سعر الصرف خلال عام 2020. كما يمكن تفسير عدم تأثر سعر الصرف بسلوك سعر الفائدة المحلية نتيجة ارتفاع التضخم المصاحب لرفع سعر الفائدة، والذي يعمل على ثبات او انخفاض سعر الفائدة الحقيقي.

ومن الناحية الأخرى فإن تأثر سعر الصرف يتأثر ايجابياً بسلوكه في السنة الماضية وفي نفس اتجاه التغير، يوضح الضغط لقيمة الجنية هذا العام على قيمته العام القادم، كما أن تأثر سعر الصرف سلباً بسلوك الودائع الأجنبية في السنة الماضية، أي أنه عند نسبة زيادة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع ينخفض سعر الصرف وتخفض قيمة الجنيه، وذلك نتيجة انخفاض الطلب على الجنيه المصري. وتتأثر الودائع الأجنبية إيجابياً بسلوك معدل الصرف العام الماضي، أي عندما يرتفع سعر الصرف في مصر (ترتفع قيمة العملة) ترتفع الودائع الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الودائع، ولا تتأثر الودائع الأجنبية بسلوكها ولا بسلوك بسعر الفائدة الأجنبية، ولا بسلوك سعر الفائدة المحلية

كما يظهر كلا النموذجين استجابة سعر الصرف لسعر الفائدة المحلي أو لفرق سعر الفائدة سلبياً في العامين الأولين ثم يتحول إلى إيجابي. ويمكن تبرير هذه العلاقة لأن صانعي السياسة في مصر في أوقات انخفاض قيمة العملة يميلون إلى زيادة سعر الفائدة، لامتناع الصدمة في العامين الأولين. وبعد ذلك يستقر سعر الصرف ويبدأون في خفض سعر الفائدة مرة أخرى. وينطبق الشيء نفسه على استجابة سعر الصرف للتغيرات في الودائع الأجنبية، مما يدل على أن الزيادة في الودائع الأجنبية تصاحبها زيادة في سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) بعد عامين. كما أن معدل الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع يُظهر استجابة سلبية متزايدة لصدمة إيجابية في أسعار الصرف في كلا النموذجين. مما يدل على أنه مع ارتفاع قيمة الجنيه تتخفض الودائع الأجنبية. من كلا النموذجين، كانت استجابة الودائع الأجنبية للصدمة سواء في سعر الفائدة المحلي أو فرق سعر الفائدة إيجابية في البداية ثم تحولت بعد ذلك إلى سلبية. وكما ذكرنا سابقاً، خلال فترات تخفيض قيمة العملة، يميل صانعو السياسة إلى زيادة سعر الفائدة من أجل مكافحة الدولار. هذه الزيادة في سعر الفائدة مصحوبة بانخفاض في الودائع الأجنبية. ومع ذلك، فإنه لا ينعكس في نسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع بسبب الزيادة في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بالعملة المحلية. لذلك، يبدو أن الزيادة في سعر الفائدة مصحوبة بزيادة في الودائع الأجنبية.

## الخاتمة والتوصيات

تتمثل مشكلة الدراسة في تخفيض قيمة سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري تحت ظروف اقتصادية ضاغطة، وفي ظل ضعف الاقتصاد الحقيقي وعدم القدرة على الدعم لقيمة العملة المصرية، يتم اللجوء إلى الدعم من خلال السياسات النقدية، ومن تلك السياسات هي سياسة سعر الفائدة. وتحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي يتعلق بمدى تأثير سعر الفائدة على سلوك سعر الصرف؟. وذلك من خلال اختبار فرضية "سعر الفائدة على العملة المحلية ذات أثر موجب على قيمة الجنيه المصري". وتهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف وسعر الفائدة في الاقتصاد المصري، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR)، وبالاعتماد على البيانات السنوية لمصر خلال الفترة (يونيو 1991 - يونيو 2020) لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتمت الدراسة من خلال نموذجين، يشمل النموذج الأول سعر الصرف الاسمي للجنية المصري، وسعر الفائدة المحلية، وسعر الفائدة على الودائع الأجنبية ونسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع في مصر. أما النموذج الثاني فتم استخدام متغيرات سعر الصرف، ونسبة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع في مصر، و فرق سعر الفائدة (سعر الفائدة على الجنيه المصري - سعر الفائدة على الودائع الأجنبية).

وتوصلت الدراسة إلى أن نتائج كلا النموذجين متماثلة، حيث توصل النموذجين إلى أن سعر الصرف لا يتأثر بسلوك سعر الفائدة المحلية على الودائع الجنيه المصري أو الودائع بالعملة

## أنور النقيب

الأجنبية، كما لا توجد علاقة سببية تمتد من سعر الفائدة المحلي إلى سعر الصرف (النموذج 1)، ولا يتأثر سعر الصرف بفروق سعر الفائدة، كما لا توجد علاقة سببية تمتد من فروق أسعار الفائدة إلى سعر الصرف (النموذج 2)، وهذا مخالف لبعض النظريات والدراسات التطبيقية التي تؤكد وجود تأثير (إيجابي ام سلبي) لسعر الفائدة على سعر الصرف. ولكن سعر الصرف يتأثر ايجابياً بسلوكه في السنة الماضية، أي يكون في نفس اتجاه التغير، كما أنه يتأثر سلباً بسلوك الودائع الأجنبية في السنة الماضية، أي أنه عند نسبة زيادة الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع ينخفض سعر الصرف وتتخفض قيمة الجنيه، نتيجة انخفاض الطلب على الجنيه المصري (النموذج 1 و2). وتتأثر الودائع الأجنبية إيجابياً بسلوك معدل الصرف العام الماضي، أي عندما يرتفع سعر الصرف في مصر (ترتفع قيمة العملة) ترتفع الودائع الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الودائع، ولا تتأثر الودائع الأجنبية بسلوكها ولا بسلوك بسعر الفائدة الأجنبية، ولا بسلوك سعر الفائدة المحلية (النموذج 1 و2)..

ويظهر كلا النموذجين استجابة سعر الصرف لسعر الفائدة المحلي أو لفرق سعر الفائدة سلبياً في العامين الأولين ثم يتحول إلى إيجابي. كما أن معدل الودائع الأجنبية إلى إجمالي الودائع يُظهر استجابة سلبية متزايدة لصدمة إيجابية في أسعار الصرف في كلا النموذجين. وكانت استجابة الودائع الأجنبية للصدمة سواء في سعر الفائدة المحلي أو فرق سعر الفائدة إيجابية في البداية ثم تحولت بعد ذلك إلى سلبية. كما يوضح تحليل التباين أن نسبة صغيرة من التغيرات في الودائع الأجنبية يتم تفسيرها من خلال الاختلافات في سعر الفائدة الأجنبية. وبناءً على تلك النتائج، توصي الدراسة بعدم استخدام سياسة سعر الفائدة للدفاع عن قيمة الجنيه الا في اضيق الحدود ولفترة محدودة، وخاصة في فترات تعرض العملة لهزات قوية كأحد السياسات التي يمكن ان تُدعم قيمة العملة وتمنع انخفاضها بشكل كبير بشرط المحافظة على معدلات التضخم، على ان تنتهي تلك السياسة بسرعة، وخاصة في ظل عدم وجود أي تأثير لزيادة سعر الفائدة على سعر الصرف، وخاصة إن كانت هناك آثار سلبية لرفع سعر الفائدة على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

## المراجع العربية

عبد الخالق، جودة (1998) الاقتصاد المصري والدروس المستفادة من أزمة المكسيك، مصر المعاصرة. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع.

## المراجع الإنجليزية

Ahmad, F., Draz, M. U., & Yang, S.-C. (2016). *The Nexus between Exchange Rate, Exports and Economic Growth: Further Evidence from Asia*. Retrieved from <http://ssrn.com/abstract=2758505>

Alam, M. M., Alam, K. A. & Shuvo, A., 2011. *An Empirical Evidence of International Fisher Effect in Bangladesh with India and China: A Time-Series Approach*. Elixir Finance, Volume 36, pp. 3078-3081.

Alami, T. (2000) *An Econometric Investigation of Dollarization in Egypt*, Journal of Development and Economic Policies, 2:2, 7-24.

Andrieş, Alin Marius & Căpraru, Bogdan & Ichnatov, Iulian & Tiwari, Aviral Kumar,(2017), *The Relationship between Exchange Rates and Interest Rates in a Small Open Emerging Economy: The case of Romania*, Economic Modelling, vol. 67, issue C, 261-274

Basurto, G. & Ghosh, A. (2001). *The interest rate – exchange rates nexus in currency crises*. IMF Staff Paper, 47, Special Issue, 99-120

Bensaid, B., and O. Jeanne. 1997. “*The Instability of Fixed Exchange Rate Systems When Raising the Nominal Interest Rate Is Costly*.” European Economic Review 41(8):1461-178.

Berument, H. (2007). *Measuring monetary policy for a small open economy: Turkey*. Journal of Macroeconomics, 29, 411-430.

Betts, C., Devereux, M.B., (2000). *Exchange rate dynamics in a model of pricing-to-market*. Journal of International Economics 50, 215-244.

Bhunja A (2013). “*Cointegration and Causal Relationship among Crude Price, Domestic Gold Price and Financial Variables-An Evidence of BSE and NSE*.” J. Contemp. Issues in Bus. Res. 2(1), 1-10.



Branson, W.H., (1983). *Macroeconomic Determinants of Real Exchange Rates, in: Herring, R.J. (Ed.), Managing Foreign Exchange Risk*. Cambridge University Press, Cambridge. Branson, W.H.,

Branson, W.H., Halttunen, H., Masson, P., (1977). *Exchange Rates in the Short Run: The Dollar-Deutschmark Rate*. European Economic Review 10, 303–324.

Calvo, G. and C. Reinhart, (2002), “*Fear of Floating*,” Quarterly Journal of Economics 117, 379–408.

Central bank of Egypt, Statistical Monthly Bulletin, different issues

Cho, D. & West, K. D. (2003). *Interest rates and exchange rates in the Korean, Philippine and Thai exchange rate crises*. In M. P. Dooley & J. A.

Dash, P., and Bhole L.M., (2010), *Does Interest Rate Differential Determine Exchange Rate in India?*, The Indian Economic Journal • Volume 57(4), January–March 2010

Dornbusch, R. 1976. *Expectations and Exchange Rate Dynamics*. Journal of Political Economy, 84(6):1161–76

Drazen, A. (2001). *Interest Rate Defense against Speculative Attack As a Signal: A Primer*, University of Maryland, Department of Economics, College Park, Md.

Ebiringa, O. T. & Anyaogu, N. B., (2014). *Exchange Rate, Inflation and Interest Rates Relationships: An Autoregressive Distributed Lag Analysis*. Journal of Economics and Development Studies, 2(2), pp. 263–279.

Eichenbaum, M. and C. Evans, (1995), “*Some Empirical Evidence on the Effects of Shocks to Monetary Policy on Exchange Rates*,” Quarterly Journal of Economics 110 (4), 975–1009

El-Erian, M. (1988) *Currency Substitution in Egypt and Yemen Arab Republic: A Comparative Quantitative Analysis*, International Monetary Fund Staff Papers, 35, 85–104.

Engel, C. . M., (1986). *On the correlation of exchange rates and interest rates*. Journal of International Money and Finance, Issue 5, pp. 125–128.

Frankel, J. (1979). *On the Mark: A Theory of Floating Exchange Rates Based on Real Interest Rate Differentials*. American Economic Review, 69 (4), 610– 622.

- Frankel J. A., and Dooly M. P., (2007) (Eds.), *Managing currency crises in emerging markets*, University of Chicago Press, (pp. 11–35).
- Fleming, Marcus (1962) *Domestic Financial Policies under Fixed and under Floating Exchange Rates*, International Monetary Fund Staff Papers 9
- Furman, J. and Stiglitz J. E. (1998), “*Economic Crises: Evidence and Insights From East Asia*” Brooking Papers on Economic Activity, No. 2, Brooking Institution, Washington D.C.
- Goldfajn, I. & Baig, T. (1998). *Monetary policy in the aftermath of currency crises: the case of Asia*. IMF Working Paper, No. 98/170, Washington: International Monetary Fund.
- Goldfajn, I. and Gupta, P. (1999), “*Does Monetary Policy Stabilize the Exchange Rate Following a Currency Crisis?*”, International Monetary Fund Working Paper, WP/99/42, Washington D. C.
- Gould, D. M. and Kamin, S. B. (2000), “*The Impact of Monetary Policy on Exchange Rates During Financial Crisis*”, International Finance Discussion Paper 669, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington D.C.
- Granger, C. W. J. (1969). *Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods*. *Econometrica*, 37(3), 424–438.
- Hacker, R., Kim, H., and Månsson, K. (2010). *The Relationship between Exchange Rate and Interest Rate Differentials*. CESIS Working Paper :127
- Hacker, R.S., Karlsson, H.K., Månsson, K., (2014). *An investigation of the causal relations between exchange rates and interest rate differentials using wavelets*. *International Review of Economics & Finance* 29, 321–329.
- Hacker, S., Kim, H. & Månsson, K.,(2010). *The Relationship between Exchange Rate and Interest Rate Differentials– a Wavelet approach*. Centre of Excellence for Science and Innovation Studies.
- Halttunen, H., (1979). *Asset-market determination of exchange rates: initial empirical and policy results*, in: *Martin, J.P., Smith, A. (Eds.), Trade and Payments Adjustment under Flexible Exchange Rates*. Macmillan, London.

Hameed, A. & Rose, A. K., (2017). *Exchange rate behavior with negative interest rates: Some early negative observations*. Asian Development Bank Institute, p. ADBI Working Paper 699 .

Hamrita, M. E. & Trifi, A., (2011). *The Relationship between Interest Rate, Exchange Rate and Stock Price: A Wavelet Analysis*. International Journal of Economics and Financial Issues, 1(4), pp. 220–228.

Hnatkovska, V., Lahiri, A. & Vegh, C. A. (2013). *Interest rate and the exchange rate: A non-monotonic tale*. European Economic Review, 63, 68–93.

Hnatkovska, V., Lahiri, A. & Vegh, C. A., (2008). *Interest rates and the exchange rate: A non-monotonic tale. Federal Reserve Bank of New York*, HEC Montreal, Colorado–Boulder, UBC, the 2007 annual meetings of Midwest Macro.

Hoffmaister, A. W., & Carlos, V. A. (1996). *Disinflation and the Recession–Now–Versus–Recession–Later Hypothesis : Evidence from Uruguay*. IMF Staff Papers, 43(2), 335–394.

Huang, P., Hueng, J. M. & Yau, R. (2010). *Traditional view or revisionist view? The effects of monetary policy on exchange rates in Asia*. Applied Financial Economics, 20 (9), 753–760.

Hussain, M.N. (1997) *Financial Liberalization, Currency Substitution and Investment: The Case of Egypt, African*

International Monetary Fund (2017), Egypt; *Executive Board Completes First Review under the Extended Fund Facility (EFF)*

International Monetary Fund, (2001), International Financial Statistics, CD–Rom November.

Karamelikli, H. & Karimi, M. S., 2020. *Asymmetric relationship between interest rates and exchange rates: Evidence from Turkey*. Wiley, pp. 1–11.

Keminsky, G. and Schumukler, S. (1998), “*The Relationship Between Interest Rates and Exchange Rates in Six Asian Countries*” World Bank, Development Economics and Office of the Chief Economist, Washington, D.C.

Khim, V., & Liew, S. (2004). *Which Lag Length Criteria Should We Employ*, Economics Bulletin, 3(33), 1–9.

- Kim, J. K. & ratti, R. A. (2006). *Economic activity, foreign exchnage rate, and the interest rate during the Asian crisis*. Journal of Policy Modeling, 28, 387–402.
- Kohlscheen, E., (2014). *The impact of monetary policy on the exchange rate: A high frequency exchange rate puzzle in emerging economies*. Journal of International Money and Finance 44, 69–96
- Kraay, A. (1998), “*Do High Interest Rates Defend Currencies against Speculative Attacks?*”, Policy Research Working Paper 2267, World Bank, Development Research Group, Macroeconomics and Growth, Washington D.C.
- Kumar, S. (2015), investigating the causal relationship between interest rates structure, Global Journal of Commrce and management perspective, vol. 4(6) pp. 8–12
- Merza, E. (2007). *Oil Exports, Non-oil Exports and Economic Growth: Time Series Analysis For Kuwait (1970–2004)*. Kansas State University.
- Mundell, Robert 1963 *Capital Mobility and Stabilisation Policy under Fixed and Flexible Exchange Rates*,’ American Economic Review 53, 112–119
- Obstfeld, M., Rogoff, K., (1995). *Exchange Rate Dynamics Redux*. Journal of Political Economy 103, 624–660
- Okoth, M. N., (2013). *The Effect of Interest rate and Inflation rate on Exchange Rates in Kenya*. Research Project for The Award of Degree of Master of Science in Finance of The University of Nairobi.
- Peyavali J, et al, (2014), *The Relationship between Interest Rate and Exchange Rate in Namibia* , Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB) An Online International Monthly Journal Vol: 3 Issue 1
- Riad, N., (2008). "Exchange Rate Misalignment in Egypt", Faculty of the College of Arts and Sciences, American University in Cairo.
- Sánchez, M., (2005). *The Link Between Intrest Rates and Exchange Rates: Do Contractionary Depreciations Make a Difference?* A Working Paper Series No. 548. Eurpean Central Bank.
- Sanjib Kumar Pakira, (2015), *Investigating the causal relationship between interest rates structure*, G.J.C.M.P.,Vol.4(6):8–12

Sarac, T. B, and Karagoz K., (2015), *Impact of Short-term Interest Rate on Exchange Rate: The Case of Turkey*, Procedia Economics and Finance 38 ( 2016 ) 195 – 202

Sargent, T.J. and N. Wallace (1981). “*Some Unpleasant Monetarist Arithmetic*”, Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review 5: 1–17, Fall.

Şen, Hüseyin & Ayşe Kaya & Savaş Kaptan & Metehan Cömert, (2019). "*Interest rates, inflation, and exchange rates in fragile EMEs: A fresh look at the long-run interrelationships*," Working Papers halshs-02095652, HAL.

Shalishali, M. K. & Ho, J. C., (2002). *Inflation, Interest Rate and Exchange Rate: What is The Relationship?*. Journal of Economics and Economic Education Research, 3(1), pp. 107–117.

SI, Deng-Kui; LI, Xiao-Lin; CHANG, Tsangyao; BAI, Lu, (2018). *Co-movement and causality between nominal exchange rates and interest rate differentials in BRICS countries: A wavelet analysis*. Romanian Journal of Economic Forecasting.

SI, Deng-Kui; LI, Xiao-Lin; Ge, Xinyu (2019). *On the link between the exchange rates and interest rate differentials in China: evidence from an asymmetric wavelet analysis*. Springer-Verlag GmbH Germany, part of Springer Nature 2019.

Subramanian, A, (1997), *The Egyptian Stablization Experience: An analytical Retrospective, IMF Staff papers* pp. 7–12.

Tafa, J., (2015). *Relationship between Exchange Rates and Interest Rates: Case of Albania*. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(4), pp. 163–170.

Tee, O. C., (2013), *An exchange-rate-centred monetary policy system: Singapore's experience*, BIS Papers No 73. 307–305

Tomiwa Shodipe, (2018), *The impact of real interest rate on real exchange rate: empirical evidence from Japan*, Eastern Illinois University, 2018 Awards for Excellence in Student Research and Creative Activity – Documents. 5.

Wilson, L. & Sheefeni, J. P. S.,( 2014). *The relationship between interest rate and exchange rate in Namibia*. Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB), 3(1), pp. 947–961.

World Band data set, 2020



# Journal of Development and Economic Policies

Vol (23) - No (2) (ISSN - 1561 - 0411) July 2021  
(Bi-annual refereed Journal concerned with Economic Policies)



## Research:

Hazem Hassanein

The Effectiveness of Public Policies and their Role in View of Egypt's Vision for Sustainable Development 2030 .

Hebatallah A. Soliman

The Impact of Islamic Sukuk on Economic Growth.

Anwar El Nakeeb

The effect of the interest rate on the exchange rate of the Egyptian pound.

Amany Abdl El Wahab

Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait.

Hussain AlObaid

Investigating the Impact of CAP on Consumption and MPC of Saudi Beneficiaries.



## مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

### Journal of Economic and Development Policies

#### التعريف بالمجلة

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن المعهد العربي للتخطيط. وتعدى بنشر البحوث النظرية والميدانية في مجال علم الاقتصاد وسياسات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى عروض الكتب والتقارير، ومتابعة الندوات والمؤتمرات وفعاليات العلمية المرتبطة بعلم الاقتصاد.

#### About the Journal

A scientific journal published bi-annually by the Arab Planning Institute. The journal publishes theoretical and field research in economic policy development, in addition to book reports, seminar and conferences proceedings and events related to the field of economics.

#### الأهداف

- تختص المجلة بالدراسات المرتبطة بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الدول العربية على وجه الخصوص في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- تزويد صانعي القرار والممارسين والباحثين في الدول العربية بأحدث نتائج الدراسات التنموية في المجال الاقتصادي.
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصناع القرار بالمنطقة.

#### Goals

- The Journal is specialized with studies related to development issues and economic policies in Arab countries.
- Provide policy makers and researchers in the Arab world with the latest research results and recommendation in development and economic fields.
- Creating a constructive scientific dialogue between all stakeholders interested in the economic policy of the Arab world.

## قواعد النشر

## Publication Guidelines

- The journal publishes original research and studies (Arabic and English) that have not been previously published and were not submitted publication in other journals or periodicals.
  - Studies submitted to the journal may not exceed 30 pages or 10000 words, including figures, illustrations, tables, references, and appendices.
  - Book and Report reviews must not exceed 10 pages and review recent books/reports that were published through certified publishers.
  - Submissions to the journal should be addressed to the Editor on the following email address: [jodep@api.org.kw](mailto:jodep@api.org.kw) taking in account the following points:
    - Margins in all directions should be 2.5 cm
    - Research Title should be written between quotation marks (i.e "Title")
    - Title should be in font size 16 Bold and the title must be accurate and expressive of the content of the search.
    - Font size (12 \ Simplified Arabic) for Arabic texts and (10 \ Time New Roman) for English texts.
    - The research shall be accompanied by two abstracts, in Arabic and English, of no more than 300 words each. And the. The research should contain the name of the researcher (researchers), e-mail address and current position.
    - The journal uses the (American Psychological Association APA) reference system.
    - Six key words relative to the research must be added under the abstracts in both Arabic and English.
    - At least 3 classifications in accordance with the American Economic Classifications must be added to the paper
  - The peer review process is conducted in two stages using the blind review method, as follows:
    - Internal blind review to ensure that the research paper is in line with the journal's requirements (the researcher will be notified within a week)
    - External blind peer review in which the research is reviewed to two referees (the researcher is answered within a month after the initial review, and in case the research is accepted by a reviewer and is rejected by the other. A third reviewer determines the validity of the research)
  - All opinions expressed in the research papers are those of the authors and do not express the opinion of the journal or the Arab Planning Institute.
- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
  - تكون الأوراق العلمية والدراسات المقدمة بحجم لا يتجاوز الـ 30 صفحة وألا يتجاوز عدد الكلمات 10000 كلمة، بما فيها الأشكال والرسوم والملاحق.
  - مراجعة الكتب والتقارير لا تزيد على الـ 10 صفحات على أن تتناول كتب من ضمن مواضيع المجلة وصدرت حديثاً عن دور نشر معروفة.
  - تقدم البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير، على البريد الإلكتروني للمجلة [jodep@api.org.kw](mailto:jodep@api.org.kw) بالمواصفات التالية:
    - تكون الهوامش من كافة الاتجاهات 2.5 سم.
    - يكتب عنوان البحث بين علامتين تنصيص هكذا " --- "
    - يكتب العنوان بخط حجم 16 مع Bold ويجب أن يكون العنوان دقيقاً ومعتبراً عن محتوى البحث.
    - حجم الخط ( 12 \ Simplified Arabic) للنصوص العربية و ( 10 \ Time New Roman) للنصوص الإنجليزية.
    - يرفق مع البحث ملخصان، باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد على 300 كلمة لكل منهما.
    - أن يحتوي البحث على اسم الباحث (الباحثين) وعنوان جهة العمل والمسمى الوظيفي للباحث وعنوان البريد الإلكتروني.
    - التوثيق: تعتمد المجلة نظام ( American Psychological Association APA) للنشر العلمي.
    - يرفق مع البحث ما لا يزيد عن 6 كلمات مفتاحية، وتكون باللغتين العربية والإنجليزية.
    - يرفق مع البحث ما لا يزيد عن 3 رموز حسب تصنيف الكلمات المفتاحية للجمعية الأمريكية للاقتصاد JEL Classification.
    - تتم عملية التحكم على مرحلتين باستخدام أسلوب التحكم المعنى وذلك على النحو التالي:
      - تحكم داخلي للتأكد من مطابقة قواعد النشر للمجلة (يتم الرد على الباحث خلال أسبوع)
      - تحكم خارجي بحيث يتم عرض البحث على محكمين (يتم الرد على الباحث خلال شهر بعد التحكم الأولي وفي حال تم قبول البحث من قبل محكم ورفضه من قبل المحكم الآخر يعرض على محكم ثالث للفصل بمدى صلاحية البحث).
    - جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.



# Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 23 - No. 2 – July 2021

Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development and Economic Policies in the Arab countries

## Editor

**Dr. Bader Othman Malallah**  
Director General  
Arab Planning Institute

## Co- Editor

**Dr. Hussain Altalafha**  
Deputy Director General  
Arab Planning Institute

## Managing Editor

**Mr. Omar Malaab**  
Researcher  
Arab Planning Institute

## Advisory Board

### Hazem El-Beblawi

Professor of Economics- Former Prime Minister of Egypt-  
Former IMF Executive Director

### Sulayman Al-Qudsi

Professor of Economics- Lebanon

### Samir Al-Makdisi

Professor of Economics at the American University of Beirut- Lebanon

### Abdulla Al-Quwaiz

Economic Expert- Former Assistant Secretary General for  
Economic Affairs GCC- Saudi Arabia

### Abdellateef Al-Hamad

Former Chairman of Arab Fund for Economic and Social  
Development - Kuwait

### Mustapha Nabli

Professor of Economics- Former Chief Economist at the World  
Bank MENA region- Tunisia

### Riad Almomani

Professor of Economics- Vide President of Yarmouk University – Jordan

## Editorial Board

### Ashraf Elaraby

Professor of Economics -Former Minister of Planning (Egypt)

### Belkacem Laabas

Professor of Econometrics- Chief Economist at the Arab Planning  
Institute- Algeria

### Walid Abdmoulah

Professor of Finance – Tunisia

### Ihab Magableh

Professor of Economics- Head of the regional SMEs center- Jordan

### Faisal Al-Monawer

Professor of Public Policy- Kuwait

## Correspondence should be addressed to :

The Editor - Journal of Development and Economic Policies  
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait  
Tel (965) 24843130 - 24844061 Fax (965) 24842935  
E-mail: jodep@api.org.kw

## **English Content**

Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait.

Amany Abdl El Wahab

5

Investigating the Impact of CAP on Consumption and MPC of Saudi Beneficiaries.

Hussain AlObaid

35

## Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait

Amany Abdl El Wahab\*

### Abstract

This paper follows the frame work of (Afonso and Aubyn ,2004), aiming to assess the efficiency of health spending in GCC countries with a focus on Kuwait during 2000-2017. This area where public expenditure is for great importance so that finding have strong implications in what concerns public spending efficiency. This will be of great importance for all GCC countries especially Kuwait after being affected by double shock covid-19 outbreak and lower oil prices which put more pressure on its fiscal position and force the government to rethink to pass new debt law allowing Kuwait to access the global debt capital markets and diversify its funding options. The paper tries to measure efficiency of public spending in health in Kuwait during 2000-2017 by applying two non-parametric methodologies: Free Disposal Hull and Data Envelopment Analysis. The empirical results show that **on average**, public spending in health sector is inefficient, which means that performance in this sector can be enhanced without increasing expenditure. For example, it was found that in the health sector the outcomes can be increased by 35% without spending more resources, also it was found that the same results can be achieved by reducing public spending by 23%.

### كفاءة الانفاق العام على الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي: بالتركيز على دولة الكويت

أماني عبد الوهاب

#### ملخص

تعتمد هذه الورقة على المنهجية المستخدمة في ورقة عمل (Afonso and Aubyn ,2004)، وذلك بهدف تقييم كفاءة الإنفاق الصحي في دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على دولة الكويت خلال الفترة الزمنية 2000-2017. يعتبر ترشيد الإنفاق العام في القطاع الصحي أمراً بالغ الأهمية حيث أن ترشيد و زيادة كفاءة الإنفاق العام في قطاع الصحة ستندعم بالتأكد كفاءة الإنفاق العام ككل وخاصة في ظل الصدمة المزدوجة المتمثلة في تفشي فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط التي يعيشها دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة الكويت مما زاد الضغط على المالية العامة مما دفع الحكومة على إعادة التفكير في تمرير قانون للدين العام مما يسمح للكويت الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية وتنويع خيارات التمويل الخاصة بها. يهدف البحث إلى قياس كفاءة الإنفاق العام في مجال الصحة في الكويت خلال الفترة 2000-2017 من خلال تطبيق منهجيتين غير بارامترية Free Disposal Hull & Data Envelopment Analysis. أظهرت النتائج التجريبية أنه في المتوسط، يعتبر الإنفاق العام في قطاع الصحة غير كفاء، مما يعني أنه يمكن تحسين الأداء في هذا القطاع دون زيادة الإنفاق. على سبيل المثال، وجد أنه في قطاع الصحة يمكن زيادة النتائج بنسبة 35% دون إنفاق المزيد من الموارد، كما وجد أنه يمكن تحقيق نفس النتائج عن طريق خفض الإنفاق العام بنسبة 23%.

\* lecturer of Economics - The Institute of National Planning- Egypt. Email: amany.dpdag@gmail.com

## **1. Introduction**

One of the key instruments through which the state implements its development goals is fiscal policy. The expenditures help in executing different tasks, varies from providing public services, paying for wages and transportation infrastructure. The choice of the level and composition of government expenditures and its financing affect economic growth through the impact on investment, infrastructure, and human development. The expenditures provide an indication for the government size and they are usually less flexible than government revenues, they are also sensitive to the economic cycle (OECD,2011).

The study measures public spending efficiency in Kuwait with more recent data hence marking an advance. The study is not focusing on how to reduce public expenditures, but rather more on increasing the efficiency and effectiveness of the money spent by the Kuwaiti government. The focus will be on health sector and its spending efficiency for its great impact on the Kuwait's economic development and SDGs specially goal 3 that "ensure health lives and promoting the well-being at all ages". The study is trying to answer if Kuwait can obtain better performance results in health sector using the same resources. There is a need to improve public spending efficiency to be in line with Kuwait 2035 vision and its related programs, which in turn will stimulate economic growth and promote growth of the private sector.

The paper is set out as follow. Next section provides a brief explanation of public spending efficiency concept and its determinants; then a literature review about measuring public spending efficiency. Section 2 provides stylized facts. section 3 describes the data and methodology of measuring efficiency. Section 4 summarizes the results and policy recommendations.

## **2. Literature review**

Public spending is an important engine of the economic growth and human development as mentioned by (Lucas,1988) as when the government increases spending on education& health, the level of human capital will rise which in turn leads to high economic growth.

The literature differentiates between productive or more growth oriented expenditure from unproductive one. Productive expenditure is defined by comparing outputs produced, or objectives achieved, with given expenditures, it

includes public infrastructure investments, education & training and health. The unproductive expenditure may be defined as the difference between the actual public spending on the program and the reduced spending that would yield the same social benefit with maximum cost-effectiveness (IMF,1995).

The government efficiency, can be defined as the capability of the government to invest its public resources in order to produce public goods and services which benefit the majority in the economy and promote economic growth. Better quality of institutions ensures more effective government which allocates public resources more efficiently and spur economic growth. (Alfonso, Schuknecht and Tanzi ,2006)

Another efficiency definition is introduced by (Farrell ,1957) that showed the relationships between inputs, outputs and outcomes. Any economic sector can be expected to increase its output by simply increasing its efficiency, without adding further resources. The measurement of efficiency of public spending remains a challenge because public spending has different objectives, public sector outputs are not sold on the market, the price data is not available and that the output cannot be quantified.

The level and the composition of expenditures are not informative of their efficiency in translating public resources into desired outcomes. For example, large spending on health does not automatically guarantee achieving high health outcomes. In this case, other performance indicators should be checked to assess the effect of spending on the quality of health. So small changes in the efficiency of public spending could have a significant impact on GDP and on the attainment of the government's objectives.

The government spending efficiency can be determined by the following:

- **The size and the composition of government expenditure:** according to different studies, there are mixed results, some have found negative relation between efficiency and the size of the government expenditure. Also the composition of government budget is an important factor in determining the efficiency of the public spending. One of the efficiency indicators is the ratio of wage bill to the total budget. A high ratio indicates inefficiency which is the case in the Kuwaiti economy.
- **Quality of fiscal institutions:** it is considered to be determinant of fiscal policy cyclicity. The institutional problems affect the effectiveness of the

government expenditures. The low institutional quality leads to a more procyclical government expenditures that hinder economic growth. (Garayeva and Tahirova,2016).

- **Quality of government planners** is essential for the maximization of government efficiency thereby economic growth. (Shen et. al. 2015) ensured that the government planners should be able to foresee future economic conditions prior to the implementation of any public expenditure policy and injection of public funds. Planners must be capable of minimizing errors when they select public projects which will be financed during a particular fiscal year.
- **Good governance:** is the core issues to be in place to ensure maximum efficiency that boosts the impact of government expenditure on economic growth. A 1%-point increase in the share of public health spending to GDP lowers the under 5 mortality rate by 0.32% in countries with good governance (as measured by corruption index) and by 0.20% in countries with average governance; while an increase in spending has no impact in countries with weak governance (Kim & Wang ,2019).

(Afononso, , Aubyn & Miguel, 2005) addressed the efficiency in education and health sectors for **a sample of OECD** countries by applying Free disposal hull (FDH) and Data Envelopment analysis (DEA), about three countries appeared to be efficient regardless the sector or the methodology used as Korea, Japan and Sweden. Japan is the best performer in education and one of the best in health and it doesn't spend too many resources. Korea is a very good education performer, and it spends little on health but with a very good outcome.

(Alfonso& Kazem,i 2016) assessed the public spending efficiency in 20 **OECD countries** during the period 2009-2013. They constructed the composite indicators on Public Sector Performance (PSP), Computed the Public Sector Efficiency (PSE), and a non-parametric approach called Data Envelopment Analysis (DEA) for 6 different model is applied. The results showed that the only country that performed on the efficiency frontier is Switzerland. On average countries could have reduced the level of public expenditure by 26.8% and still achieved the same level of public performance. The average output-oriented efficiency score is 0.769 denoting that on average the sample countries could have increased their performance by 23.1% by employing the same level of public expenditure.

(ERF, 2015) assessed the public spending efficiency of selected **MENA countries** that have recently experienced political changes to know how such economic and political changes effect public spending efficiency. the study analyzed the impact of governance, political and economic policies on public

expenditure efficiency across these countries using Data Envelopment analysis and Topin regression analysis for the period 1996-2011. The results show that more political stability is positively related to public spending. More political freedom has negative impact on the efficiency of public spending on education and infrastructure. trade freedom and economic growth are positively related to the efficiency of public spending. Jordan is relatively more efficient in public spending on administration, education and health. while Tunisia is the most efficient in public spending on infrastructure. Libya, Algeria and Yemen are relatively less efficient in public spending. Djibouti spends the highest percentage of government expenditure on education, but it presents a lower level of enrollment in secondary education. it spends significant amount on health but it has lower life expectancy at birth. In Jordan and Tunisia, enrollment in secondary education is high. Jordan has the highest % of government expenditure on health and has the highest life expectancy at birth in the MENA region.

For the country level analysis, study done by (Ouertani et. al. 2018) to measure the relative efficiency of **Saudi Arabia's** public spending over the period 1988-2013 using non-parametric approach and explain the inefficiency scores using a DEA-Bootstrap analysis<sup>(1)</sup> by incorporating environmental variables. The empirical results showed that on average, the public spending is inefficient, implying that Saudi Arabia can improve their performance on health, education and infrastructure without increasing spending. For the education sector, the government expenditure was only efficient in 2013. Policy makers can improve the level of education by saving 49.7% of the amount of inputs used. Health government expenditures was inefficient for all the time period. For the infrastructure sector, Government spending was inefficient and infrastructure outcomes can be enhanced by about 16% without spending more resources, but it was higher than education spending efficiency.

**In the united Arab of emirates**, (IMF 2014) reviewed the efficiency of spending based on survey based indicators on health and education outcomes. According to different aspects, spending in the UAE is considered to be effective and efficient, as it controls corruption and avoid wasteful spending. Data suggests that education spending is efficient in producing educational outcomes compared to the amount spent (very low). For the health, the government spending is higher but less efficient compared with other countries. For the infrastructure, the UAE achieved the highest rank in term of the quality (at reasonable cost also). Data envelopment analysis and free disposable hull analyses suggest that UAE is among the most efficient countries in the region in public investment, however there is a lot to do specially in public investment management.

(Hauner, 2007) benchmarked the efficiency of public expenditure in the social sectors (health, education, and social protection) in the **Russian Federation** relative to other countries and among the country's regions at the general and local government levels. The efficiency in education seems to be relatively high, the current outcomes in health and social protection could be produced with only about two-thirds of the present spending. At the local government level, comparing spending and outcomes across regions suggests that, on average, the current outcomes in health, education, and social protection could again be produced with about two-thirds of the present inputs if the less efficient regions would imitate the more efficient ones.

In summary, most of the studies that concerned with measuring public spending efficiency, they relate government expenditure to socio-economic indicators that are assumed to be targeted by public spending, such as education enrolment ratios or infant mortality; the results of cross-country examinations suggest that there are substantial efficiency differences between countries, irrespective of their income level. On average, the spending of emerging countries towards education, health and infrastructure are inefficient especially for the countries with higher expenditure levels. The relationship between efficiency scores and public expenditure is negative, implying that health output requires efficiency improvement more than increased budgetary allocations.

### **1. Health expenditures in the GCC countries with focus on Kuwait**

In order to assess the quality of public expenditures, review of the composition of public expenditure should be undertaken along with the analysis of the efficiency of expenditure within each category.

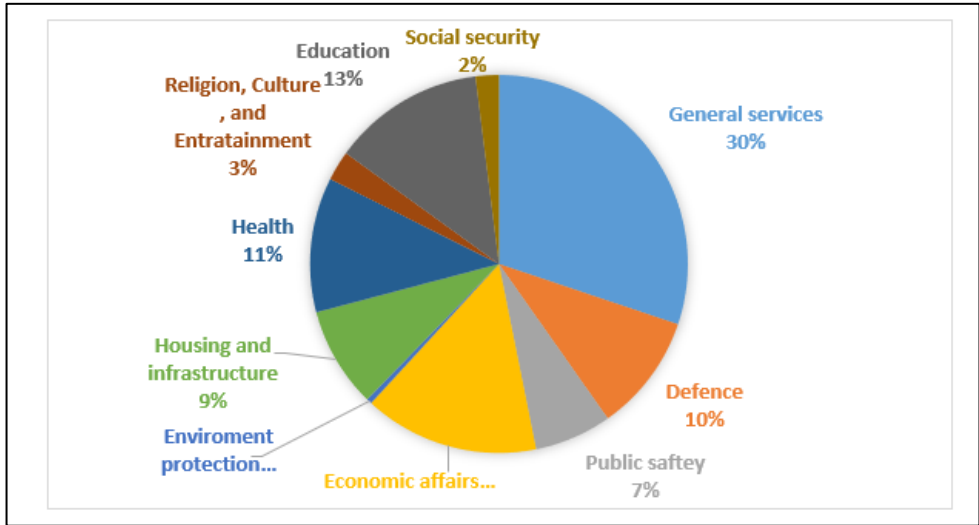
Several aspects of the fiscal policy in Kuwait and other GCC are connected to oil as the oil based growth creates its own economic and social challenges. There has been rapid increase of government expenditure on health services on the level of GCC countries but it remains below 10% global average. The UK spends 9.3% GDP, USA spends 16.2% (Dhaoui,2015).

In Kuwait, the health accounts for around 11% of public expenditures in year 2018, compared to 8.9% in 2017 (Figure 1), for other GCC the ratio is 10.1% in Saudi Arabia, 6.3% in Qatar, 7.9% in United Arab of Emirates and in Bahrain 8.5%. For the public health expenditures as % GDP it ranges from 2.4% in UAE to 4.6% in Kuwait (Table 1). For the out of the pocket expenses on health care it is



considered to be high in the GCC as it is ranging from 6.7% of GDP in Oman to 30.6% in Bahrain in year 2017(Dhaoui,2019).

Figure (1): Expenditure by function 2018/2019



Source: Ministry of Finance – Kuwait

Table (1): Public Health expenditures as % GDP in GCC

	2005	2011	2017
Kuwait	1.9	2.3	4.6
Saudi Arabia	2.5	2.5	3.4
United Arab Emirates	1.3	2.7	2.4
Bahrain	2.1	2.2	2.8
Qatar	1.9	1.2	2.1
Oman	2.1	2.1	3.4

Source: WHO, [https://apps.who.int/nha/database/country\\_profile/Index/en](https://apps.who.int/nha/database/country_profile/Index/en)

## Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait

GCC governments pay on average for 70% of all healthcare bills and private-sector payers and providers remain relatively small, which means that the governments are the key player in the health sector (Table 2).<sup>(2)</sup>

Table (2): Current Number of GCC health care providers

		<b>KSA</b>	<b>UAE</b>	<b>Kuwait</b>	<b>Qatar</b>	<b>Oman</b>	<b>Bahrain</b>
<b>Health care providers</b>	Total	5540	3323	813	276	1445	445
<b>hospitals</b>	<b>Total</b>	<b>470</b>	<b>126</b>	<b>30</b>	<b>12</b>	<b>74</b>	<b>26</b>
	Govt	318	38	18	8	55	8
	Pvt	152	88	12	4	19	18
<b>Primary health care centers</b>	<b>Total</b>	<b>2325</b>	<b>150</b>	<b>96</b>	<b>24</b>	<b>266</b>	<b>124</b>
	Govt	2325	150	96	24	266	124
	Pvt	-	-	-	-	-	-
<b>clinics</b>	<b>Total</b>	<b>2745</b>	<b>3047</b>	<b>687</b>	<b>240</b>	<b>1105</b>	<b>295</b>
	Govt	-	120	337	-	-	-
	Pvt	2754	2927	350	240	1105	295

Source: Kuwait life science, GCC health report 2018

The overall access to medical care has improved in the GCC, but some gaps remain. Attracting and retaining medical staff is difficult. The UK has 8.4 nurses per 1,000 inhabitants, and the US 9.9 compared with just 3.1 nurses per 1,000 inhabitants of the United Arab Emirates, and 5.2 in the Kingdom of Saudi Arabia and 5.6 in Kuwait (Table3)<sup>(3)</sup>.

Table (3): GCC Health indicators ,2018

<b>GCC health indicators per 000s population in 2018</b>	<b>KSA</b>	<b>UAE</b>	<b>Kuwait</b>	<b>Oman</b>	<b>Qatar</b>	<b>Bahrain</b>	<b>Gcc Average</b>
Beds	2.2	1.2	2.0	1.5	1	1.9	1.6
Physicians	2.8	1.7	2.3	1.5	2.1	2.6	2.1
Nurses	5.7	3.4	5.6	4	4.9	4.7	4.6
Pharmacist	0.8	0.6	0.6	0.6	0.5	0.6	0.6
Allied health professionals	3.4	2.7	2.7	2.5	2.9	2.0	2.5

Source: Kuwait life science, GCC health report 2018

For the cost of health sector, it seems to be high in the GCC as the estimated spending on medical travel in the GCC can reach \$20 billion a year which put the government budgets under pressure during oil shocks while demand for healthcare continues to rise, driven by population growth, aging populations and increasing prevalence of chronic diseases and spread of pandemic. <sup>(4)</sup>

The achieved outcomes of the health sector are low compared with spending in the GCC and it is below that of equivalent health systems in other regions, that is why the governments usually send many patients abroad for treatment of complex cases due to lack of specialized services. This can be contributed to several factors as inadequate infrastructure, lack of high Technology, capacity of staff, poor governance and control of corruption as these factors are essentials in improving health outcomes. The health system needs to decrease their unit costs and improve their quality level. When the health expenditure efficiency increases the level of outputs will also increase as the increase in life expectancy at birth, decreasing infant and maternal mortality (Dhaoui,2019).

### **3- Empirical methodology and data description**

#### **3.1 Empirical Methodology**

In order to assess the efficiency of public expenditures, the review of the composition of public expenditures that is done in the previous section should be complemented by an analysis of the efficiency of expenditure within each category.

The main goal is to measure efficiency of the public health spending in Kuwait. When measuring efficiency, a distinction can be made between technical and allocative efficiency.

Technical efficiency measures the pure relation between inputs and outputs taking the production possibility frontier into account. “Technical efficiency gains are a movement towards this production possibility frontier” (“best practice”). (Mandl, et al., 2008) . However, the Allocative efficiency reflects the link between the optimal combination of inputs taking into consideration the costs and benefits and the output achieved. A maximum allocative efficiency can be achieved using an optimal combination of inputs. Thus, the measurement of allocative efficiency requires needs an in-depth analysis of the area in question as well as information on the broad country-specific strategies and most notably information on input prices (Mandl, et al., 2008). In this research we are interested with Technical efficiency.

The most widely methods to measure efficiency can be classified into parametric or non-parametric. The parametric approach assumes a well specified functional form for the relationship between the inputs and the outputs. The nonparametric approach calculates the frontier directly from the data without imposing specific functional restrictions. Econometric methods are used for parametric methods, while the second one uses mathematical programming techniques. Also, methods can be classified into deterministic and stochastic approaches. The deterministic approach considers that the inefficiency is explained by all deviations from the frontier, while the stochastic approach considers those deviations a combination of inefficiency and random shocks outside the control of the decision maker. (Herrera & Ouedraogo, 2018)

The paper uses non-parametric methods to avoid assuming specific functional forms for the relationship between inputs and outputs or for the inefficiency terms. Data envelopment analysis (DEA) and free disposal hull (FDH) analysis are alternative nonparametric techniques for constructing production and related frontiers, and for measuring the performance of production units relative to those frontiers. (Lovell & Eeckaut, 1993). The following is the description of the two methods:

### **Data envelopment analysis**

Data envelopment analysis (DEA) is a linear programming-based technique for measuring the relative performance of organizational units when having multiple inputs and outputs. Having multiple outputs and multiple inputs makes the comparisons difficult. The main assumption of the DEA is that there is linear combinations of the observed input-output bundles are feasible. (Herrera & Ouedraogo, 2018)

(Charnes, et .al. 1978) recognized the difficulty in seeking a common set of weights to determine relative efficiency. They recognized the legitimacy of the proposal that values of inputs and outputs for each unit may be different and therefore adopt different weights, and proposed that each unit should be allowed to adopt a set of weights which shows it in the most favorable light in comparison to the other units. Under these circumstances, efficiency of a target unit  $j_0$  can be obtained as a solution to the following problem:

Maximize the efficiency of unit  $j_0$ ,

subject to the efficiency of all units being  $\leq 1$ .

The variables of the above problem are the weights. The solution produces the weights most favorable to unit  $j_0$  and also produces a measure of efficiency.

The algebraic model is as follows:

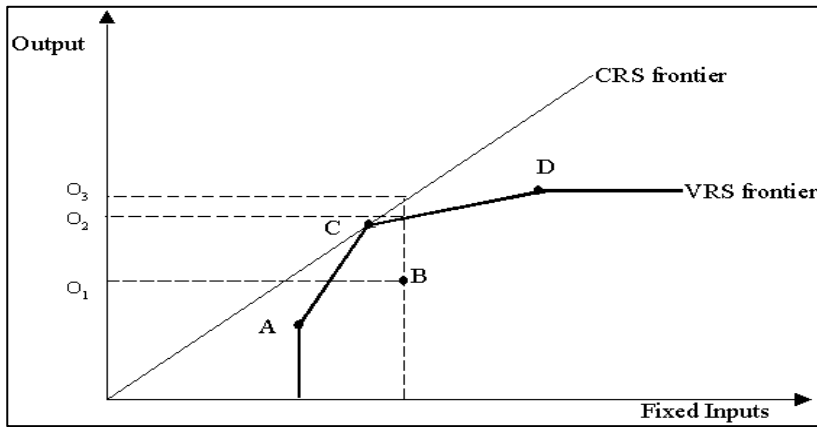
$$\begin{array}{l}
 \text{Max } h_0 = \frac{\sum_r u_r y_{rj_0}}{\sum_i v_i x_{ij_0}} \\
 \text{subject to} \\
 \frac{\sum_r u_r y_{rj}}{\sum_i v_i x_{ij}} \leq 1 \quad \text{for each unit } j. \\
 u_r, v_i \geq \varepsilon
 \end{array}
 \left. \vphantom{\begin{array}{l} \text{Max } h_0 = \frac{\sum_r u_r y_{rj_0}}{\sum_i v_i x_{ij_0}} \\ \text{subject to} \\ \frac{\sum_r u_r y_{rj}}{\sum_i v_i x_{ij}} \leq 1 \quad \text{for each unit } j. \\ u_r, v_i \geq \varepsilon \end{array}} \right\}$$

Source: Charens A., Cooper W. and Rhodes E. (1978). Measuring the efficiency of decision making units, *Eur. J. Opl. Res* 2, 429-444.

The u's and v's are variables of the problem and are constrained to be greater than or equal to some small positive quantity  $\varepsilon$  in order to avoid any input ( $x_{ij}$ ) or output ( $y_{rj}$ ) being totally ignored in determining the efficiency. The solution to the above model gives a value  $h_0$ , the efficiency of each unit, and the weights leading to that efficiency. If  $h_0 = 1$  then this unit is efficient relative to the others but if  $h_0$  turns out to be less than 1, then some other units are more efficient than this unit.

Figure (2) illustrates the single input single output DEA production possibility frontier. DEA frontier is a linear function that connecting all the efficient decision-making units (DMU). The piecewise linearity is used to display the feasibility assumption. It can be concluded that DMU's A, C, and D are efficient using the definition of DEA frontier, while the DMU B is not efficient as it is lying below the variable returns to scale (VRS, further defined below) efficiency frontier.

Figure (2): DEA production possibility frontier



Both *constant returns to scale (CRS)*, and *Variable returns to scale (VRS)* are type of frontier scale used in *data envelopment analysis (DEA)*. If output increases by the same proportion as all inputs change; then there are *constant returns to scale (CRS)*. However, the *Variable returns to scale (VRS)* helps to estimate efficiencies whether an increase or decrease in input or outputs does not result in a proportional change in the outputs or inputs respectively (Cooper, et al., 2011).

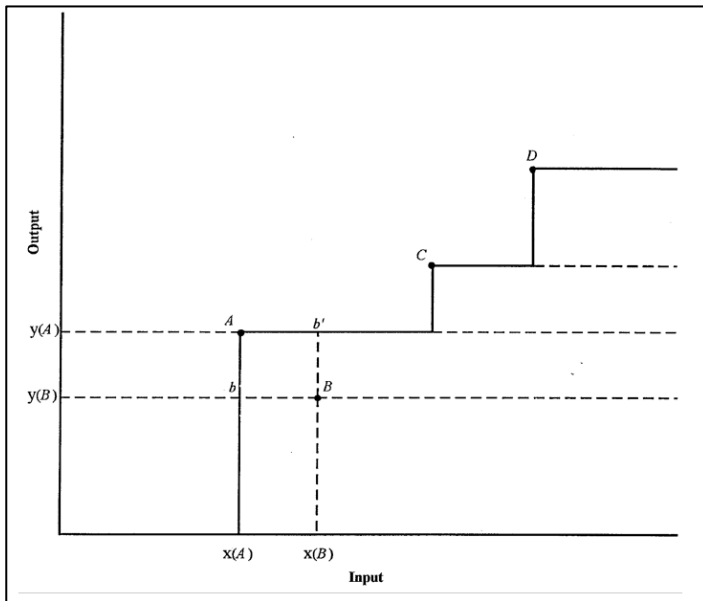
### Free disposal Hull (FDH)

The FDH model was introduced and developed from the discussions in the field of production economics by (Deprins, Simar, and Tulkens ,1984), (Cherchye and Post ,2000). The main assumption of the Free Disposal Hull model is relaxing the convexity in defining the production possibility set from the observations. Free disposability means if a specific pair of input and output is producible, then combining any different pairs with more input and less output for the specific one is also producible. Using FDH the free disposability is allowed to be constructed by the production possibility set. Accordingly, the frontier line for FDH model is developed from the observed inputs and outputs allowing the free disposability. (Herrera & Ouedraogo, 2018)So, FDH is considered as an alternative approach to DEA for efficiency measurement.

Figure 3 illustrates the single-input single-output case of FDH production possibility frontier. DMU's A and B use input  $X_A$  and  $X_B$  to produce outputs  $Y_A$  and  $Y_B$ , respectively. The input efficiency score for country B is defined as the quotient  $X_A/X_B$ . The output efficiency score is given by the quotient  $Y_B/Y_A$ .

DMU's A, C, and D are efficient using the definition of FDH frontier, while the DMU B is not efficient. The DMU is called efficient if its score equals one, and this implies that the country is on the frontier. While, the score of 0.67 indicates that this particular DMU uses more inputs than the most efficient DMU to achieve the same output level. If DMU has an output efficiency score of 0.67, this indicates that the inefficient producer attains 67 percent of the output obtained by the most efficient DMU with the same input intake.

Figure (3)



### 3.2 Data description.

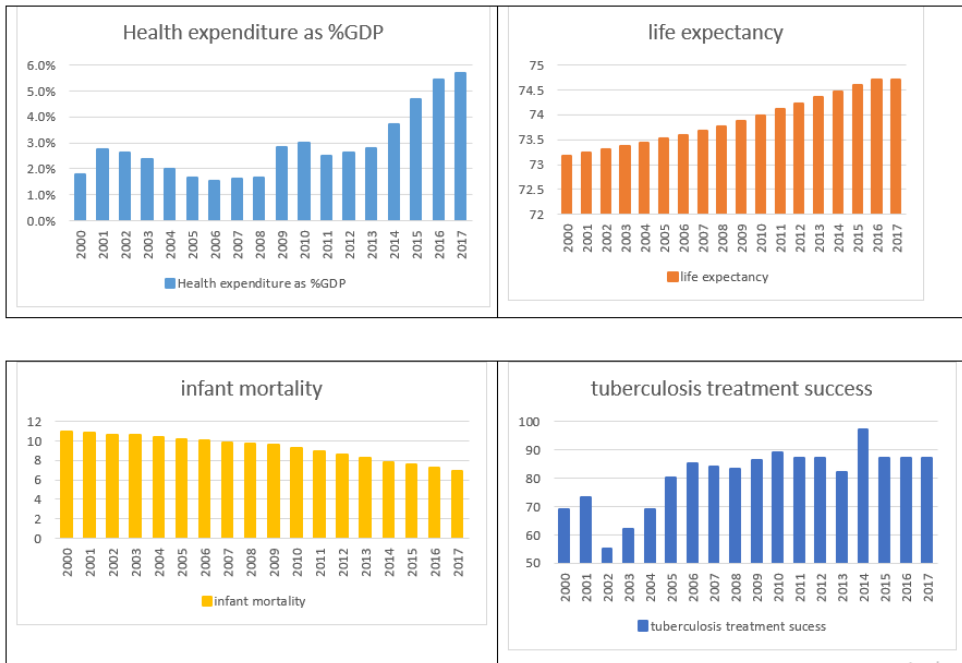
Kuwait is devoting significant resources to the health sector , on average health expenditure is around  $2.8\% \pm 1.3\%$  % of GDP . Expenditure reveals an increasing trend during 2010-2017. Government spending lead to improvement in health outcomes indicators, as the life expectancy has increased to 74.69 years in 2017. Infant mortality rate in Kuwait has declined during 2010-2017 from 10.9 per thousands in 2010 to 6.9 per thousands in 2017. Tuberculosis treatment success rate in Kuwait during the same period has increased from 55% to 97%. Table (1) in the annex.

## Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait

Below, figure (4) illustrates the outputs indicators measuring the efficiency of Kuwait's health sectors and the health expenditure:

- Life expectancy
- Infant mortality
- Tuberculosis treatment success.

Figure (4): input and output for health sector variables over years.



Source: World bank development indicators

There are no outliers in the health expenditure as a percent of GDP as an inputs for measuring efficiency, they are to some extent normally distributed, so there is no need to deal with the logarithm scale of health expenditure as a percent of GDP. Table (2) in the annex.

To check how the input variable is correlated with the chosen output indicators, a correlation analysis between input and output variables for health



sector has been conducted, table (4). It is clear that there is a strong significant positive correlation analysis between health expenditure as a percent of GDP and life expectancy, and life expectancy index this with a 95% confidence. The analysis reveals also a weak positive significant correlation between health expenditure as a percent of GDP and tuberculosis treatment success this with 95% confidence interval. Also, there is negative strong significant correlation between health expenditure as percent of GDP and infant mortality with a 95% confidence interval.

Table (4): Person Correlations

	life expectancy	life expectancy index	infant mortality	tuberculosis treatment success
<b>Health expenditure as %GDP</b>	.795**	.806**	-.830**	.366**

\*\* significant at 5% significance.

#### 4. Results of DEA and FDH analysis:

The analysis is initially conducted with a single output, i.e. 1input-1output analysis. Following, an analysis of aggregate outputs is performed with 1input-multiple outputs. Also variable and constant return to scales in addition to FDH are presented for both input efficiency and output efficiency. The following results are obtained by using R-software.

✓ According to the output indicator *life expectancy index*, expenditure on health in Kuwait in 2006 is efficient in terms of input and output efficiency using (VRS, CRS, FDH) measurements, and in 2011,2013, 2016 and 2017 using (VRS, FDH) measurements. The reasons behind the efficiency in these years are due to the fact that it gave the highest score values for the outcomes (outputs), which was an indication of a considerable good public resources' appropriation done by the Kuwaiti government during this year. It is true that one could wonder whether other variables such as the level of education, health culture, and even legislations, in addition to increasing health expenditure would drive better outcomes (outputs) such as life expectancy, infant mortality, and tuberculosis treatment success, but this is out of the scope of the paper.

✓ Also input *inefficiency ranges between 0.172 to 0.96 which indicates that during the years that are input inefficient, Kuwait spent more than the efficient years and achieving the same life expectancy index as the efficient years*. Output inefficiency ranges between from 0.172 to 0.96 which indicates that during the years that are output inefficient Kuwait achieves lower percentage of life expectancy index than the efficient years without increasing public spending than efficient years.

✓ According to the output indicator infant mortality, expenditure on health in Kuwait is efficient in 2006, in terms of input and output efficiency using (VRS, CRS, FDH) measurements, and in 2000 using (VRS, FDH) measurements. Input inefficiency ranges between from 0.115 to 0.778 which indicates that during the years that are input inefficient Kuwait spent more than the efficient years and achieving the same infant mortality rate as the efficient years. Output inefficiency ranges between from 0.115 to 0.998 which indicates that during the years that are output inefficient Kuwait achieves higher percentage of infant mortality index than the efficient years without increasing public spending.

✓ According to the output indicator tuberculosis treatment success, expenditure on health in Kuwait is efficient in 2006 in terms of input and output efficiency using (VRS, CRS, FDH) measurements, and on 2014 using (VRS, FDH) measurements. Input inefficiency ranges between from 0.171 to 0.75 which indicates that during the years that are input inefficient Kuwait spent more than the efficient years and achieved the same tuberculosis treatment success as the efficient years. The output inefficiency ranges between from 0.171 to 0.978 which indicates that during the years that are output inefficient Kuwait achieved a lower percentage of tuberculosis treatment success than the efficient years, without increasing the public spending than efficient years. In general, FDH analysis reveals that the years with efficient spending are more than that what is revealed by the DEA analysis.

Figure (5): DEA and FDH efficiency for the output indicator  
life expectancy index

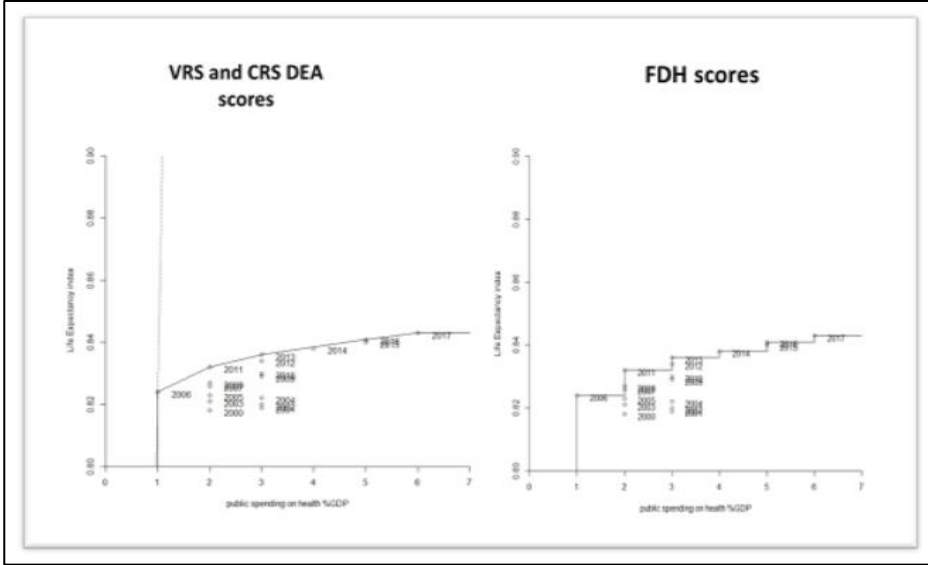


Figure (6): DEA and FDH efficiency for the output indicator  
infant mortality rate

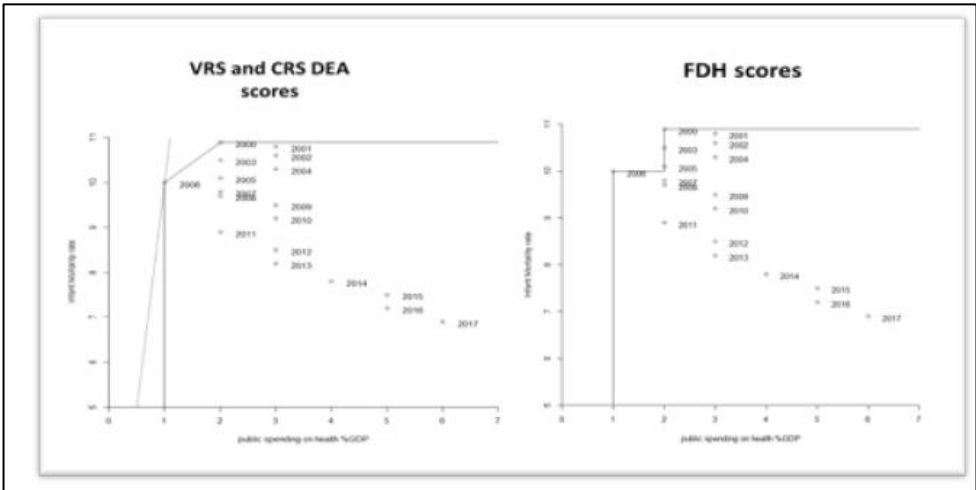
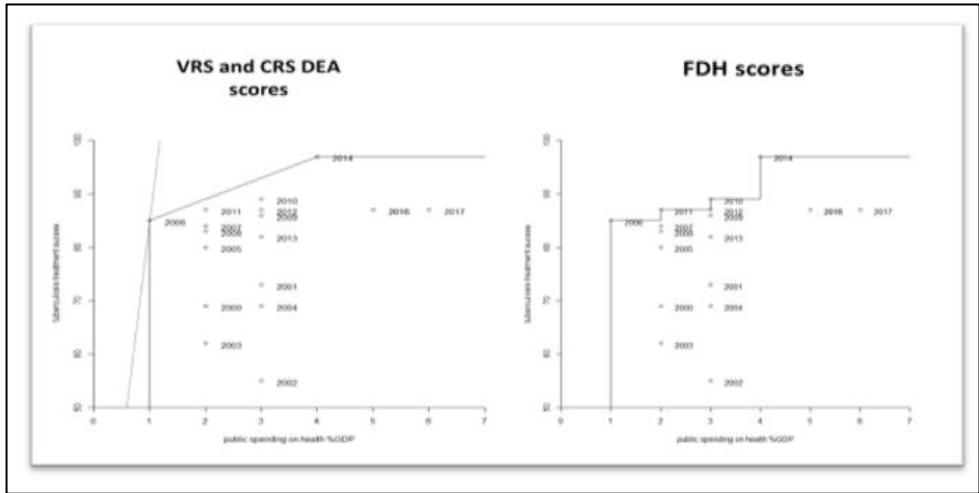


Figure (7): DEA and FDH efficiency for the output indicator tuberculosis treatment success



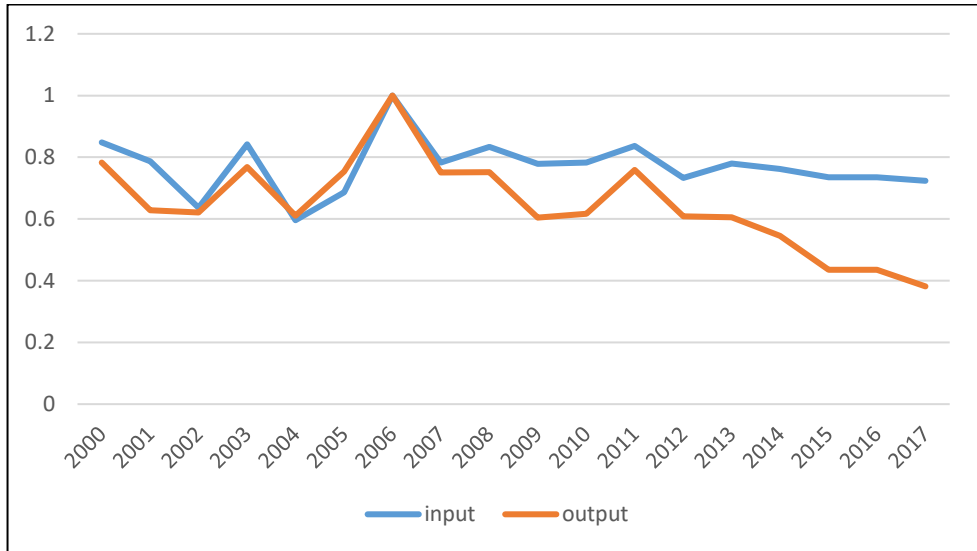
After presenting the single input-single output analysis, now we will present the single output- multiple input analysis. Note that the average for the three measures (CRS, VRS, FDH) is calculated for each of input and output efficiency to measure specifically which year is efficient. From table (3) in the annex we can conclude that year 2006 is an efficient year in health sector and this in terms of inputs and outputs. The year with the least input inefficiency is year 2004. This means that in year 2004 Kuwait spent more on health than year 2006 and other inefficient years and achieving the same rate of the health output indicators (in other words far from frontier).

The year with highest input inefficiency is year 2000. This means that in year 2000 Kuwait spent more on health than year 2006 (but not more than other inefficient years) and achieving the same rate of the output health indicators (in other words near from frontier). The year with the least output inefficiency is year 2017. This means that in year 2017 if Kuwait spent on health the same as year 2006 and other inefficient years it would achieve a lower rate of the output health indicators.

The year with highest output inefficiency is year 2000. This mean that in year 2000 if Kuwait spent on health the same as year 2006 but achieved a lower rate of the outputs than 2006, but more than other inefficient years (in other words near from frontier). From figure (8) it is clear that health input and health output

efficiency take almost the same trend over years. However, the fluctuations within health output inefficiency are greater than the fluctuations within health input inefficiency.

Figure (8): Input& output efficiency over years in health sector



Finally, after presenting the efficiency of the public spending on health in Kuwait we will study the relationship between efficiency scores in health sector and health output indicators. Table (5) presents the relationship between efficiency scores and the output indicators. It is clear that there is positive significant correlation between each of output indicator and input efficiency and output efficiency except for infant mortality rate that is negatively significant correlated with input and output efficiency score. The negative relationship appears as the government seeks to decrease infant mortality rate. This ensures the compatibility of the chosen output indicators.

## Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait

Table(5): Spearman's rho Correlations between input and output efficiency scores in health sector and the health output indicators

		life expectancy index	infant mortality	tuberculosis treatment success
Spearman's rho	input efficiency	.279**	-.279**	.390*
	output efficiency	.752***	-.752***	.522*

\*\*\* sig. at 0.01, \*\* sig. at 0.05, \* sig. at 0.1.

In conclusion, Kuwait achieved a significant improvement in health outcomes over the past 20 years, especially in terms of increasing life expectancy and reducing infant mortality. It spends more than double emerging markets average on healthcare, while health outcomes are marginally above the emerging markets average. The empirical results show that on average, public spending in health sector is inefficient, which means that performance in this sector can be enhanced without increasing expenditure. It was found that on average the health sector outcomes can be increased by 35% without spending more resources and the same results can be achieved by reducing public spending by 23%. Building on the above main findings of the paper, it is important for the policy maker to give more attention to improve the efficiency of public sector expenditure in order to improve the health sector outcomes. The following recommendations can be considered:

- Improving health sector governmental plans by considering a bottom-up approach (or participatory approach) in setting any health sector agenda. Such approach can guarantee better government appropriations when considering citizens' view and civil society.
- Developing a better following up mechanism which is based on a better health database.
- Approving better quality standards in the health sector to improve the health outcomes per Kuwaiti dinar spent on the sector.
- Introducing better governance frameworks in the health sector which reduces wasteful healthcare resources and ensures full coordination across all healthcare institutions.
- The Kuwaiti government has a room for saving through tightening eligibility for treatment abroad and promoting private sector participation through privatization and public private partnership.

## Footnote

- <sup>(1)</sup> This technique has many advantages as it doesn't require specifying functional form for production technology. It can be used in the case of multi-inputs multi outputs and when we have one output or aggregate output.
- <sup>(2)</sup> Investcorp insights: [https://www.investcorp.com/wp-content/uploads/2020/01/Healthcare\\_WhitePaper\\_Mar18.pdf](https://www.investcorp.com/wp-content/uploads/2020/01/Healthcare_WhitePaper_Mar18.pdf)
- <sup>(3)</sup> <https://www.bain.com/insights/a-healthcare-prescription-for-the-gcc/>
- <sup>(4)</sup> See investcorp,op.cit.

## References

- Alfonso, A., and Aubyn, M. St. (2005). *"Cross- Country Efficiency of Secondary Education Provision: A semi-Parametric Analysis with Nondiscretionary Inputs"*. European Central Bank, Working Paper N° 494.
- Alfonso, A., and Aubyn, M. St., (2004). "Non-parametric Approaches to Education and Health Efficiency in OECD Countries". *Journal of Applied Economics* VIII (2): 227-46.
- Afonso, A., and Kazemi M. (2016). *"Assessing Public Spending Efficiency in 20 OECD Countries"*. Lisbon School of Economics and Management. Department of Economics, Working Paper N° 12/2016/DE/UECE.
- Alfonso, A., Schuknecht, L., and Tanzi, V. (2006). *"Public Sector efficiency: Evidence for New EU Member States and Emerging Markets"*. European Central Bank, Working Paper No 581.
- CHARNES A., COOPER W.W. and RHODES E. (1978) Measuring the efficiency of decision making units, Eur. J. Opl. Res 2, 429-444.*
- Cherchye, K. T., L., and T. Post. 2000. What Is the Economic Meaning of FDH? A Reply to Thrall. *Journal of Productivity Analysis* 13: 263–7.
- Cooper, W. W., Seiford, L. M., & Zhu, J. (2011). Handbook on Data Envelopment Analysis. In Chapter 1:Data Envelopment Analysis (pp. 1–39). [https://doi.org/10.1007/978-1-4419-6151-8\\_1](https://doi.org/10.1007/978-1-4419-6151-8_1)
- Dhaoui, Iyad. (2019). Health care System Efficiency and Its Determinants: A Two Stage Data Envelopment Analysis (DEA) from Mena Countries, ERF, working Paper No. 1320.

## Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait

Deprins, D., L. Simar, and H. Tulkens. 1984. Measuring Labor Inefficiency in Post Offices. In *The Performance of Public Enterprises: Concepts and Measurements*, ed. M. Marchand, P. Pestieau, and H. Tulkens, 243–267. Amsterdam: North-Holland.

Economic Research Forum(ERF),(2015). "Public Spending Efficiency, Governance, and political and Economic Policies: Is there a Substantial Cause Evidence from Selected MENA countries", *working paper No. 947*.

Eden, H. van (2018). "*Improving Public Investment Efficiency*". IMF Fiscal Affairs Department (FAD) and Capacity Development Office in Thailand (CDOT), ESCAP Expert Group Meeting.

Evans, D. B., Tandon, A., Murray, C. JL, and Lauer, J. A. (2000). "*The Comparative Efficiency of National Health Systems in Producing Health: An Analysis of 191 Countries*". World Health Organization, Working Paper No 29.

Garayeva, A. and Tahirova, G. (2016). "*Government Spending Effectiveness and the Quality of Fiscal Institutions*". Central Bank of the Republic of Azerbaijan, Center for Research and Development, MPRA Paper N° 72177.

Hajoub, A. (2018). "*Kuwait - Government Finance Statistics: Technical Assistance Mission (April 29 - May 3, 2018)*". International Monetary Fund, Country Report N° 18/313.

Hakro, A. Nawaz (2015). "Public Investment Management System in Kuwait". *International Journal of Applied Nonlinear Science* (2): pp.23–38.

Halásková, M., Halásková, R., and Prokop, V. (2018). "Evaluation of Efficiency in Selected Areas of Public Services in European Union Countries". *Journal of Sustainability* MDPI 10 (12), 4592.

Hauner, D., and Kyobe, A. (2008). "*Determinants of Government Efficiency*". International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, Working Paper N° 08/228.

Hauner, D. (2007). "Benchmarking the Efficiency of Public Expenditure in the Russian Federation". International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, Working Paper N° 07/246.

Herrera, S., and Pang, G. (2005). "*Efficiency of Public Spending in Developing Countries: An Efficiency Frontier Approach*".

Herrera, S. and Ouedraogo, A. (2018). "*Efficiency of Public Spending in Education, Health, and Infrastructure. An International Benchmarking Exercise*". Macroeconomics, Trade and Investment Global Practice. World Bank Group, Policy Research Working Paper N° 8586.



- International Monetary Fund (1995). "Unproductive Public Expenditures A Pragmatic Approach To Policy Analysis". Pamphlet Series No. 48
- International Monetary Fund (2011). *"Addressing Fiscal Challenges to Reduce Economic Risks"*. Fiscal Monitor. World Economic and Financial Surveys.
- International Monetary Fund (2014). *"Back to Work. How Fiscal Policy Can Help"*. Fiscal Monitor. World Economic and Financial Surveys.
- International Monetary Fund (2018). *"Fiscal monitor"*. World economic and financial surveys, 0258-7440.
- International Monetary Fund (2016). *"More Bang for the Buck in the GCC: Structural Reform Priorities to Power Growth in a Low Oil Price Environment"*. Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors. Gulf Cooperation Council, Gulf Growth Paper.
- International Monetary Fund (2010). *"Navigating the Fiscal Challenges Ahead"*. Fiscal Monitor. World Economic and Financial Surveys.
- International Monetary Fund (2014). *"Public Expenditure Reform. Making Difficult Choices"*. Fiscal Monitor. World Economic and Financial Surveys.
- International Monetary Fund (2018). *"Regional Economic Outlook. Middle East and Central Asia"*. Middle East and Central Asia Department. World Economic and Financial Surveys.
- International Monetary Fund (2012). *"Taking Stock. A Progress Report on Fiscal Adjustment"*. Fiscal Monitor. World Economic and Financial Surveys.
- Izquierdo, A., Pessino, C., and Vuletin, G. (2018). *"Better Spending for Better Lives: How Latin America and the Caribbean Can Do More with Less"*. Inter-American Development Bank. Working Paper N° IDB-BK-198.
- Jacobs, D., Hélys, J. Luc, and Bouley, D. (2009). *"Budget Classification"*. International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department. Technical Notes and Manuals 09/06.
- Jayasuriya, R. and Wodon, Q. (2003). *"Measuring and Explaining Country Efficiency in Improving Health and Education Indicators"*. World Bank, MPRA Working Paper N° 11183.
- Ji, Y., and Lee C. (2010). "Data Envelopment Analysis in Stata". *The Stata Journal* VV (ii): pp. 1-13.

## Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait

Kandil M., and El-Mahmah A. (2017). "Fiscal Sustainability Challenges in the new normal of low oil prices: Empirical Evidence from GCC countries". *International Journal of Development Issues*. ResearchGate.

Kim ,Shunhee & Jassun Wang.2019 ."*Does Quality of Government Matter in Public Health?: Comparing the Role of Quality and Quantity of Government at the National level*", *Mpdi,Open Access Jurnal*,Vol11(11),pages 1-24.

Kimaro, E. Lawrence, Keong, C. Chee and Sea, L. Lin (2017). "Government Expenditure, Efficiency, and Economic Growth: A Panel Analysis of Sub Saharan African Low Income Countries". *African Journal of Economic Review II* (V): pp. 34-54.

Koraytem, H. and Kanafani, N. (2016). "*Kuwait: Government spending in line with budget projections*". NBK Economic Research. Economic Update.

Kujawska, J. (2015). "*Measurement of HealthCare System Efficiency in OECD Countries*". *Quantitative Methods in Economics XVI* (2): pp. 23 – 32.

Lavado, R. F., and Domingo, G. Angelo (2015). "*Public Service Spending: Efficiency and Distributional Impact—Lessons from Asia*". Asian Development Bank, Economic working paper N° 435.

Lim, B., Lee, K., & Lee, C. (n.d.). Free Disposal Hull(FDH) Analysis for Efficiency Measurement: An update to dea. Retrieved septemper 10, 2019, from [https://www.cgdev.org/sites/default/files/archive/doc/stata/MO/DEA/free\\_disposal\\_hull.pdf](https://www.cgdev.org/sites/default/files/archive/doc/stata/MO/DEA/free_disposal_hull.pdf)

Mandl, U., Dierx, A., Ilzkovitz, F. (2008). "The Effectiveness and Efficiency of Public Spending". European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Economic Paper N° 301.

Merza, E. and Alhasan, N. (2016)." Public Spending and Economic Growth in the Rentier State: The Case of Kuwait". *The Asian Journal of Social Science* 8 (12): pp. 160-170.

Mihaiu, D. Marieta, OPREANA, A., CRISTESCU, M. Pompiliu (2010). "Efficiency, Effectiveness, and Performance of the Public Sector". *Romanian Journal of Economic Forecasting* (4): pp. 132-147.

Mura, P. Ovidiu (2014). "How Growth-friendly are Productive Public Expenditures? An Empirical Analysis for Eastern Europe". *Theoretical and Applied Economics XXI*, 10(599): pp. 7-20.

OECD (2011), "*General government investment*", in *Government at a Glance 2011*, OECD Publishing, Paris: p. 74.

- Ollivaud, P. (2017). *"Improving the allocation and efficiency of public spending in Indonesia"*. OECD Economics Department, Working Paper N° 1381.
- Ouertani, M., Naifar, N., and Ben Haddad, H. (2018). "Assessing government spending efficiency and explaining inefficiency scores: DEA-bootstrap analysis in the case of Saudi Arabia". *Journal of Cogent Economics & Finance*, 6: 1493666.
- Paternostro, S., Rajaram A., and Tiongson, E. (2007). *"How Does the Composition of Public Spending Matter?"*. Oxford Development Studies (35), N° 1.
- Payne, C., Al-Hanna, F. E., and Al-Kayyali, N. Y. (2015). *"What is the Impact of Lower Oil Prices in Kuwait and on the Kuwaiti Banks?"*. Institute of Banking Studies Research.
- Pench, L. and Governatori, M. (2012). *"The Quality of Public Expenditures in the EU"*. European Commission. Directorate-General of Economic and Financial Affairs, Occasional Paper No 125.
- Pradhan, S. (1996). *"Evaluating Public Spending ... A Framework for Public Expenditure Reviews"*. World Bank Policy Research Working Paper N° 323.
- Rajkumar, A. Sunil, and Swaroop, V. (2007). "Public spending and outcomes: Does governance matter?". *Journal of Development Economics* 86: pp. 96–111.
- Schwellnus, C. (2009). *"Achieving Higher Performance: Enhancing Spending Efficiency in Health and Education in Mexico"*. OECD Economics Department Working Papers N° 732.
- Shen ,wenyi , Chun Yang & Luis Zanna, 2015. " *Government spending Effects in Low Income Countries, IMF working Paper wp/15/286.*
- Sturm, M., Gurtner, F. and Alegre, J. Gonzalez (2009). *"Fiscal Policy Challenges in Oil-Exporting Countries ... A review of Key Issues"*. European Central Bank, Occasional Paper Series N° 104.
- Tanzi, V., and Schuknecht, L. (2000). *"Public Spending in the 20<sup>th</sup> Century. A Global Perspective"*. Cambridge University Press.
- UNDP (2018). *"Human Development Indices and Indicators: Statistical Update"*.
- WHO (2014). *"Country Cooperation Strategy for WHO and Kuwait 2012–2016"*. Regional Office for the Eastern Mediterranean, WHO-EM/PME/005/E/02.14.
- WHO (2018). *"Public Spending on Health: A Closer Look at Global Trends"*. WHO/HIS/HGF/HFWorkingPaper/18.3.

## Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait

World Bank Group (2017). *"A Fair Adjustment: Efficiency and Equity of Public Spending in Brazil"*. Brazil Public Expenditure Review I: Overview.

World Bank Group (2019). *"Building the foundations for economic sustainability: Human capital and growth in the GCC"*. Gulf Cooperation Council Economies, Gulf Economic Monitor (4).

World Bank Group (2015). *"Shaping Healthier Societies and Building Higher Performing Health Systems in the GCC Countries ... The Health, Nutrition, Population (HNP) Global Practice"*. Working Paper N° 96393.

Yoon, Y. (2010). *"Measuring Public Expenditure Efficiency"*. Faculty of Economics. Chulalongkorn University.

## Annex

Table (1): Descriptive statistics of input and output variables for Health sector in Kuwait during 2010-2017

		Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
<b>Input</b>	<b>Health expenditure as %GDP</b>	1.5%	5.7%	2.8%	1.3%
<b>Output</b>	<b>life expectancy</b>	73.160	74.694	73.88539	.517180
	<b>life expectancy index</b>	.818	.843	.82906	.008098
	<b>infant mortality</b>	6.9	10.9	9.244	1.2867
	<b>tuberculosis treatment success.</b>	55	97	80.50	10.684

Table (2): Test of Normality

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
<b>Health expenditure as %GDP</b>	<b>.224</b>	<b>18</b>	<b>.017</b>	<b>.847</b>	<b>18</b>	<b>.008</b>
<b>life expectancy</b>	<b>.109</b>	<b>18</b>	<b>.200*</b>	<b>.934</b>	<b>18</b>	<b>.227</b>
<b>life expectancy index</b>	<b>.123</b>	<b>18</b>	<b>.200*</b>	<b>.939</b>	<b>18</b>	<b>.281</b>
<b>infant mortality</b>	<b>.138</b>	<b>18</b>	<b>.200*</b>	<b>.929</b>	<b>18</b>	<b>.187</b>
<b>tuberculosis treatment success</b>	<b>.222</b>	<b>18</b>	<b>.019</b>	<b>.874</b>	<b>18</b>	<b>.021</b>
<b>*. This is a lower bound of the true significance.</b>						
<b>a. Lilliefors Significance Correction</b>						
<b>b. It is clear that Health expenditure as % GDP, and tuberculosis treatment success are not normally distributed with confident 95% as the p-value (sig.) are less than 5%, while the other variables are normally distributed with confident 95% as the p-value (sig.) are larger than 5</b>						

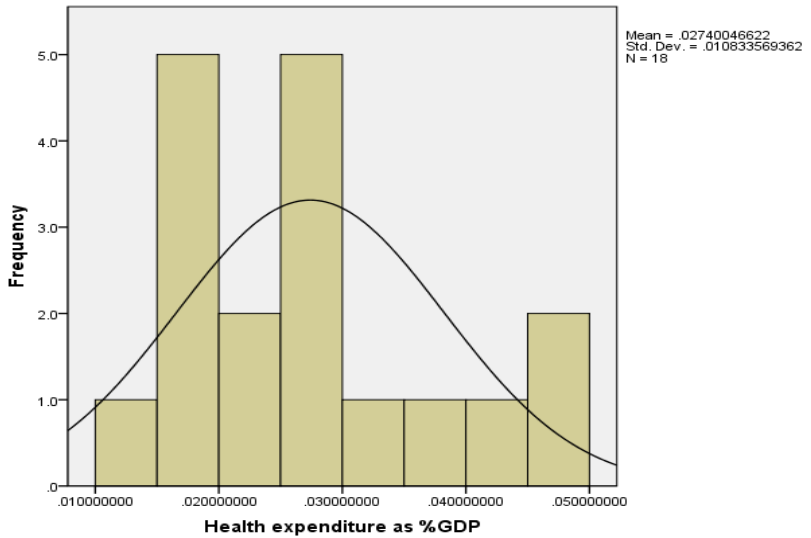
## Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait

Table (3): Results of DEA & FDH single input-single output efficiency in health sector during 2000-2017

	year	Input			Output		
		VRS	CRS	FDH	VRS	CRS	FDH
<i>life expectancy index</i>	2000	0.500	0.496	0.50	0.983	0.496	0.983
	2001	0.333	0.331	0.33	0.980	0.331	0.980
	2002	0.333	0.332	0.33	0.981	0.332	0.981
	2003	0.500	0.498	0.50	0.987	0.498	0.987
	2004	0.333	0.333	0.33	0.983	0.333	0.983
	2005	0.500	0.499	0.50	0.989	0.499	0.989
	2006	1	1	1	1	1	1
	2007	0.625	0.501	1	0.993	0.501	0.993
	2008	0.688	0.502	1	0.994	0.502	0.994
	2009	0.542	0.335	0.667	0.992	0.335	0.992
	2010	0.583	0.336	0.667	0.993	0.336	0.993
	2011	1	0.505	1	1	0.505	1
	2012	0.833	0.337	1	0.998	0.337	0.998
	2013	1	0.338	1	1	0.338	1
	2014	0.950	0.254	1	0.999	0.254	1
	2015	0.920	0.204	1	0.999	0.204	0.999
	2016	1	0.204	1	1	0.204	1
2017	1	0.171	1	1	0.171	1	
<i>infant mortality</i>	2000	1	0.545	1	1	0.545	1
	2001	0.630	0.360	0.667	0.991	0.360	0.991
	2002	0.556	0.353	0.667	0.972	0.353	0.972
	2003	0.778	0.525	1.000	0.963	0.525	0.963
	2004	0.444	0.343	0.667	0.945	0.343	0.945
	2005	0.556	0.505	1	0.927	0.505	0.927
	2006	1	1	1	1	1	1
	2007	0.5	0.49	0.5	0.899	0.490	0.899
	2008	0.5	0.485	0.5	0.890	0.485	0.890
	2009	0.333	0.317	0.333	0.872	0.317	0.872
	2010	0.333	0.307	0.333	0.844	0.307	0.844
	2011	0.5	0.445	0.5	0.817	0.445	0.817
	2012	0.3333	0.2833	0.3333	0.780	0.283	0.780
	2013	0.3333	0.2733	0.3333	0.752	0.273	0.752
	2014	0.25	0.195	0.25	0.716	0.195	0.716
	2015	0.2	0.15	0.2	0.688	0.150	0.688
	2016	0.2	0.144	0.2	0.661	0.144	0.661
2017	0.167	0.115	0.167	0.633	0.115	0.633	

<i>tuberculosis treatment success</i>	2000	0.50	0.41	0.50	0.78	0.41	0.79
	2001	0.33	0.29	0.33	0.78	0.29	0.82
	2002	0.33	0.22	0.33	0.59	0.22	0.62
	2003	0.50	0.36	0.50	0.70	0.36	0.71
	2004	0.33	0.27	0.33	0.74	0.27	0.78
	2005	0.50	0.47	0.50	0.90	0.47	0.92
	2006	1	1	1	1	1	1
	2007	0.500	0.494	0.500	0.944	0.494	0.966
	2008	0.500	0.488	0.500	0.933	0.488	0.954
	2009	0.417	0.337	0.667	0.925	0.337	0.966
	2010	0.667	0.349	1	0.957	0.349	1
	2011	0.750	0.512	1	0.978	0.512	1
	2012	0.500	0.341	0.667	0.935	0.341	0.978
	2013	0.333	0.322	0.333	0.882	0.322	0.921
	2014	1	0.285	1	1	0.285	1
	2015	0.300	0.205	0.400	0.897	0.205	0.897
	2016	0.300	0.205	0.400	0.897	0.205	0.897
2017	0.250	0.171	0.333	0.897	0.171	0.897	

Figure (1): Histogram of public spending as % GDP for the health sector in Kuwait





## Investigating the Impact of CAP on Consumption and MPC of Saudi Beneficiaries

Hussain AlObaid\*

### Abstract

Since 2017, Saudi Arabia government adopted several reforms to minimize the side effects of implementing new fiscal policies such as energy price increases and the introduction of new taxation system (VAT). The Citizen's Account Program (CAP) is one way to achieve this objective as cash transfer program that directed to minimize the side effects of implementing these policies. In this paper, following Keynesian theory and Shapiro & Slemrod (2003) model, we investigate how consumption and income can be affected directly by implementing new fiscal policies. By using data from Saudi Family Income and Expenditure Survey (FIES), this paper estimate households' marginal propensity to consume (MPC) and examine how the propensity differs with income and find that CAP benefit derived Saudi households to spent an average of 20-halala for each one-riyal received. This paper is an attempt to determine how Saudi consumers adjust their consumption to income changes generated by subsidy, as well as understanding which economic models are more consistent with the consumption adjustments observed in the data. Empirically, we find that Saudi consumers would allocate on average 19.5%, 25.5% and 16.8% of the additional income to non-durables, semi-durable goods and services respectively. These findings corroborate with the theoretical prediction and empirical results from other countries.

## التحقق من تأثير برنامج حساب المواطن (CAP) على الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك (MPC) للمستفيدين السعوديين

حسين آل عبيد

### ملخص

منذ عام 2017، تبنت حكومة المملكة العربية السعودية العديد من الإصلاحات لتقليل الآثار الجانبية المترتبة على تنفيذ السياسات المالية الجديدة مثل زيادة أسعار الطاقة وإدخال النظام الضريبي الجديد (ضريبة القيمة المضافة). ويعد برنامج حساب المواطن (CAP) إحدى تلك الطرق المطبقة لتحقيق هذا الهدف باعتباره برنامج قائم على التحويلات النقدية لحسابات المواطنين والذي يهدف إلى تقليل الآثار الجانبية لتنفيذ هذه السياسات. وفي هذه الورقة ومن خلال اتباع النظرية الكينزية ونموذج Shapiro & Slemrod (2003)، تم التركيز على كيف يمكن أن يتأثر الاستهلاك والدخل بشكل مباشر من خلال تنفيذ سياسات مالية جديدة. حيث استخدمت الورقة بيانات مسحية عن الدخل والإنفاق للأسرة السعودية (FIES)، وقد تم في هذه الورقة تقدير الميل الحدي للاستهلاك للأسر (MPC) وكذلك تم فحص كيف يختلف الميل الحدي للاستهلاك نتيجة للتغير في الدخل. حيث وجدت هذه الورقة البحثية بأن المنفعة المتحققة من CAP تحفز إنفاق الأسرة السعودية بما يعادل 20 هللة عن كل ريال يتم الحصول عليه من البرنامج. وقد حاولت هذه الورقة تحديد كيفية تعديل المستهلكين السعوديين استهلاكهم لتغيرات الدخل الناتجة عن الدعم، وكذلك فهم النماذج الاقتصادية الأكثر اتساقاً مع تعديلات الاستهلاك التي لوحظت في البيانات. ومن الناحية الكمية، وجدنا أن المستهلكين السعوديين يخصصون في المتوسط 19.5% و 25.5% و 16.8% من الدخل الإضافي للسلع غير المعمرة والسلع شبه المعمرة والخدمات على التوالي. وهذه النتائج تدعم التنبؤ النظري والنتائج التجريبية التي توصلت لها البلدان الأخرى.

\* Arabia King Khalid University, Saudi. Email: halobaid@kku.edu.sa

### 1. Introduction.

According to the permanent income hypothesis (PIH), households only react to change in income that readjust their lifetime resources. Generally, households respond differently to the shocks of income of different determination as estimated by the PIH, but they also respond to lagged of the changes of income which is not estimated by the PIH. However, Keynesian theory stated that consumers respond to the permanent income hypothesis as opposed to temporary changes in income. Nevertheless, both theories do not explain how consumption may react to different forms of income change. Therefore, both consumption and income can be affected directly by implementing new fiscal policies such as higher prices of energy and imposing new taxation system. Theories are supposed that changes in income of the same level have the same change on consumption. Accordingly and due to the lack of previous research studies related to CAP benefits effect on consumption, this paper tries to clarify how consumption respond to income generated by CAP subsidy. Essentially, the main purpose of this paper is to evaluate the effect of CAP subsidy implemented in Saudi Arabia between Dec 2017 and Dec 2019 on consumption. Since 2017, Saudi Arabia government adopted several policies to maximize the outcome of social benefits by increasing spending and developing subsidy instruments targeting eligible Saudi beneficiaries. The Citizen's Account Program (CAP) is one way to achieve this objective as cash transfer program that directed to minimize the side effects of implementing new fiscal policies. CAP launched by the end of 2017 to compensate eligible individuals and households who are affected by this new reforms and initiatives such as the implementation of the second phase of the energy price reform and introducing value added tax (VAT) in January 2018. For this purpose, CAP became a platform to provide government support to eligible families and citizens (MoF, 2019). The subsidies of CAP reached SAR 32 (\$8.33) billion in the end of 2019 increasing by 7.4% compared to 2018. Theoretically, in addition to its relevance for Saudi fiscal policy, this paper also contributes to the literature of the life-cycle/permanent income hypothesis (LC/PIH) of consumption. Consequently, the impact of income generated by CAP on consumption is expected to be different across households with different family characteristics especially the number of dependents and their liquidity positions. Theoretically, there is an argument about behaviors suggest an immediate marginal propensity to consume out of permanent shocks. Precisely, this paper estimates the MPC out of CAP benefit by using a panel Euler equation linking consumption to estimates of CAP benefit paid and different control variables by adopting methods used by Souleles (2002) and Johnson, Parker and Souleles (2006). Imperially, we follow Luengo-Prado and Sorensen (2008) who estimate the MPC out of current and lagged income using a panel of state consumption and income data, find that

the MPC out of current income is higher in states where income is more persistent and lower in agricultural states, but cannot identify clearly whether the state's income variance affects consumption. The estimated MPC for semi-durables out of the CAP is lower but vary across different households. Data used in this paper collected from two sources, Ministry of Human Resources and Social Development (MHRSD) and the Family Income and Expenditure Survey (FIES). Using a monthly data of households from the Family Income and Expenditure Survey (FIES) for the period between Jan 2018 and Dec 2019, this paper explores the variation in the impact of CAP benefits episode across families with different numbers of family members and demographic differences to identify its impact on consumption. Survey included services, semi-durable and non-durables where non-durable goods include none- eating out food, fuel, light, water charges, medicines, plants, tobacco. Also, services include eating out, rents for housing, medical expenses, public transportation, communication, education, recreational services and personal care services. In addition, services included all semi-durables such as clothing, footwear, sporting goods, video games, computer hardware and software, and books. On the other hand, survey excluded durable goods which is all products that do not need to be purchased frequently because they are made to be used for a long time. To investigate this effect, we use the responses from a representative sample of 1125 Saudi households and individuals to survey questions that ask how much they would consume of a positive income change because of the implementation CAP subsidy.

This paper proceeds as follow. Section 2 summarizes CAP initiative and discusses the theoretical literature. Section 3 describes the data and presents the questions used in (FIES) to generate the MPC. Section 4 provides a descriptive analysis, and the regression results obtained when relating the MPC to demographic variables and household resources. Section 5 results discussion, and section 6 concludes.

## **2. Literature Review.**

### **2. 1. CAP Subsidy.**

In the late of 2015, the Saudi government started its determined of new plan to reform energy prices, with the prices of electricity, water natural gas, gasoline and diesel all being reelevated and increased. Even though prices for these products increased from a very low base, they still significantly under international levels. The main objectives of this reform are to protect incomes of household especially those in low- and mid-income groups, to increase the competitiveness of energy-intensive industries such as petrochemicals, to control inflation, and to attract

## **Investigating the Impact of CAP on Consumption and MPC of Saudi Beneficiaries**

foreign and domestic investment. By April 2016, Vision 2030 was launched, followed by two executive programs, the 2020 National Transformation Program (NTP) and the Fiscal Balance Program (FBP) 2020, which aimed to balance the budget by 2020. Yet, Saudi government has long had in place generous social safety nets with components of social protection that benefit many social groups. More specifically, there is a clear focus toward applying several structural reforms directed by Vision 2030 and its implementation programs, including the 2020 National Transformation Program (NTP), to transform the economy of Saudi Arabia into a more efficient and diversified economy. The Vision 2030 sets a roadmap for a deep and determined socioeconomic change in the Kingdom. As an important instrument to achieve this objective, Citizen's Account Program (CAP) in Saudi Arabia has been launched as cash transfer program that started in December 2017. The CAP benefits protect low- and middle-income Saudi households from the direct and indirect effects of the various economic reforms. Most importantly, CAP eases the direct and indirect effect on low- and medium-income households resulting from the ongoing economic reforms such as the gasoline price adjustment, the electricity tariffs adjustment, and the value added tax (VAT) on all food and beverage items. Unlike CAP, which is a cash transfer program that directed to minimize the side effects of implementing new fiscal policies in Saudi Arabia, Hafiz is searching for employment program provides training and motivational services as well as financial assistance of up to 2,000 SAR monthly in order to support and enable the job search AIObaid (2015). Legitimately, eligible beneficiaries must be Saudi families, Saudi independent individuals, beneficiaries of social security, Saudi mothers married to foreigners, and holders of transport cards. In addition, in an individual level, CAP eligibility includes, single people who are not living with their family and all beneficiaries of the Supplementary Support Program (SSP). Through the program, citizens in Saudi Arabia get monthly payments from the government in a regular base with an average of (SAR 1000). Correspondingly, CAP applied to compensate citizen for the increase in prices as a result of the correction in electricity and gasoline prices, and the application of VAT on food and beverage commodities. In December 2017, immediately before the program began, more than 3.7 million households had registered, representing 13 million people, or more than half the Saudi nationalists' population. CAP beneficiaries received more than \$613.33 million a month with an average of \$250 for each household as a monthly payment. During the first quarter of 2018, compensation to employees and social benefits jumped by SAR 31 billion year-on-year, while government income from VAT, excise duties and gasoline was only SAR 17 billion higher year-on-year. Accordingly, the focus has been on ensuring that the disposable income of citizens, particularly at the lower end, is least affected due to

rising inflation from taxes and lower subsidies. However, the CAP amount will not affect any current Government support payments received by the households. As socioeconomic policy, the CAP was applied to improve efficiency of government subsidies and mitigate the effects of energy prices adjustments and other measures on Saudi households through direct cash transfers to beneficiaries. In addition, these new policies also encourage sensible consumption of the Kingdom's natural resources and products mentioned. The entitlement amount for eligible Saudi households is differed depending on three main factors: the total income of the household, number of dependents in that household and their ages. Potential beneficiary status must be updated quarterly and is validated based on the self-declared profile and supporting documents. The Ministry of Finance stated that the program costed SAR 32 billion (\$8.533 billion) by the end of 2018. The CAP database is helped consolidate the fragmented social safety net programs, and through electronic synchronization and interoperability among agencies are enabled the government to build an appropriate profile of socio-economic indicators related to household well-being (MoF, 2019). Because the program is applying for all nationals, there is no variation in program restrictions that are typically exploited by researchers to measure program impacts.

## **2.2. The Previous Studies**

Early models of consumption suggested by Modigliani and Brumberg (1954) with the presentation of the life-cycle theory and by Friedman (1957) with the introduction of his permanent income hypothesis (PIH). They stated that individuals use saving to smooth income fluctuations, and that they should reacted little if at all to income changes that are estimated. The consumption level predicted by the PIH is sometimes defined as permanent income, although Friedman appears to have produced several alternative definitions Chao (2003). The PIH presents the important finding that consumption selections made by consumers are mainly determined by changes in permanent income not transitory income that reflected in changes in the saving rate Friedman (1957). However, the temporary income shock is derived from temporary income defined as the difference between the current and regular income. The literature suggests three approaches to deal with this issue Jappelli and Pistaferri, (2010). Several researchers who adopted the first approach such as Browning and Crossley (2001), Stephens (2001), Souleles (1999) and (2002), Agarwal et al., (2007) and Misra and Surico (2014) finds cases in which changes in income due to exogenous events such as tax rebates, disability, unemployment and evaluates in a quasi-experimental setting how consumption responds to such changes. The second approach develop by Blundell et al., (2008) depends on the statistical decomposition of the shocks of income and the covariance

restrictions applied by the theory on the joint behavior of consumption and income, in combination with long panel data to link income shocks to the growth of consumption. Survey questions which measure the responses to hypothetical or actual changes of income are the third approach. In practical, Shapiro and Slemrod (1995) and (2003) and Sahm et al. (2010) and (2015) asked the households of US to report how they changed consumption in response to tax credits, tax rebates, and payroll tax changes in the previous 15 years. Dissimilarity, Jappelli and Pistaferri (2014) examine how a hypothetical tax rebate affects consumption, and find an opposite relationship between cash-on-hand and MPC, which inconsistent with models with liquidity constraints and precautionary saving. For testing spending tendency, Parker (1999) stated that a one-dollar anticipated rise in income increases non-durable consumption by approximately 20 cents. His results consider the impact on consumption of the anticipated income increase includes only high-income taxpayers. However, there are several studies that investigates the impact of cash transfer programs such as Fishback and Kantor (1995), Hubbard, Skinner, and Zeldes (1995) and Gruber (1997) and in-kind transfer programs Gruber and Yelowitz (1999) on consumption and wealth. Bruce D. Meyer and James X. Sullivan (2003) study the impact of tax reform and welfare on consumption, providing the argument that consumption is an important measure of family well-being that has been mostly ignored in the evaluation of transfer programs. In his aggregate study, Wilcox (1989) studies the response of aggregate consumption to preannounced increases in social security benefits. He finds that consumption will not only increases when the increase of income is announced, but also when income is actually implemented. For instance, he estimates that a 10% increase in social security benefits generates a 1% increase in retail sales in the same month and a 3% increase in durable goods purchase. Recently, the literature has sought to gain further understandings by differentiating between positions in which consumers expect an income decline and those in which they expect an income rise. In their recent work, Parker and Souleles (2017) try to compare reported preferences for spending in response to several tax policies with actual follow-up spending behavior and find that the two are well associated. On contrast, some authors such as Shapiro and Slemrod 2009, Leigh 2012 and Berger-Thomson et al. 2010) have discussed that there is no significant relationship between household income and the rate of spending, as low-income households are needy today, and because they are expected to be needy in the future, they do not necessarily use the rebate to increase spending. In Saudi case, AlObaid (2011) suggested that stock price expectations have significant effect when other determinants of spending are taken into account. According to his finding, DSOIC survey data in Saudi stock market show some significant differences in spending behavior related to the value of holdings. He

stated that even though the majority of stockholders reported a considerable effect of stock prices on their spending or saving, the results of the DSOIC are consistent with life-cycle spending and saving and a modest wealth effect.

### **2.2.1. The MPC Sensitivity Debate.**

The marginal propensity to consume (MPC) out of income changes plays an important role in the transmission of economic shocks to the real economy. In early hypotheses, Friedman (1957) in permanent income hypothesis predicts that consumption should move only in response to a change in life time resources and therefore the MPC out of temporary shock should be very small. MPC literature has considered whether household spending responses in the face of income shocks accord with the predictions of standard economic models. Several researchers analyze this model such as Campbell & Mankiw (1989), Attanasio & Weber (1995), Jappelli & Pistaferri (2010), Krueger & Perri (2011). This literature has tended to focus on the magnitude of consumption responses, and the expectation that in the face of temporary shocks, households should respond little. There has also been particular interest in understanding how households with different characteristics respond to income shocks, and whether this can be rationalized by deviations from standard consumption theory. In the positive income shock, people would be able to save if the shock was sufficiently large to bring them off the constraint. Fixler and Johnson (2014) used simple technique to illustrate how different MPCs can be used to develop an autonomous expenditure multiplier that is larger than the standard MPC multiplier. Shapiro & Slemrod (2003, 2009) in their analysis of the 2001 income tax rebate and 2008 tax stimulus, they report a lower estimate of the marginal propensity to consume. They find that only 22% of the interviewed households reported specific plan to spend the tax rebate and little evidence of liquidity constraints. Where households reported the sign and size of their spending response and the sign and size of the income shock, we are able to compute their MPC as the ratio. Jappelli & Pistaferri (2014) find a similar ‘heaping’ of responses at round values (in their case at MPCs of zero, a half and one), when asking about the spending response to a hypothetical windfall. These studies focus on the impact of expected fiscal policies on expenditure at the time when households paid additional income. In terms of liquidity constraint, MPCs are mostly lower for the rich than for the poor, and liquidity constrained consumers show a higher MPC than households that can access credit markets to smooth consumption. MPCs are consistently higher for households reporting thinking a future fall in income is likely; having concerns about their debt; being credit constrained; or reporting that they have an insufficient buffer of savings in the event of an emergency.

### **3. Date and Methodology.**

In this section, the description of data used will be presented and we report descriptive statistics of the distribution of responses to hypothetical income changes, differentiating between services, non-durable consumption and semi-durable consumption. We summarize the empirical correlations by employing regression analysis to examine how the MPC on semi-durable, non-durables and services varies with certain household characteristics. We review different empirical methods that researchers have adopted to estimate how consumption reacts to income changes.

#### **3.1 Data**

This paper uses data collected from two sources, Family Income and Expenditure Survey (FIES) and Ministry of Human Resources and Social Development (MHRSD). However, the primary source of data used in this paper is the Family Income and Expenditure Survey (FIES). To investigate this effect, we use the responses from a representative sample of 1125 Saudi households and individuals to survey questions that ask how much they would consume of a positive income change. The survey collects detailed information on households and individual's incomes from original sources and CAP benefits, household expenditure on services, semi-durable goods and non-durable goods. Household characteristics, such as demographic and non-demographic characteristics are presented in the survey. Based on that, this paper explores the variation in the impact of CAP benefits episode across families with different numbers of family members and demographic characteristics to identify its impact on consumption.

Table (1): CAP Participation Rates by Demographic Group (24 months)

Demographic Group	Participants	Rate	Average Amount SAR
<i>SF</i>	611	0.543	1413.54
<i>SII</i>	343	0.305	300
<i>BSS</i>	103	0.092	795.18
<i>SMMF</i>	3	0.002	1239.86
<i>HTC</i>	1	0.001	1367.18
<i>BSSP</i>	65	0.058	1118.05
<i>Total</i>	1125	1.00	1001.099 (Average)

\*SF (Saudi Family), SII (Saudi Independent Individuals), BSS (Beneficiaries of Social Security), SMMF (Saudi mothers married to non-Saudi), HTC (Holders of transport cards) and BSSP (Beneficiaries of Supplementary Support Program).



As shown in Table-1, survey include 1125 households and individuals based on different demographic group include (611) Saudi Families, (343) Independent Individuals, (103) Beneficiaries of Social Security, (65) Beneficiaries of Supplementary Support Program, (3) Saudi mothers married to foreigners and (1) holders of transport cards. The participation rates are very reasonable when presented on the larger sample sizes. Nonetheless, we assume, as many researchers have assumed such as Blundell and Pistaferi (2003), Gruber (1997) and (2000), Hubbard, Skinner, and Zeldes (1995) and Zeldes (1989), that the CAP spending variables apply to this year (2019). All these observations for all nonelderly households who classified in another government aid. In addition, we use the evidence from the (FIES) that asked households whether they spent or saved the money received from the CAP subsidy. This strategy follows the approach that Shapiro and Slemrod (2003, 2009) have taken to analyzing United States' fiscal stimulus packages.

Table(2): Descriptive of consumption in the study sample in 2018 and 2019

Monthly Spending	2018		2019	
	Mean	Std. Dev	Mean	Std. Dev
Non-durable goods	1,854	1,256	1,887	1,325
Semi-durable Goods	1,731	1,142	1,797	1,164
Services	1,947	1,519	1,971	1,541
Other items	1,639	1,142	1,651	1,156
Total spending	7,171	5,059	7,306	5,189

Table-2 illustrated the descriptive of consumption in the study sample between 2018 and 2019. Comparing mean and Std. deviation of 2018 to mean and Std. deviation of 2019, we find that spending increase with an average of 1.8% in 2019 where subsidies of CAP reached SAR 32 (\$8.33) billion by the end of 2019 increasing by 7.4% compared to 2018.

A large body of social security programs research requires cross-household variation in benefits, conditional on income, in order to estimate regression parameters of interest. In the following section a linear regression model for CAP spending is examined to show very simply why benefit variation is necessary, and in the following section the implications for a broader class of research methods are discussed.

### 3.2 Methodology

Following researchers such as Hall and Mishkin (1982), Zeldes (1989), Lusardi (1996), Blundell et al. (2008), and Dynan (2012) that examine the effects of income changes on changes in consumption, this paper estimate the marginal propensity to consume (MPC) using FIES data of consumption. Following conditions used by Lusardi (1996) and Parker (1999) studies, we estimate a typical version of a consumption Euler equation using a fixed-effects regression model. Given the theoretical predictions and empirical findings, this paper therefore assumes and test the hypothesis that the MPC from CAP payment is positive for households in Saudi Arabia.

### 3.3.Hypotheses:

In this section, we estimate consumption functions across income groups to test our hypothesis that the marginal propensity to consume from income (MPC) declines as income increase. The argument about these variables lead to the following hypotheses:

*H<sub>1</sub>*. “There are not statistically significant between change of household's income represented by CAP benefit and household's consumption represented by MPC” means ( $\beta = 0$ ) or ( $\beta \neq 0$ ) for the alternative.

*H<sub>2</sub>*. “There are not statistically significant between change of household's income represented by CAP benefit and household's spending on semi-durable goods represented by MPC” means ( $\beta = 0$ ) or ( $\beta \neq 0$ ) for the alternative.

*H<sub>3</sub>*. “There are not statistically significant between change of household's income represented by CAP benefit and household's spending on non-durable goods represented by MPC” means ( $\beta = 0$ ) or ( $\beta \neq 0$ ) for the alternative.

*H<sub>4</sub>*. “There are not statistically significant between change of household's income represented by CAP benefit and household's spending on services represented by MPC” means ( $\beta = 0$ ) or ( $\beta \neq 0$ ) for the alternative.

### 3.4.Model:

This paper, as mentioned above, intends to provide a basis for assessing the effect of CAP payments on consumption. However, there are formulas to predict household's spending. According to the usual results of the permanent income theory:

$$C = \beta_1 YP, \quad (1)$$

where C = spending, YP = permanent income (non- CAP), and  $\beta_1$  = a parameter. However, equation (1) indicated that the most important factor influencing consumption expenditure is the level of income. Similarly, a household that received CAP benefits but is not constrained by illiquidity will be assumed to spend according to the following linear function;

$$C = \beta_1 [ YP + CAP], \quad (2)$$

where CAP = Citizen Account Program benefits. (as with other income, we assume that CAP represents a flow of income that the household expects to receive at the end of each period).

By assuming that the MPC is the extra amount that people consume when they receive an extra Riyal of disposable income. In other word, marginal propensity to consume is an increase in consumption caused by a change in a unit of income. Thus, Based on the assumption that C will be less than Y, the MPC should be positive and lies between 0 and 1 i.e.  $0 < MPC < 1$ .

$$MPC = \beta = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{\partial C}{\partial Y} \quad (3)$$

Our model specification is broadly consistent with other studies that use household information to estimate consumption functions. Empirically, several models have been used to explain the relationship between disposable income and expenditure, for instance partial adjustment is widely recognized to determine consumption behavior (Langmeier and Patrick, 1990). By following specifications used by Lusardi (1996) and Parker (1999), this paper estimate a origin of a consumption Euler equation using a fixed-effects regression model. For households were eligible for CAP from January 2018 to December 2019, we use fixed effects to estimate a model of household expenditure across Family Income and Expenditure Survey (FIES), according to:

## Investigating the Impact of CAP on Consumption and MPC of Saudi Beneficiaries

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 C_{t-1} + \epsilon_t \quad (4)$$

where  $C_t$  = CAP Beneficiaries consumption expenditure;  $\beta_0$  = intercept of the model;  $\beta_1$  &  $\beta_2$  = regression coefficients of respective variable;  $Y_t$  = CAP Beneficiaries disposable income;  $t, t-1$  = years; and  $\epsilon_t$  = error term.

The model based on previous discussion is used to estimate the MPC for CAP beneficiaries.

### 4. Results and Discussion

In order to determine the consumption of CAP beneficiaries over time, the short-run MPC is estimated. However, the MPC is critical in determining how much an economy can gain from the increase in government spending. Depending on the purpose of the analysis, equation (4) can be used to test the hypothesis that expected income growth does not affect consumption growth. The parameter is precisely estimated and we reject the hypothesis that is equal to zero ( $\beta = 0$ ). Yet, these estimates are run on the total sample which includes spending on semi-durable goods, non-durable goods and services. The Ordinary Least Squares (OLS) method is used to estimate the consumption function for each income group (Table-3). Our OLS regressions use the MPC as the dependent variable and the characteristics of the income group as well as the household characteristics as regressors.

Table(3): Regression results for income groups

Income Group	Semi-durable	Non-durable	Services
(SF)	0.0825* (0.003)	0.1225** (0.002)	0.0925** (0.003)
(SII)	0.5115*** (0.001)	0.2985*** (0.002)	0.2856*** (0.002)
(BSS)	0.0350* (0.002)	0.0982** (0.002)	0.0825* (0.002)
(SMMF)	0.2081*** (0.002)	0.3105*** (0.001)	0.2008*** (0.002)
(HTC)	0.2951*** (0.001)	0.2128*** (0.002)	0.1287** (0.002)
(BSSP)	0.0287* (0.003)	0.0884* (0.002)	0.0279* (0.003)
Sample Size	1125	1125	1125
Dependent Variable:	Household Consumption		
R-squared	0.688		

\*SF (Saudi Family), SII (Saudi Independent Individuals), BSS (Beneficiaries of Social Security), SMMF (Saudi mothers married to non-Saudi), HTC (Holders of transport cards) and BSSP (Beneficiaries of Supplementary Support Program).

Note: \*\*\*, \*\* and \* denoted statistical significance at the 1%, 5% and 10% level.

Since MPC relationship determine how much spending increases for each Riyal of additional income, MPC will be varies at different income levels and predicted to be the lowest for higher-income households. Our key regression result that the MPC out of income declines as household income increases based on an extra income generated by CAP benefits which is also supported by stylized evidence. Results shown in Table-4 present regression results of spending category for Saudi households.

Table (4): Regression results for Spending Category

Spending Category	MPC (Coef. = $\beta$ )	Std. Err.	t-stat.	P> (t)	CAP Average
Semi-Durable	0.254135	0.000354	23.211	0.0000	1001.099
Non-Durable	0.195324	0.000321	25.215	0.0000	1001.099
Services	0.168752	0.000213	31.254	0.0000	1001.099
Total	0.20012	0.000213	31.212	0.000	1001.099
Obs. No.	<i>1125</i>				
R-Squared	<i>0.6512</i>				

The MPC from income,  $\beta$ , from the six income and three spending groups and pooled regression are statistically significant. We find that the MPC declines as household income increases because of CAP implementation, confirming our a priori prediction. However, all coefficients shown in Table-6 are positive and less than one means that changes in income levels lead to proportionately smaller changes in the consumption. According to findings shown in Table-6, following an increase their income through CAP benefits, Saudi consumers would allocate on average 19.5% of the additional income to non-durable consumption including none- eating out food, fuel, light, water charges, medicines, plants, tobacco etc. Semi-durable goods gained 25.4% of the additional income obtained by CAP benefits including spending on clothing, footwear, sporting goods, video games, computer hardware and software, and books etc. However, services gained small proportion 16.8% of the additional income obtained by CAP benefits including spending on eating out, rents for housing, medical expenses, public transportation, communication,

## Investigating the Impact of CAP on Consumption and MPC of Saudi Beneficiaries

education, recreational services and personal care services. Nevertheless, overall result of spending on (Semi-durable, Non-durable and Services) is also relatively small proportion 20% which represents less desire for spending on these items. Since MPCs are positive and greater than zero in all cases, results are consistent with the rejection of  $H_0$  ( $\beta = 0$ ) in all four hypotheses and with the acceptance of  $H_1$  ( $\beta \neq 0$ ) in all four Hypotheses.

Finding illustrated in Table-5 and Table-6 highlighted an evidence that follow Shapiro & Slemrod (2003) in their analysis of the 2001 income tax rebate and 2008 tax stimulus, they report a lower estimate of the marginal propensity to consume. On contrast, our findings are not supported by some authors findings such as Shapiro and Slemrod (2009), Leigh (2012) and Berger-Thomson et al. (2010) who discussed that there is no specific relationship between income of household and the rate of spending, as low-income households are needy today, and because they are expected to be needy in the future, they do not necessarily use the rebate to increase spending. In addition, our finding inconsistent with Gruber (1997) results who tests whether anticipated layoffs have no impact on consumption, and finds no rejection of this hypothesis. Given that he is considering anticipated income declines; this result is not inconsistent with his finding regarding the large impact of an unemployment shock. The regression results in Tables (3 and 4) also provide other explanation of consumption behavior among Saudi households and Individuals. Based on that, we find a positive and statistically significant coefficient across all income groups. This provides evidence of positive effects of Saudi fiscal policies, with higher wealth increasing lifetime resources and enabling consumers to increase their consumption with small portion.

However, lower and mid-income households spend a smaller proportion of their income on services were  $MPC = 0.168752$ , reflected in the service-to-income ratio, and are thus high able to save. Meanwhile, findings show that lower and mid-income households, on average, spent less on non-durable goods were  $MPC = 0.195324$ . on the other hand, an evidence that lower and mid-income households spend a highest proportion of their income on semi-durable goods were  $MPC = 0.254135$ . Nationally, if households tend to consume all of the increases of their income (where MPC is not very close to 1), the additional income from these increases will be want back into the economy. According to the model, discussed above, the overall effect of positive income change resulting from CAP benefits, the MPC was (0.20) which means, on average, a beneficiary spends 20 Halalaha (1 US Cent = 3.75 halalaha) for each Riyal received from CAP payment in monthly base. However, MPC in Semi-Durable goods was (0.25) is less than Non-Durable

goods MPC (0.19) which means household spends on Semi-Durable goods 25 Halalaha and spend on Non-Durable goods 19 Halalaha for each Riyal received from CAP. However, MPC in services MPC (0.16) is more less than both semi-durable and non-durable goods which means household spends on services only 16 Halalaha for each Riyal received from CAP. Even though, the baseline regressions in this paper do not distinguish between permanent and temporary variations in income, result can be generalized to give theoretical and empirical explanation for the relationship between increasing in income and spending behavior among Saudi consumers. However, since we only observe one measure of income for households and individuals in a specific period, it is difficult to distinguish between the effect of permanent and temporary income.

#### 4. Conclusion

In this paper we addressed a gap in the knowledge about the impact of implementing CAP payments as new fiscal policies in Saudi Arabia and how different households and individuals in a different demographic group may respond differently to income changes. From the first half of second decade of the 21<sup>st</sup> century, policy makers in Saudi Arabia implementing new fiscal policies and reforms to protect household incomes specifically those in low and mid-income segments, increasing the energy-intensive industries competitiveness such as attracting foreign, controlling inflation, petrochemicals, and domestic investment. Citizen's Account Program (CAP) in Saudi Arabia as a cash transfer program that started in December 2017 was launched to protect Saudi households and individuals low- and middle-income from the direct and indirect effects of the various economic reforms and fiscal policies. Data from Family Income and Expenditure Survey (FIES) in Saudi Arabia has been used to investigate this effect. In this regard, this paper try to estimate households' marginal propensity to consume (MPC) and examine how the propensity varies with income. CAP eases the direct and indirect impact on low and mid-income households resulting from the ongoing economic reforms such as the gasoline price adjustment, the electricity tariffs adjustment, and the value added tax (VAT) on all food and beverage items. We find evidence that the MPC from income for lower and mid-income households have a tendency to be smaller. The policy implication of these finding is that the consumption reaction to a windfall of a comparable amount is similar in quantity but different in types of goods and services.

Regression result show that the MPC out of income declines as household income increases based on an extra income generated by CAP benefits where overall MPC = 0.2. Based on our findings, following an increase their income

## **Investigating the Impact of CAP on Consumption and MPC of Saudi Beneficiaries**

through CAP benefits, Saudi consumers would allocate on average 19.5% of the additional income to non-durable consumption, semi-durable goods gained 25.4% of the additional income obtained by CAP benefits. However, services gained small proportion 16.8% of the additional income obtained by CAP benefits. Results supported by several research findings such as Shapiro & Slemrod (2003) in their analysis of the 2001 income tax rebate and 2008 tax stimulus, they report a lower estimate of the marginal propensity to consume. Generally, if households tend to consume all of the increases of their income (where MPC is not very close to 1), the additional income from these increases will be want back into the economy which is supported by our findings. Finally, this paper is an attempt to determine how Saudi consumers adjust their consumption to changes in income generated by subsidy, as well as understanding which economic models are more consistent with the consumption adjustments observed in the data.



## References

- Agarwal, Sumit, Chunlin Liu, and Nicholas S. Souleles (2007), "The Reaction of Consumer Spending and Debt to Tax Rebates-Evidence from Consumer Credit Data," *Journal of Political Economy*, 115, 986-1019.
- Al Obaid, H. (2011). The Stock Market Wealth and Consumer Spending Behavior: Is There a Wealth Effect?. *International Journal of Economics and Finance Studies*, Vol-3, Issue-1, pages 111-118.
- Al Obaid, H. (2015). Did Hafiz Program Stimulate Spending? Evidence from Beneficiaries Surveys. *International Journal of Economics and Business Review*, Vol-3, Issue-7, pages 22-27, July 2015.
- Attanasio, O & Weber, G (1995) "Is Consumption Growth Consistent with Intertemporal Optimization? Evidence from the Consumer Expenditure Survey," *Journal of Political Economy*, vol. 103(6), pages 1121-57, December
- Berger-Thomson, L., E. Chung, and R. McKibbin (2010): "Estimating Marginal Propensities to Consume in Australia Using Micro Data," *The Economic Record*, 86(s1), 49–60.
- Blundell, Richard, Luigi Pistaferri, and Ian Preston, 2008. "Consumption Inequality and Partial Insurance," *American Economic Review*, American Economic Association, vol. 98(5), pages 1887-1921, December.
- Browning, Martin, and Thomas F. Crossley (2001), "The Life-Cycle Model of Consumption and Saving," *Journal of Economic Perspectives*, 15, 3-22.
- Bruce D. Meyer and James X. Sullivan, Forthcoming, (2003). "Changes in the Consumption, Income, and WellBeing of Single Mother Headed Families," *American Economic Review*.
- Campbell, JY & Mankiw, NG (1989) "Consumption, Income and Interest Rates: Reinterpreting the Time Series Evidence", *NBER Macroeconomics Annual*, vol. 4
- Chao, H. K. (2003): "Milton Friedman and the Emergence of the Permanent Income Hypothesis". *History of Political Economy*, Vol. 35, No. 1, pp. 77–104.
- Dynan, K. 2012. "Is a Household Debt Overhang Holding Back Consumption?" *Brookings Papers on Economic Activity (BPEA)*, Spring 2012.
- Fishback, Price V., and Shawn Everett Kantor (1995), Did workers pay for the passage of workers' compensation laws? *Quarterly Journal of Economics* 110 (August): 713-42.

## **Investigating the Impact of CAP on Consumption and MPC of Saudi Beneficiaries**

Fixler, D. and Johnson, D. 2014. "Accounting for the Distribution of Income in the US National Accounts" in *Measuring Economic Stability and Progress*, Jorgenson, D., Landefeld, S. and P. Schreyer, editors, Chicago: University of Chicago Press.

Friedman, M. (1957): *A Theory of the Consumption Function*. Princeton University Press. Princeton.

Hall, R. and Mishkin, F., 1982. The sensitivity of consumption to transitory income: Estimates from panel data on households. *Econometrica* 50, 461–482.

Hubbard, R. Glenn, Jonathan Skinner, and Stephen P. Zeldes 1995. Precautionary saving and social insurance. *Journal of Political Economy* 103 (April): 360-99.

Gruber, J., 1997. The consumption smoothing benefits of unemployment insurance. *American Economic Review*, to appear

Gruber, Jonathan, and Aaron Yelowitz. 1999. "Public Health Insurance and Private Savings." *Journal of Political Economy*, 107(6): 1249–74.

Jappelli, Tullio, and Luigi Pistaferri (2010), "The Consumption Response to Income Changes," *Annual Review of Economics* 2, 479-506.

Jappelli, T., and L. Pistaferri (2014): "Fiscal Policy and MPC Heterogeneity," *American Economic Journal: Macroeconomics*, 6(4), 107–36.

Johnson DS, JA Parker and NS Souleles (2006), 'Household Expenditure and the Income Tax Rebates of 2001', *American Economic Review*, 96(5), pp 1589–1610

Krueger, D., K. Mitman, and F. Perri (2011): "Macroeconomics and Household Heterogeneity," NBER Working paper No. 22319.

Langemeier, M.R. and G.F. Patrick. (1990). Farmer's marginal propensity to consume: An application to Illinois grain farms. *American J. Agricultural Econ.*, 72, 309–16.

Leigh, A. (2012): "How Much Did the 2009 Australian Fiscal Stimulus Boost Demand? Evidence from Household-Reported Spending Effects," *The B.E. Journal of Macroeconomics*, 12(1), 1–24.

Luengo-Prado, Maria Jose, and Bent E. Sorensen. "What Can Explain Excess Smoothness and Sensitivity of State-Level Consumption?" *The Review of Economics and Statistics* 90(1), pp.65-80, October 2008.

Lusardi A (1996), 'Permanent Income, Current Income and Consumption: Evidence from Two Panel Data Sets', *Journal of Business and Economic Statistics*, 14(1), pp 81–90.

- Ministry of Finance (2019). Budget Statement 2019, Kingdom of Saudi Arabia, Vol-1, pages 21-35.
- Misra, Kanishka and Paolo Surico (2014), "Consumption, Income Changes and Heterogeneity: Evidence from Two Fiscal Stimulus Programmes," *American Economic Journal: Macroeconomics*, 6, 84-106.
- Modigliani, F. & Brumberg, R. (1954): *Utility Analysis and the Consumption Function: An Interpretation of Cross-Section Data*. The MIT Press 2005.
- Parker JA (1999), 'The Reaction of Household Consumption to Predictable Changes in Social Security Taxes', *American Economic Review*, 89(4), pp 959–973.
- Parker, J A and N S Souleles (2017), "Reported preference v. revealed preference: Evidence from the propensity to spend tax rebates," NBER Working Paper w23920.
- Sahm, Claudia R., Matthew D. Shapiro, and Joel Slemrod (2010), "Household Response to the 2008 Tax Rebates: Survey Evidence and Aggregate Implications," in Brown, Jeffrey R. ed., *Tax Policy and the Economy*, Vol. 24. Chicago: University of Chicago Press.
- Sahm, Claudia R., Matthew D. Shapiro, and Joel Slemrod (2015), "Balance-Sheet Households and Fiscal Stimulus: Lessons from the Payroll Tax Cut and Its Expiration," NBER Working Paper No. 21220.
- Shapiro, Matthew, and Slemrod, Joel.(1995) "Consumer Response to the Timing of Income: Evidence from a Change in Tax Withholding," *American Economic Review*, 85 (1), March 1995, pp. 274-283.
- (2003) "Consumer Response to Tax Rebates," *American Economic Review*, 93(1), 381–396.
- (2009) "Did the 2008 Tax Rebates Stimulate Spending?," *American Economic Review*, 99(2), 374–79.
- Souleles Nicholas S. (1999), "The Response of Household Consumption to Income Tax Refunds," *American Economic Review* 89, 947-958.
- Souleles Nicholas S. (2002), "Consumer Response to the Reagan Tax Cuts," *Journal of Public Economics* 85, 99-120.
- Stephens Jr., Mel (2001), "The Long-Run Consumption Effects of Earnings Shocks," *The Review of Economics and Statistics*, 83, 28-36.
- Wilcox DW. 1989. Social security benefits, consumption expenditure, and the life cycle hypothesis. *J. Polit. Econ.* 97:288–304.

## **Investigating the Impact of CAP on Consumption and MPC of Saudi Beneficiaries**

Zeldes, Stephen P. (1989): "Optimal Consumption with Stochastic Income: Deviations from Certainty Equivalen